جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

أنماط الجملة التحويليّة وأثرُها الدلالي في ديوان الشافعي

- دراسة وصفيّة تحليليّة-

Patterns of Transformation Sentence and their Meaning in Al ShafeeDiwan

Analyzed and Descriptive Study—

إعداد الطالب

همّام إبراهيم محمد البشايرة

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالقادر مرعي بني بكر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2017

أنماط الجملة التحويليّة وأثرُها الدلالي في ديوان الشافعي

- دراسة وصفيّة تحليليّة-

إعداد الطالب

همّام إبراهيم محمد البشايرة

إشراف الأستاذ الدكتور

عبدالقادر مرعي بني بكر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

أ.د. عبدالقادر مرعي بني بكر..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ. د. يحيى عطية عبابنة..... عضوًا

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ. د. موسى سامح ربابعة ..... عضوًا

أستاذ في النقد والأدب القديم، جامعة اليرموك

د. محمود سالم خريسات..... عضوًا

أستاذ مشارك في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

د. علاء الدين غرايبة..... عضوًا

أستاذ مشارك في اللغة والنحو، جامعة الزيتونة

تاريخ المناقشة: 2017/12/3

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى المعلم الأول حضرة النبي المصطفى صلّى الله عليه وسلّم

إلى الفقيه الزاهد محمد بن إدريس الشافعي رحِمَهُ الله

إلى إمام الدعاة فضيلة الشيخ محمد متولّي الشعراوي رحِمَهُ الله

إلى مَنْ لهما الفضل بعد الله تعالى في تيسير مسيرتي العلميّة

إلى والديَّ العزيزين أمدَّ الله في عمريهما في طاعته

إلى مَنْ يُحمَدُ خُلُقُه ولا يُنكَرُ فضلُه إلى أستاذي الفاضل الأستاذ

الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر

إلى أخويَّ وأخواتي وزوجتي

إلى أعمامي وأخوالي وجميع أقاربي

إلى زوجَي أختيَّ

إلى محبّي اللغة العربيّة لغة القرآن الكريم

أُهدي هذا العمل المتواضع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

يتوجّبُ عليَّ في هذا المقام أنْ أتوجّهَ بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر؛ لتفضّله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، وإبداء ملاحظاته وإرشاداته، فاللهَ أسألُ أنْ يمُدَّ في عُمُرِه؛ ليظلَّ منارة علمٍ يهتدي بها كلُّ مسترشد.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة والأستاذ الدكتور موسى ربابعة والدكتور علاء غرايبة والدكتور محمود خريسات؛ لتفضّلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وإبداء ملاحظاتهم التي ستقوّمُ هذا العمل إنْ شاء الله، فبارك الله فيهم وأمدَّ في أعمارهم.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد على ما كان يقدّمُه لي من إرشادات وتوضيحات، فبارك الله فيه وأمدَّ في عُمُرِه.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى كلِّ مَنْ مدَّ ليَ يدَ العون سواءً كان ذلك برأيٍ أو بإجابة سؤال أو بدعوةٍ في ظهر الغيب.

والفضل والشكر أولًا وأخيرًا لله سبحانه وتعالى أنْ أعانني على إنجاز هذا العمل، ويسَّر لي أسبابه، فأسأله جلَّ في عُلاه أنْ يتقبّلَه منّي، وأنْ يجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ ينفعَ به المستنفعين.

إنّه وليّ ذلك والقادر عليه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المحتويات

الإهداء.....**ب**

شكر وتقدير .....**د**

قائمة المحتويات.....**ه**

الملخص .....**ز**

المقدّمة 1

1- الإمام الشافعي 6

2- المدرسة التحويليّة (نشأتها ومبادئها)..... 8

الفصل الأول: أنماط الجملة المحوّلة بالتقديم والتأخير **15**

المبحث الأول: الجملة الاسميّة المحوّلة بالتقديم والتأخير.....**17**

1- الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم الخبر.....19

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات.....27

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة المحوّلة بالتقديم والتأخير **35**

1- الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المفعول به 38

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات 44

الفصل الثاني: أنماط الجملة المحوّلة بالزيادة.....**60**

المبحث الأول: الجملة الاسميّة المحوّلة بالزيادة.....**63**

1- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة الجار والمجرور والتوابع والظروف.....63

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة النواسخ.....75

3- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة الحروف غير العاملة 116

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة..... 127

1- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات..... 128

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني 150

3- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني والمتمّمات..... 163

4- الجملة الفعلية المحوّلة بزيادةٍ على بنية الفعل..... 182

الفصل الثالث: أنماط الجملة المحوّلة بالحذف..... 187

المبحث الأول: الجملة الاسميّة المحوّلة بالحذف 189

1- الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف المبتدأ 189

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف الخبر 194

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة المحوّلة بالحذف..... 198

1- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفعل 198

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفاعل 204

3- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذف المفعول به..... 213

الخاتمة 224

فهرس الأعلام..... 230

فهرس المراجع..... 234

الملخص باللغة الإنجليزية 245

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

البشايرة، همام إبراهيم، أنماط الجملة التحويلية وأثرها الدلالي في ديوان الشافعي – دراسة وصفية تحليلية، 2017، أطروحة دكتوراه في جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، (بإشراف الأستاذ الدكتور: عبدالقادر مرعي بني بكر).

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الأنماط والصور التي أتت عليها الجملة في ديوان الإمام الشافعي مبرزةً الأثر المعنوي الذي أحدثَه تعدّد الأنماط واختلافها في المعنى.

ولهذه الغاية فقد سلّطَ الباحث الضوء على التراكيب الجمليّة التي خرجَتْ عن أصلها التوليدي بفعلِ زيادةٍ طرأتْ على بِنْيتها، أو بتقديم بعض الأركان على بعض، أو بحذفٍ وقَعَ في مكوّناتها؛ وذلك أنّ هذه الصور التحويليّة تقوم على أغراضٍ بلاغيّة لا تحقّقها الجملة التوليديّة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الجملة المحوّلةَ بالتقديم والتأخير أو بالحذف، هي الجملة التي يكون فيها التقديم والتأخير أو الحذف جوازيًّا لا وجوبيًّا؛ لأنَّ الجواز هو المتضمّنُ للأغراض البلاغيّة المختلفة، أمّا الوجوب فهو ممّا تقتضيه قواعد التركيب الجملي، ولا يقوم في الغالب على أغراضٍ بلاغيّة.

وجاءت كلُّ واحدة من الصور التحويليّة السابقة في فصلٍ مستقلٍّ، عرَضَ فيه الباحث أنماطها الرئيسة وصوَرَها الفرعيّة مبرزًا أثَرَها المعنوي.

وتبيّن للباحث بعد هذه الدراسة أنَّ الجملة المحوّلةَ تناسب مقام الوعظ والإرشاد والتبليغ الذي يقوم عليه شِعْرُ الحكمة، أمَّا الجملة التوليديّة فلا تحملُ معانيَ إضافيّة؛ لِذا تكون قاصرةَ التعبير عن المقامات المختلفة التي يقتضيها شِعْرُ الحكمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على المبعوث رحمةً للعالمين، سيدِنا محمدٍ خاتم الأنبياء والمرسلين وبعد:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشْف عن الأنماط التحويليّة للجملة العربيّة في ديوان الإمام الشافعي، ومناقشة هذه الأنماط من حيثُ موافقتُها قواعدَ اللغة، مع إبراز الدلالاتِ المستوحاةِ من تعدّد هذه الأنماط واختلافها؛ وَفْق منهج وصفي تحليلي.

يجدُ الناظر في الجملة العربيّة، أنّها تتّسم بالمرونة، والقدرة على التشكّل؛ وذلك وَفْق العوارض الشكليّة التي تعرِض لها؛ فقد تخرُج الجملة من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بفعْل عواملَ عديدة، وبعبارةٍ أخرى قد تتحوّل الجملة التوليديّة إلى جملةٍ تحويليّةٍ بفعْل زيادةٍ طرأتْ في مبناها التركيبي، أو بحذفٍ في بعض مكوناتها، أو بتقديمٍ وتأخيرٍ جرى فيها. ومهما يكنْ عامل التحويل، فإنّه يُكسِب الجملة دلالةً جديدةً، ومعنًى دقيقًا لا يُدرَك إلا بهذا التحويل.

ومن هنا جاءتْ هذه الدراسة لتسلّطَ الضوء على التراكيب الجمْليّة المحوّلة، اسميةً كانت أم فعليّة؛ لتكشفَ الأنماط والصور التي أتت عليها، وتبيّنَ الدلالاتِ والمعانيَ التي تعبّر عنها.

ولهذه الغاية اعتمد الباحث الديوان الذي اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، الطبعة الخامسة، دار المعرفة، بيروت – لبنان؛ وذلك أنّ المصطاوي جَمَعَ فيه كثيرًا من أشعار الشافعي التي ليس لها وجودٌ في دواوين أخرى؛ كالديوان الذي جَمَعَهُ محمد إبراهيم سليم مثلاً، فضلاً عن أنّه كان يَرُدُّ كثيرًا من الأبيات والمقطوعات الشعريّة إلى أصحابها؛ وهي أشعارٌ كان يستأنس بها الشافعي ولكنّه لم يَنظِمْها، وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الباحث لم يُدخل هذه الأشعار في مادّة التطبيق؛ على اعتبار أنّها ليست للشافعي، وإنّما كان يستأنس بها وَفْقَ الظروف الحياتيّة التي يَمُرُّ بها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قام منهج الباحث في هذه الدراسة على عَرْضِ الأنماط الرئيسة للجملة التحويليّة الواردة في ديوان الشافعي، اسميّةً كانت أم فعليّة، ثمّ تقسيمِ الأنماط الرئيسة إلى صورٍ فرعيّةٍ تحكُمُها طبيعة المكونات الواردة في الجملة، ثمّ تحليلٍ لمجموعةٍ من الشواهد تحليلاً تركيبيًا دلاليًا مبرزًا الأثر الذي يُحدثه تنوّعُ الصور في المعنى.

قام منهج الباحث في تحليل الشواهد الشعريّة على عرْض الشاهد الشعري الذي يحوي الجملة المحوّلة، ثمّ بيانِ ما حَدَثَ للجملة الفعليّة أو الاسميّة من تحويل، مع بيان الأصل التوليدي للجملة قبل التحويل أيضًا، ثمّ بيان الأثر المعنوي المتأتّي من هذا التحويل.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ ثَمَّ تراكيبَ جمليّةً في ديوان الشافعي، جاءت محوّلةً بغيرِ عنصرٍ من عناصر التحويل؛ إذْ تَجِدُ الجملةَ الواحدةَ قد دخلَتْ عليها عناصرُ فرعيّةٌ أخرجتْها من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بالزيادة، وتجِدُ هذه العناصر في الوقت نفسِهِ مقدَّمةً على عناصرَ رئيسةٍ في الجملة، فتصبحُ الجملة محوّلةً بالزيادة من جانب، وبالتقديم والتأخير من جانبٍ آخر، وفي مثل هذه الحالة، يتناول الباحث هذا التركيب مرتين: مرةً في فصْلِ الزيادة، وأخرى في فصْلِ التقديم والتأخير، فيبيّنُ الأثرَ المعنويَّ المتأتّيَ من الزيادة في فصْلِ الزيادة، ويبيّن الأثرَ المعنويَّ المتأتّيَ من التقديم والتأخير في فصْلِ التقديم والتأخير، وفي عمليّة الجمع والإحصاء، يُعَدُّ هذا التركيب مرّتين أيضًا.

تكمن أهمّيّة الدراسة، في أنّها تمثّل محاولةً للكشف عن القيمة الدلاليّة، والأثر المعنوي الذي تُحدِثُه التراكيب الجمْليّة المحوّلة في ديوان الشافعي، كما أنّ من شأنها أنْ تبيّنَ للقارئ أنّ استعمال التراكيب الجمْليّة المحوّلة في النصوص الأدبيّة ذات المستوى اللغوي الرفيع؛ كالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر العربي، إنّما هو مقصودٌ بحدِّ ذاته، وبعيدٌ كلَّ البعد عن العشوائيّة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اشتملت الدراسة على مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثة فصولٍ، وخاتمة، تناول الباحث في التمهيد نُبذةً موجزةً عن الشافعي؛ من حيثُ اسمُه، ونسبُه وعلمُه، وغيرُ ذلك من جوانب شخصيّته.

وتناول في قسمٍ آخرَ كلامًا عن المدرسة التحْويليّة؛ من حيثُ نشأتُها، وأهمُّ المبادئ التي قامتْ عليها.

أمّا الفصول الثلاثة، فتناولت الجانب التطبيقي من هذه الدراسة؛ إذْ جاء الفصل الأول بعنوان: "**أنماط الجملة المحوّلة بالتقديم والتأخير**"، وجاء مقسّمًا إلى مبحثين اثنين: مبحثٍ للجملة الاسميّة المحوّلة، ومبحثٍ للجملة الفعليّة المحوّلة.

أمّا الجملة الاسميّة، فقسّمها الباحث إلى قسمين رئيسين: قسمٍ تناول الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم الخبر على المبتدأ، وآخر تناول الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات، سواءً كان ذلك التقديم في الجمل الاسميّة المنسوخة، أو غير المنسوخة.

أمّا الجملة الفعليّة، فقسّمها الباحث إلى قسمين اثنين أيضًا: تناول القسم الأول الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المفعول به، وتناول القسم الثاني الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات، سواءً كان ذلك في الجمل الفعليّة ذات الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر.

وحمل الفصل الثاني عنوان: "**أنماط الجملة المحوّلة بالزيادة**"، وجاء مقسّمًا إلى مبحثين أيضًا: مبحثٍ للجملة الاسميّة المحوّلة، وآخرَ للجملة الفعليّة المحوّلة. ضمّ المبحث الأول ثلاثة أقسام، اختلفت عن بعضها باختلاف عناصر الزيادة الداخلة على الجملة؛ وهي: الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة المجرورات والتوابع والظروف، والجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة النواسخ، والجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة الحروف غير العاملة. وضمَّ المبحث الثاني أربعةَ أقسام، اختلفت فيما بينها باختلاف عناصر الزيادة الداخلة على الجملة؛ وهي: الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات، والجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني، والجملة الفعليّة المحوّلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بزيادة حروف المعاني والمتمّمات معًا، والجملة الفعليّة المحوّلة بزيادةٍ طرأتْ على بنية الفعل أدّتْ إلى زيادةٍ في بنية الجملة.

أمّا الفصل الثالث، فحمل عنوان: "**أنماط الجملة المحوّلة بالحذف**"، وجاء مقسّمًا إلى مبحثين اثنين أيضًا: مبحثٍ للجملة الاسميّة المحوّلة، وآخر للجملة الفعليّة المحوّلة، تناول الأول الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف المبتدأ من جهة، والجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف الخبر من جهة أخرى، وتناول الثاني الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفعل، والجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفاعل، والجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف المفعول به، سواءً كان ذلك في الماضي، أو المضارع، أو الأمر. وتلتْ هذه الفصولَ خاتمةٌ ضمَّنها الباحث خلاصة ما توصّل إليه من نتائج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد

1- الإمام الشافعي

2- المدرسة التحويليّة (نشأتها ومبادئها)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1-الإمام الشافعي

هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطّلب بن عبد مناف القرشي المطلبي الشافعي، يجتمع مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في عبد مناف.[1]

تعدّدت الروايات حول مكان مولد الشافعي؛ "فمنها أنّه: إنّه وُلِد بعسقلان، ومن أصحاب هذه الروايات مَنْ يقول: سمعتُ الشافعي يقول: وُلِدتُ بغزّة وحملتني أمّي إلى عسقلان، ومن ذلك أيضًا قول القائل: سمعتُ الشافعي – رضي الله عنه – يقول: وُلِدتُ باليمن فخافتْ أمّي عليّ الضَّيْعة فقالت: الحَقْ بأهلك فتكون مثلهم، فجهّزتني إلى مكة، وأنا يومئذٍ ابن عشر سنين. وأشهر الروايات السابقة أنّ الشافعي وُلِد بغزّة، ثمّ حُمِل منها إلى عسقلان، ثمّ إلى مكة".[2]

ويميل الباحث إلى أنّ مولد الشافعي كان بغزّة، ويستدلّ على ذلك بما جاء في شعره من حديثٍ عن شوقه الشديد إلى أرض غزّة، وحنينه لها قال:[3]

وإنّي لمشتاقٌ إلى أرض غزّةٍ وإنْ خانني بعد التفرّق كتماني

سقى الله أرضًا لو ظفرْتُ بترْبها كحلْتُ به من شدّة الشوق أجفاني

فليس ثمّة أرضٌ يُولِّدُ البعدُ عنها في نفس المرء ألمًا وشوقًا شديدين، إلا أرضٌ هي مسقط رأسه، ومكان ولادته.

([1]) ابن خلكان، "**وفيات الأعيان**"، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر – بيروت 1398هـ – 1978م 163/4.

([2]) يُنظَر: البيهقي، "**مناقب الشافعي**"، تحقيق: السيّد أحمد صقر، مكتبة دار التراث – القاهرة، ط1، 1390هـ – 1970م، 71/1–75.

([3]) الشافعي، محمد بن إدريس، "**ديوان الإمام الشافعي**" اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي،ط5، دار المعرفة، بيروت – لبنان 1429هـ – 2008م. ص120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان الشافعي ورِعًا تقيًّا، زاهدًا في الدنيا ومتاعها، يجود بالخير على كلّ مَنْ يسأله، ومن ذلك "أنّه قدِمَ صنعاء فضُرِبتْ له خيمةٌ ومعه عشرة آلاف دينار، فجاء القوم فسألوه، فما قُلِعت الخيمة ومعه منها شيء".[1]

ولم يكن – رحمه الله – يلتمس لنفسه العذر إنْ لم يجدْ ما يعطيه لسائليه، وقد أشار إلى ذلك في شعره قال:

إنّ اعتذاري إلى مَنْ جاء يسألني ما ليس عندي من إحدى المصيبات[2]

إذ يرى أنّ اعتذاره للسائلين؛ بسبب قلّة وُجْده مصيبة من المصائب، وهذا دليل على شدّة سخائه، وحبّه للعطاء، وزهده في الدنيا.

أمّا علمه، فإنّ المقام لا يتّسع للحديث عنه؛ إذ كان بحرًا من بحور العلم، ينهل منه كلّ ظمآن للعلم والمعرفة، ورجلًا موسوعيًّا نال حظًّا وافرًا من العلوم المختلفة؛ جاء في **(معجم الأدباء)**: "وحدّث الربيع بن سليمان قال: كان الشافعي – رحمه الله – يجلس في حلقته إذا صلّى الصبح، فيجيئه أهل القرآن، فإذا طلعت الشمس قاموا، وجاء أهل الحديث فيسألونه تفسيره ومعانيه، فإذا ارتفعت الشمس قاموا، فاستوت الحلقة للمذاكرة والنظر، فإذا ارتفع الضحى تفرّقوا، وجاء أهل العربيّة والعَروض والنحو والشعر، فلا يزالون إلى قرْب انتصاف النهار، ثمّ ينصرف رضي الله عنه".[3]

الناظر في الكلام السابق لا يَسَعُهُ إلا أنْ يقول: إنّ الشافعي قد نذَرَ نفسَهُ خدمةً لطلاب العلم والمعرفة.

([1]) الذهبي، شمس الدين، "**سير أعلام النبلاء**"، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، ط2، مؤسسة الرسالة، 1408هـ – 1988م. 38/10.

([2]) الشافعي، محمد بن إدريس، "**ديوان الإمام الشافعي**"، عبد الرحمن المصطاوي، ص 37.

([3]) الحموي، ياقوت، "**معجم الأدباء**"، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1413هـ – 1993م. 2405/6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وشهد له بغزارة علمه، وسِعة اطّلاعه كثيرٌ من العلماء والفقهاء؛ جاء في (**تهذيب الأسماء والصفات**): "قال أحمد بن حنبل وقد سُئل عن الشافعي: لقد منّ الله به علينا، لقد كنّا تعلّمْنا كلام القوم، وكتبْنا كتبهم حتى قدِمَ علينا الشافعي، فلمّا سمعْنا كلامه، علمْنا أنّه أعلم مِنْ غيره. وقال الزعفراني راوي كتب الشافعي القديمة: ما رأيتُ مثال الشافعي أفضل ولا أكرم ولا أتقى ولا أعلم منه، وما رأيته لحن قطُّ، وكان يُقرَأُ عليه من كلّ شعرٍ فيعرفه، وما حَمَل أحدٌ محبرة إلا وللشافعي عليه منّة. وقال الكرابيسي: ما فهمنا استنباط أكثر السنن إلا بتعليم الشافعي إيّانا".[1]

وقال عنه **الفخر الرازي (606هـ)** في مقام الحديث عن معرفته بالتفسير: "واعلم أنّ مَنْ طالَعَ التفسير الكبير الذي صنّفْناه، ووقف على كيفيّة استنباطنا للمسائل على وَفْق مذهب الشافعي من كتاب الله تعالى، علم أنّ الشافعي كان بحرًا لا ساحلَ له في هذا العلم".[2]

أمّا وفاته – رحمه الله – فكانت سنة أربعٍ ومئتين، في آخر يومٍ من رجب يوم الجمعة وهو ابن نيّفٍ وخمسين سنة.[3]

2- المدرسة التحويليّة (نشأتها ومبادئها)

قامت المدرسة التوليديّة التحويليّة كردّ فعلٍ على المدرسة البنيويّة بشكلٍ عام، والأفكار التي جاء بها بلومفيلد بشكلٍ خاص، فيما يخصّ دراسة التراكيب اللغويّة؛ وذلك أنّ بلومفيلد أراد أنْ تُدْرَسَ اللغة دراسة علميّة، يعتمد الباحث في دراسته الظواهر اللغويّة على تحليل العناصر

([1]) النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، "**تهذيب الأسماء واللغات**"، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيريّة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان. 60/1-61.

([2]) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، "**مناقب الشافعي**"، تحقيق: د. أحمد حجازي السقّا، ط1، مكتبة الكليّات الأزهريّة 1406هـ – 1986م. ص193.

([3]) البيهقي،"**مناقب الشافعي**" 298/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحسوسة الموجودة في تراكيب النص الذي يُراد تحليله تحليلاً علميًّا، وليس اعتمادًا على الحدس أو التخمين الذي هو من قضايا علم الأعصاب والفيزيولوجيا، ولا علاقة للباحث اللغوي فيه؛ فميدان اهتمام اللغوي، هو ما يراه من الرموز الحسّيّة المادّيّة المنطوقة.[1]

أمّا المدرسة التحويليّة، فترى أنّ تحليل التراكيب اللغويّة يتمّ من خلال مساءلة حدس المتكلّم، دون الرجوع إلى المدوّنة اللغويّة؛ وذلك أنّ جُمَلَ اللغة لا متناهية، في حين أنّ الجمل التي تتكوّن منها المدوّنة متناهية.[2]

وليس هذا حسب، فثمّ نقاط عديدة تختلف فيها المدرسة التحويليّة مع المدرسة البنيويّة؛ ومن ذلك أنّ البنيويّين يهتمّون بالشكل الخارجي في دراسة اللغة، ويقوم تحليلهم على فكرة التصنيف والتوزيع والوصف، ويغفَلون عن أهمّ وظيفة للغة؛ وهي الاتصال، ونقل المعاني، في حين أنّ التحويليّين يعتبرون المعنى أمرًا ضروريًّا في التحليل اللغوي.[3]

إنّ اهتمام البنيويّين بالشكل الخارجي، جعلهم غيرَ قادرين على شرْح العلاقات التي يمكن أنْ تقوم بين مختلَف الجمل؛ فقد تشترك جملتان في الشكل على حين تختلفان اختلافًا جذريًّا في المعنى؛ وذلك على نحو الجملتين الآتيتَيْن:

صراخ المجرم لم يؤثّر في الناس

عقاب المجرم لم يؤثّر في الناس

([1]) عمايرة، خليل أحمد،"**في نحو اللغة وتراكيبها**"، ط1، عالم المعرفة – جدة 1404هـ – 1984م. ص46.

([2]) يُنظَر: ميشال زكريا، "**الألسنيّة التوليديّة التحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (النظريّة الألسنيّة)**"، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت – لبنان 1402هـ – 1982م. ص13.

([3]) يُنظَر: رمضان عبد التوّاب،"**المدخل إلى علم اللغة**"، ط3، مكتبة الخانجي 1417هـ – 1997م. ص188.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجملتان من حيثُ الشكلُ الخارجي متشابهتان تمامًا في علاقة المفردات بعضها ببعض، وكذلك في علاقة المسند إليه والمسند، ومع ذلك فالمعنيان يختلفان اختلافًا جذريًّا.[1]

ويعجز المنهج البنيويّ أيضًا، عن إعطاء التفسير المناسب للجملة المبنيّة للمجهول؛ في مثل قولنا: (سُرِق البنك)، في مقابل الجملة المبنيّة للمعلوم (سَرَق اللص البنك).

إنّ المنهج البنيويّ لا يعطي تفسيرًا مناسبًا لهاتين الجملتين، سوى أنْ يعطيَ لكلّ جملة تفسيرًا خاصًّا بها؛ بوصفها جملةً مستقلّةً عن الأخرى، رغم أنّهما تعودان إلى معنًى عميق واحد، فالجملة المبنيّة للمجهول في نظر التحويليّين ليست جملةً نواة، وقد تمّ اشتقاقها من جملةٍ نواة، بعد أنْ مرّتْ بسلسلة من القوانين التركيبيّة، والدلاليّة، والتحويليّة.[2]

لهذه الأسباب وغيرها، ثار تشومسكي على المدرسة البنيويّة وأفكارها، ورأى أنّها غيرُ قادرة على تفسير كافّة التراكيب الجُمْليّة الصحيحة؛ فسعى إلى إقامة نظريّة جديدة منذ أنْ نَشَر كتابه **(التراكيب النحْويّة)** سنة 1957م.[3]

إنّ الأساس الذي قامت عليه المدرسة التحويليّة، والفكرة التي أراد تشومسكي أنْ يؤكّدَها في نظريّته، هي فكرة الفطريّة اللغويّة؛ إذ تقوم هذه الفطريّة على عدد من الكلّيّات النحويّة، وظيفتها ضبطُ الجمل المنتَجة، وتنظيمها بقواعدَ وقوانينَ لغويّةٍ عامة، وهي فطريّة تُولَد مع الإنسان، ثمّ يقوم بملْئها بالتعابير اللغويّة من المجتمع الذي يعيش فيه، فتنضج وتقوى بالتدريج، وكلّما اكتسب الإنسان ما يملأ به هذه الكلّيّات الفطريّة، ازداد النمو الداخلي التنظيمي للقواعد

([1]) رمضان عبد التوّاب، "**المدخل إلى علم اللغة**" ص190.

([2]) العمودي، مطاوع محمد، "**النظريّة التوليديّة التحويليّة أصولها وأهدافها وأثرها في التحليل اللغوي**"، مكتبة الطلبة – إربد، 1424هـ – 2003م. ص43.

([3]) "السابق"، ص 49.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكلّيّة في ذهنه في جزئيّة منها؛ وهي تلك المسؤولة عن بناء الجمل وتركيبها في لغته، فتتكوّن لديه القدرة على توليد الجمل وبنائها، مضبوطة بقواعدَ وقوانينَ تُسمّى القواعد التوليديّة.[1]

وقد أوردَ الدكتور عبده الراجحي أهمّ القواعد التي تُسهِم في بناء الجمل وتوليدها؛ وذلك على النحو الآتي[2]

1- قواعد الحذف: ويُرمَز لها بالرمز a+b→b

2- قواعد الإحلال: ويُرمَز لها بالرمز a→b

3- قواعد التوسّع: ويُرمَز لها بالرمز a→b+c

4- قواعد الاختصار: ويُرمَز لها بالرمز a+b→c

5- قواعد الزيادة: ويُرمَز لها بالرمز a→b+c

6- قواعد إعادة الترتيب: ويُرمَز لها بالرمز a+b→b+a

وهذا يقودنا إلى مبدأ آخرَ من المبادئ التي قامت عليها المدرسة التحويليّة؛ وهي فكرة الإبداع في اللغة جاء في كتاب **(الألسنيّة) لميشال زكريا:** "تتجلّى الإبداعيّة عبر قدرة المتكلّم على إنتاج وتفهّم عدد غير متناه من الجمل لم يسبق له سماعها من قبل، وتختصّ هذه المقدرة بالإنسان فقط، فكلّما عكفنا على دراسة اللغة لفَتَتْ هذه المقدرةُ الإبداعيّةُ انتباهنا، ومن الواضح أنّها ترتبط بتنظيم قوانين لغويّة يتيح لمَنْ يدركه أنْ ينتج بواسطته جملًا لا متناهية، وأنْ يفهم أيضًا جملًا ينتجها الآخرون بموجب التنظيم نفسِه، فاللغة في هذا المجال نتاج ثقافي خاضع

([1]) يُنظَر: عمايرة، خليل أحمد، "**في نحو اللغة وتراكيبها**" ص 56.

([2]) يُنظَر: الراجحي، عبده، "**النحو العربي والدرس الحديث**"، ط1، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، 1399هـ - 1979م. ص 140 - 141.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لمبادئَ تختصّ بها بصورة كلّيّة من جهة، ومن جهة أخرى تعكس اللغة الخصائص العامّة للمنتفعين بها، وهي أيضًا عمل عقلي يتجدّد باستمرار.[1]

وبعد كلّ ما تقدّم، يرى الباحث أنّ المبادئ التي قامت عليها المدرسة التحويليّة، أقرب إلى طبيعة اللغة ومتكلميها من مبادئ المدرسة البنيويّة، ولا سيّما ما يتعلّق بفكرة الفطريّة اللغويّة؛ وذلك أنّنا لا نجد تفسيرًا علميًا يوضّح لنا كيفيّة فهْمِ الطفل مثلاً لكثير من الألفاظ والتراكيب التي يسمعها من محيطه، إلا أنْ نردّ ذلك إلى الفطريّة اللغويّة التي أودعها الله تعالى فيه.

ولتوضيح ذلك، نطرح المثال التالي: إذا وَجَّهْتَ أمرًا بالسكوت لطفلٍ يتكلّم، فهل سيجهل الطفل مضمون الأمر الذي وُجِّه إليه؟ وهل فَهْمُ الطفل لمضمون الأمر فهمٌ فطريّ أم تعليمي؟ وبعبارة أخرى نقول: هل علّم أحدٌ الطفلَ بأنّ السكوتَ معناه الانقطاعُ عن الكلام؛ فكان نتيجة هذا التعليم أنْ عَرَفَ الطفلُ مضمون الأمر فسكَتْ؟ أمْ أنّ سكوتَه كان تقليدًا لحالةٍ مشابهةٍ شاهَدَها بعينيه، وسمِعَها بأذنيه؟

إنّ الإجابة عن هذه التساؤلاتِ تبيّن لنا أثر الفطريّة اللغويّة في إنتاج اللغة وفهْمِها؛ فمن غير المعقول أنْ يكون الطفل قد تعلّم معانيَ الألفاظ التي ينطقها، ويفهم معناها، ويعبّر بها عن مراده تعلّمًا، ولكنّه سمِعَها من محيطه في بادئ الأمر، ثمّ بفطرته اللغويّة أصبح يصوغ منها جُمَلًا غيرَ متناهية يعبّر فيها عمّا يريد.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الفطريّة اللغويّة، لا تُسعفُ الطفل في صوغ الجمل غير المتناهية، ما لم يكنْ قد سمِعَ من محيطه كلامًا؛ وهذا يعني أنّ مرحلة سماع الكلام سابقةٌ

([1]) يُنظَر: ميشال زكريا، "**الألسنيّة (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها**" بيروت، 1400هـ – 1980م. ص 30.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للفطريّة اللغويّة، ولتوضيح ذلك نقول: لو وُضِعَ طفلٌ حديث الولادة في مكان؛ بحيثُ لا يَسْمَعُ فيه كلام البشر أبدًا، فهل سيكون ناطقًا عندما يبلغ مرحلة النطق عند الأطفال العاديين؟ لا أظنّ أحدًا يجيب بنعم؛ إذ كيف له أنْ يتكلّم وليس في ذهنه مخزون من الكلام؟ إنّ أقصى ما يمكن أنْ تفعلَه فطرته في هذه الحال، أنْ تقودَه إلى لغة الإشارة للتعبير عن مشاعره المختلفة.

ويستدلّ الباحث على هذا الكلام بقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[النحل 78]

جاء في (**التحرير والتنوير**): "وذلك أنّ الطفل حين يُولَد لم يكنْ له علمٌ بشيء، ثمّ تأخذ حواسّه تنقل الأشياء تدريجيًّا، فجعل الله في الطفل آلات الإدراك وأصول التفكّر".[1]

(1) ابن عاشور، محمد الطاهر، "**تفسير التحرير والتنوير**"، الدار التونسيّة للنشر، 1404هـ – 1984م. 232/14.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

أنماط الجملة المحولة بالتقديم والتأخير

المبحث الأول: الجملة الاسميّة المحوّلة بالتقديم والتأخير

1-الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم الخبر

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة المحوّلة بالتقديم والتأخير

1-الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المفعول به

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

أنماط الجملة المحوّلة بالتقديم والتأخير

يُعدُّ التقديم والتأخير واحدًا من الأساليب اللغويّة التي يُتوصَّل من خلالها إلى المعاني، فليس الأمر في هذا الأسلوب مقصورًا على التصرّف بالألفاظ، وتقديم بعضها على بعض؛ إظهارًا لقدرة المتكلّم حسب، وإنّما الشأن في ذلك مرتبطٌ كلَّ الارتباط بالمعنى.

ومن هنا جاء اهتمام النحْويين والبلاغيين بهذا الأسلوب؛ إذ لا نكاد نجِدُ كتابًا في النحو أو البلاغة إلا وقد شغَلَ التقديمُ والتأخيرُ فيه مبحثًا من مباحثه، أو فصلًا من فصوله، ومن ذلك ما نجده عند **ابن جني(392هـ)**؛ إذْ جعله فصلاً في باب شجاعة العربية،[1] وكذا الحال عند**عبد القاهر الجرجاني(471هـ)** في كتابه **(دلائل الإعجاز)**؛ إذ عقد فيه فصلًا للتقديم والتأخير قال فيه: "هو بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضي بك إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعُه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر، فتجد سببَ أنْ راقكَ ولطُفَ عندك، أنْ قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان".[2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

([1]) ابن جني، أبو الفتح عثمان، "**الخصائص**"، تحقيق: محمد علي النّجّار، مطبعة دار الكتب المصريّة – القاهرة 1374هـ – 1955م. 382/2.

([2]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1412هـ – 1992م. ص 106.

وقال **الزركشي** عن التقديم والتأخير: "هو أحدُ أساليب البلاغة؛ فإنّهم أتَوا به دلالةً على تمكّنهم في الفصاحة، وملَكَتِهم في الكلام، وانقيادِه لهم، وله في القلوب أحسنُ موقعٍ، وأعذبُ مذاق".[1]

ولمّا كان للتقديم والتأخير هذه المكانةُ عند النحْويين والبلاغيين، كان لا بدّ من دراسته دراسةً مستفيضة؛ للكشف عن أسراره، وبيان أثره في إبراز المعنى. فجاء هذا الفصل لدراسة التقديم والتأخير الوارد في الجملتين الاسميّة والفعليّة؛ مبرزًا أنماطَه، وأثرَه المعنوي، وقد قسّمه الباحثُ إلى قسمين رئيسين: تناول القسم الأول الجملة الاسميّة المحوّلة بالتقديم والتأخير، وضمّ مبحثين اثنين هما: الجملة الاسمية المحوّلة بتقديم الخبر، والجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات، وتناول القسم الثاني الجملة الفعليّة المحوّلة بالتقديم والتأخير، وضمّ مبحثين أيضًا، هما: الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المفعول به، والجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسة سلّطت الضوء على الجمل والتراكيب التي قُدّمتْ فيها عناصر من حقّها التأخير؛ كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول على الفاعل، وتقديم متعلقات الجملة على الأركان الرئيسة فيها، ويُستثنى من هذا الكلام ما كان فيه التقديم أصلًا في بناء الجملة؛ كتقديم الخبر على المبتدأ عندما يكون الخبر شبه جملة، والمبتدأ نكرةً مطلقةً، دون أنْ تعتمد الجملة على نفي أو استفهام؛ كمثل قولك: **(في البيت رجلٌ)** ففي مثل هذه الجملة يُعدّ تقديم الخبر على المبتدأ أصلاً في بناء الجملة وليس تحوّلاً عن الأصل، ومن ذلك أيضًا تقديم المفعول به على الفاعل في مثل قولك: **(أتاني رجلٌ)**؛ لأنّ تقديم المفعول هنا تقديم وجوبي، وليس القصد منه تحقيقَ غرضٍ بلاغي، جاء في **(همع الهوامع)**: "ويجب الخروج عن الأصل إذا كان المفعول ضميرًا، والفاعل ظاهرًا نحو: ضربني زيد"،[2] ويُقصَد بالأصل هنا، مجيء الفعل أولاً، ثمّ الفاعل، ثمّ المفعول به.

([1]) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، "**البرهان في علوم القرآن**"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مكتبة التراث – القاهرة، 1376هـ – 1957م. 233/3.

([2]) السيوطي، جلال الدين،"**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**"، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، ط2، مؤسسة الرسالة 1413هـ – 1992م. 260/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

الجملة الاسميّة المحوّلة بالتقديم والتأخير

تتكوّن الجملة الاسميّة من ركنين أساسين، هما المبتدأ والخبر، أو المسند إليه والمسند، والأصل في رُتْبة هذين الركنين أنْ يتقدّمَ المبتدأ على الخبر، ويؤكّد ذلك ما ذَكَرَه **سيبويه (180هـ)** في حديثه عن المبتدأ؛ قال:"فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه" [1].

وذَكَرَ في موضعٍ آخرَ بابًا سمّاه: "باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر، وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم؛ فإذا بنيْتَ الاسم عليه قُلتَ: (ضربْتُ زيدًا)... وإذا بنيْتَ الفعل على الاسم قُلتَ: (زيدٌ ضربْتُه) فلزمته الهاء".[2]

يتحدّث سيبويه في هذا الباب عن كيفيّة بناء الجملتين الفعليّة والاسميّة؛ ففي الفعليّة يُقدَّم الفعل على الاسم؛ لأنّ الكلام يكون مبنيًّا على الفعل، وفي الاسميّة يُقدَّم الاسم على الفعل؛ لأنّ الكلام يكون مبنيًّا على الاسم، وهذا دليل على أنّ الأصل في المبتدأ أنْ يكونَ مقدَّمًا، إلا أنّ ثمّ حالاتٍ تَخرُجُ فيها الجملة الاسميّة عن هذا الأصل؛ فيتقدّم الخبر على المبتدأ.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الحالات ليستْ متساويةً في أحقّيّة التقدّم؛ فبعض المواطن يكون تقدّم الخبر فيها وجوبيًّا، وبعضها الآخر يكون تقدّمه على المبتدأ جوازيًّا، وقد تحدّث النحْويّون عن الحالات التي تُوجِبُ تقدّم الخبر؛ ومن ذلك ما جاء في كتاب **(عمدة الحافظ وعدّة اللافظ) لجمال الدين بن مالك (672هـ)** قال: "ويُوجِبُ تقديم الخبر أسباب، فذكرْتُ ثلاثة

([1]) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "**الكتاب**"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1408هـ – 1988م. 126/2.

([2]) السابق، 80/1 – 81.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أسباب: أحدها: أنْ يكونَ في الخبر معنى الاستفهام، والثاني: أنْ يكونَ الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا والمبتدأ نكرةً محضة؛ أي غير مختصّة بصفةٍ أو غيرها، والثالث: أنْ يعود إليه من المبتدأ ضمير؛ نحو: (في الدار صاحبها)".[1]

فالجملة الاسميّة إذا جاءتْ موافقةً لواحدٍ من الأسباب الثلاثة السابقة، لا يكون تقدّم الخبر فيها قائمًا على معانٍ بلاغيّة؛ فهي وإنْ كانتْ محوّلة عن الأصل، فإنّ الغرض من هذا التحويل موافقةُ الأصل في بناء الكلام.

أمّا الحالة الثانية من حالات تقدّم الخبر على المبتدأ، فهي حالة الجواز، وفيها يكون تقدّم الخبر قائمًا على أغراضٍ بلاغيّة، وقد ذكر **الميداني** أشهر هذه الأغراض على النحو الآتي:[2]

أوّلًا: تخصيص المسند بالمسند إليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ** ﴾ **[القصص 70]**

ثانيًا: التنبيه على أنّه خبر لا نعت؛ إذا كان تأخيره قد يُوهم ابتداءً أنّه نعت للمسند إليه؛ نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٌ** ﴾ **[المائدة 37، التوبة 68]**

ثالثًا: أنْ يكونَ في المسند ما يدعو إلى التفاؤل بالخير أو التشاؤم بالشر؛ كأنْ تقول لمن تريد أنْ يحُسَّ بالتفاؤل: مع أذان الفجر أو عند شروق الشمس ولادة ابنكَ، وكأنْ تقول لمن تريدُ إثارة تشاؤمه وقد سأل: متى يكون زواجه: حين تصيحُ البومة زواجُكَ

([1]) يُنظَر: ابن مالك، جمال الدين محمد، "**شرْح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**"، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد 1397هـ – 1977م. ص 171–172.

([2]) يُنظَر: الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، "**البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها**"، ط1، دار القلم، دمشق، الدار الشاميّة، بيروت، 1416هـ – 1996م. 376/1 – 381.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعًا: إرادة التشويق ويكثر هذا الداعي في المدح والوعظ، فمِن أمثلة المدح قول الشاعر محمد بن وهب في مدْح المعتصم:

ثلاثةٌ تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

ومن أمثلة الوعظ قولُ الشاعر:

ثلاثةٌ ليس لها إياب الوقت والجمال والشباب

ولا تقتصر الأغراض البلاغيّة للتقدّم الجوازي على ما سبق ذكره، فقد أشار **الميداني** نفسه إلى أنّه يمكن إضافة كثيرٍ من المعاني؛ وذلك متوقّفٌ على دقّة الإنعام من جهة، وما تتفتّق عنه قرائحُ البلغاء الأذكياء من جهة أخرى.[1]

ويتناول هذا المبحث الجمل الاسميّة التي تقدّمتْ فيها بعض الأركان على بعضٍ تقدّمًا جوازيًّا كما سبق الذكر، سواءً كان ذلك في الجمل الاسميّة المنسوخة أم غير المنسوخة، وقد قسّمه الباحثُ إلى قسمين رئيسين: تناول الأول الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم الخبر، وتناول الثاني الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات؛ إذ يقوم بعرْض الأنماط والصور التي جاءت عليها الجملة الاسميّة المحوّلة، مبيّنًا الدلالات والمعاني المتأتّية منها؛ من خلال شَرْحٍ لمجموعةٍ من الشواهد الشعريّة.

وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بالتقديم والتأخير في ديوان الإمام الشافعي في سبعةٍ وثمانين موضعًا، موزّعةً بين القسمين السابقين؛ وذلك على النحو الآتي:

1- الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم الخبر

وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم الخبر في واحدٍ وخمسين موضعًا، موزّعة على نمطين اثنين، اختلفا عن بعضهما باختلاف الصورة التي أتى عليها المبتدأ، إضافة إلى قسمٍ

([1]) يُنظَر: الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، "**البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها**"، 376/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

آخر، تناول الجمل الاسميّة المنسوخة، وضمّ كلّ نمطٍ من النمطين السابقين مجموعةً من الصور الفرعيّة، وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (معرفة)

ورد هذا النمط في ديوان الشافعي في واحدٍ وعشرين موضعًا، حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (معرَّف بأل)

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع منها:

لا تأس في الدنيا على فائتٍ وعنـــــدك الإســـــلامُ والعافيـــــة[1]

الصورة الثانية: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (معرَّف بالإضافة)

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع منها:

ومن الدليل على القضاء وكونه بؤسُ اللبيب وطيبُ عيش الأحمق[2]

الصورة الثالثة: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (اسم موصول)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

رام نفعًا فضرّ من غير قصدٍ ومن البرّ ما يكون عقوقا[3]

الصورة الرابعة: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (مصدر مؤوّل)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

ومن الشقاوة أنْ تحبَّ ومَنْ تحبُّ يحبُّ غيرك[4]

([1]) "الديوان"، ص 131. للوقوف على تراكيبَ جمليّة أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 51 البيت الخامس، ص 103 البيت الثامن، ص 117 البيت الأول.

([2]) "الديوان"، ص 86. للوقوف على تراكيب أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 52 البيت الثاني، ص 82 البيت الثالث.

([3]) "الديوان"، ص 83.

([4]) "الديوان"، ص 91.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط الثاني: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (نكرة)

ورد هذا النمط في ثلاثةٍ وعشرينَ موضعًا، موزعةً على صورتين اثنتين، حسب ما يلي:

الصورة الأولى: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (نكرة مطلقة)

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع منها:

ولا تجزعْ لحادثة الليالي فما لحوادث الدنيا بقاءُ[1]

الصورة الثانية: الخبر (شبه جملة) والمبتدأ (نكرة مقيدة)

وردت هذه الصورة في ثلاثةَ عشرَ موضعًا منها:

فإنْ قلتَ: لي بيتٌ وسيطٌ وبسطةٌ وأسلافُ قومٍ قد مضَوا وجدود[2]

صدقْتَ ولكنْ أنتَ خرّبْتَ ما بنَوا بكفّيكَ عمدًا والبناء جديد

وثمّة قسمٌ آخرُ من أقسام الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم الخبر؛ يتمثّل في الجمل التي دخلتْ عليها النواسخ الفعليّة أو الحرفيّة؛ إذْ تقدّم فيها خبر الناسخ على اسمه، وقد وردت في سبعة مواضع، منها ما نُسِخَ بـــ (كان)، ومنها ما نُسِخَ بـــ (ليس)، ومنها ما نُسِخَ بـــ (إنّ)؛ ومن ذلك قول الشافعي:

لو كان بالحيل الغنى لوجدتني بأجلِّ أسباب السماء تعلّقي[3]

وقوله:

وليس كثيرًا ألفُ خلٍّ لواحدٍ وإنّ عدوًّا واحدًا لكثيرُ[4]

([1]) "الديوان"، ص 17. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 76 البيتان السابع والثامن، ص 95 البيت التاسع.

([2]) "الديوان"، ص45 – 46. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 57 البيت السابع، ص 112 البيت السابع.

([3])"الديوان"، ص 86.

([4]) "الديوان"، ص 58. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 26 البيت الأول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله في مدْح عباد الله الصالحين:

إنّ لله عبادًا فُطَنَا طلّقوا الدنيا وخافوا الفتنا[1]

التحليل:

تحوّلت التراكيب الجمْليّة في النمط الأول عن أصلها التوليدي، بتقدّم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة، وممّا لا شكَّ فيه أنّ هذا التقديم يقوم على أغراض بلاغيّة يطلبها المتكلّم؛ إذ بالإمكان تقديم الخبر وتأخيره؛ ولتوضيح الأثر المعنوي لهذا التقدّم نأخذ قول الشافعي:

رامَ نفعًا فضرَّ من غير قصدٍ ومنَ البرِّ ما يكون عقوقا

تكوّنت الجملة الاسميّة من الخبر المتقدّم؛ مثلاً بشبه الجملة من الجارّ والمجرور، يليه المبتدأ؛ مثلاً بـــ "ما" الموصولة، وكما هو معلومٌ لدى القارئ، فإنّ الأسماء الموصولة نوعٌ من المعارف، سواءً كانت مختصّة أم غير مختصّة، وهذا ما نجده في كتب النحْويين؛ إذ جعلوا الأسماء الموصولة قسمًا من المعارف،[2] ومن حقّ المبتدأ إذا جاء معرفة أنْ يتقدّم على الخبر، إلا أنّه في البيت السابق جاء مؤخّرًا.

ولا يخفى على ذي لبٍّ، ما لهذا التقديم والتأخير من أثرٍ في إبراز المعنى الذي أراده الشافعي إبرازًا سليمًا؛ وذلك أنّه يقول: قد يسعى الإنسان في أمرٍ، ونيّتُه من ذلك السعي نفْعُ الآخرين، فيكون ضرُّهم من حيثُ أراد نفْعَهم.

([1]) "الديوان"، ص 111.

([2]) يُنظَر: الأشموني، "**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان 1375هـــ – 1955م. 66/1. وابن هشام النحوي، "**شرح شذور الذهب**"، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان 1422هـــ – 2001م. ص 81. وابن عقيل، بهاء الدين، "**شرح ابن عقيل**"، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث – القاهرة 1400هـــ – 1980م. 139/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكنّ ذلك لا يكون مطّردًا في كلّ حالة مشابهة، ومع كلّ شخصٍ يريد نفْعَ غيره؛ لذلك قال: ومِنَ البرّ ما يكون عقوقا، أي إنّ بعض أفعال البرّ، تكون سببًا في جلْب المضرّة للآخرين، ولا يُفهَم هذا المعنى إلا بهذا الترتيب، ولو أنّه قال: ما يكون عقوقًا من البرّ، لترتّب على ذلك أمران: **الأول:** هو فساد المعنى؛ وذلك إذا اعتبرْنا أنّ شبه الجملة هو الخبر؛ إذْ يصبح المعنى وكأنّه قال: ما يكون عقوقًا، يُنسَبُ إلى البرّ، أو مسَبَّبٌ عن البرّ، و**الثاني:** هو نقصان المعنى؛ إذا لم يكنْ شبه الجملة خبرًا؛ وكأنّه أراد القول: ما يكون عقوقًا من البرّ قليلٌ.

يُلاحَظُ من خلال شرْح البيتيْن السابقَيْن، أنّ ما دار من حديثٍ حولَ مضمونِ كلٍّ منهما يوحي للقارئ بالتناقض؛ ففي البيت الأول، كانت الأعمال التي تبدو في ظاهرها وكأنّها مصائب سببًا في تحقّق الفرج، ونَيْل السعادة، أمّا البيت الثاني، فكانت أعمال البرّ التي يُقصَد بها نفْعُ الآخرين سببًا في جلْب المضرّة والشقاء، ولا يُستغرَب هذا التناقض؛ فهذه الأمور وما شابهها مِنْ علم الغيب الذي لا يعلمُه إلا اللهُ سبحانه وتعالى، وهو الذي له كامل التصرّف.

ومن ذلك أيضًا، قول الشافعي:

ومِنَ الدليل على القضاءِ وكونِه يؤسُ اللبيب وطيبُ عيش الأحمق

وفي هذا البيت أيضًا، قُدِّمَ الخبر على المبتدأ، والأصل التوليدي للجملة قبل التقدّم هو: **(يؤسُ اللبيب من الدليل على القضاء)**، وجاء تقدّمُه لغرض من الأغراض البلاغيّة المذكورة سابقًا؛ وهو التشويق إلى المتأخّر، "وقد ذكر **عبد العزيز عتيق** أنّ هذا المعنى يُستفاد، عندما يكون المتقدِّم مشعِرًا بغرابة".[1]

([1]) عبد العزيز عتيق، "**في البلاغة العربيّة (علم المعاني)**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ – 1985م. ص 149.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الباحث أنّ التشويق في البيت السابق ليس متأتّيًا من كون المتقدِّم مشعِرًا بغرابة، وإنّما لكونه أمرًا غامضًا خافيًا عن الناس، ولتوضيح ذلك نقول: إنّ القضاء والقدر أمرٌ لا يَعْرِفُ الإنسانُ كنهَه وحقيقَته، وهو مع ذلك مطالَبٌ بالإيمان به، فهو مجهول بالنسبة لديه، والإنسان بطبْعه في شوقٍ وحبٍّ شديدين لمعرفة المجهول؛ لذلك لمّا أراد الشافعي أنْ يقدّمَ دليلًا على القضاء والقدر، قدّم ذكْر المدلَّل عليه؛ وهو القضاء ليكونَ السامع في شوقٍ إلى معرفة الدليل، ولو أنّه قدّم ذكر المبتدأ على الخبر، لما كان في ذلك تشويق للسامع؛ وذلك لأنّه لن يعلمَ الغرض من ذكْر الشافعي لبؤس اللبيب، وطيب عيش الأحمق، إلا بعد ذكْر الخبر.

أمّا النمط الثاني فتكوّنت التراكيب الجمْليّة فيه من الخبر المتقدّم، وجاء شِبْهَ جملة، يليه المبتدأ المؤخَّر وجاء نكرةً، وهذه الصورة للجملة الاسميّة يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ وجوبًا كما جاء في كلام ابن مالك السابق، إلا أنّه في هذا المقام جاء تقدّمًا جوازيًا يقوم على أغراض بلاغيّة؛ ولتوضيح ذلك نقول: إنّ الأصل التوليدي للجملة الاسميّة الواردة في الصورة الأولى من النمط الثاني هو: **(لحوادث الدنيا بقاء)**، وتقدُّم الخبر على المبتدأ في الجملة التوليديّة واجبٌ بسبب مجيء المبتدأ نكرةً، فلمّا أدخل الشافعي حرف النفي على الجملة، أصبح التقدّم جائزًا لا واجبًا.

ونستدلّ على ذلك من خلال ما جاء في كتب النحْويين عن مسوّغات الابتداء بالنكرة؛ فقد ذكر **عبّاس حسن** من هذه المسوّغات "أنْ تكونَ النكرة مسبوقةً بنفي؛ مثل: ما عملٌ بضائع"،[1] فإنّها إنْ كانتْ كذلك، جاز تقديم المبتدأ النكرة، وجاز تأخيره وتقديم الخبر عليه، كما في الجملة الاسميّة الواردة في البيت السابق.

([1]) يُنظَر: عبّاس حسن، "**النحو الوافي**"، ط9، دار المعارف، القاهرة 486/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولمّا كان تقديم الخبر في هذا السياق جوازيًّا، دلّ ذلك على قصْديّة المتكلّم في صياغة الجملة على هذا النحو. ويرى الباحث في هذا المقام، أنّ الشافعي أراد أنْ يبادرَ السامع بنفي ما يشغلُه ويؤرّقُ فِكرَه؛ فما مِنْ إنسانٍ إلا وتعترضُه نوائب الدهر، وتعكّرُ عليه صفْوَ حياته، حتى يصبحَ همُّه في ذلك هو كيفيّة تخطّي هذه النوائب.

ومن هذا المنطلق، جاء ذكْرُ الشافعي لنوائب الدهر ابتداءً، في سياق نفيٍ لها؛ حتى يَبْعثَ الطمأنينة في النفوس.

أمّا الجملة الاسميّة في الصورة الثانية؛ وهي: **(لي بيتٌ وسيط)** فجاءت مكوّنةً من الخبر المقدَّم؛وهو شبه الجملة من الجارّ والمجرور، يليه المبتدأ المؤخَّر، وجاء نكرةً مقيّدةً بالوصف، وبهذا الوصف أصبح تقدّم الخبر على المبتدأ في هذا السياق جوازيًّا؛ إذْ بالإمكان القول: بيتٌ وسيطٌ لي، وقد أشار **ابن مالك** إلى مسألة تقدّم الخبر على المبتدأ جوازًا؛ وذلك في حديثه عن حالات التقدّم الوجوبي للخبر قال: "والثاني من الحالات التي تُوجِب تقدّم الخبر، أنْ يكونَ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، والمبتدأ نكرةً محضة، أي غير مختصّةٍ بصفة أو غيرها، فإنّها إذا كانت مختصّةً لم يجب تقدّم خبرها، بل يجوز تقديمه وتأخيره؛ نحو: (عندك مالٌ ينفعُ الفقراء)، و(فيك نجابةٌ ظاهرة)، فلو قيل: (مالٌ ينفعُ الفقراء عندك)، و(نجابةٌ ظاهرةٌ فيك) لجاز".[1]

وإذا ما أردْنا الموازنة بين دلالة التركيب قبل التقديم وبعده، وجدْنا أنّ التركيب المحوّل بالتقديم والتأخير، أدلُّ على المعنى من التركيب الآخر؛ وذلك أنّ تقديم الجارّ والمجرور دلّ على أنّ المتقدّمَ هو الخبرُ لا غير، ولو جاء متأخّرًا لاحتمل التركيب غيرَ وجه في الفهم؛ فلو قال مثلاً: (بيتٌ وسيطٌ لي)، فإنّ الاحتمال الأول لفهم التركيب أنْ يكون الجارّ والمجرور خبرًا عن المبتدأ؛ فيكون المعنى بناءً على ذلك أنّ بيتًا يتّصف بالوساطة والاعتدال ملكٌ لي، أمّا

(1) يُنظَر: ابن مالك، جمال الدين، "**عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**"، ص 171–172.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاحتمال الثاني، فيتمثّل في أنْ يكون الجارّ والمجرور نعتًا ثانيًا للمبتدأ، وتكونَ الجملة الفعليّة (قد مضَوا) خبرًا عنه.

وعليه نقول: إنّ التركيب المحوّل بالتقديم والتأخير في الجملة السابقة، تركيبٌ ذو دلالة قطعيّة؛ "ويُقصَدُ بذلك: أنّه تركيب يدلّ على معنًى واحد، أمّا التركيب الآخر، فذو دلالة احتماليّة؛ أيْ أنّه يدلّ على غير معنى".[1]

ومثل ذلك التركيب قولُ الشافعي:

إنّ لله عبادًا فُطَنا طلّقوا الدنيا وخافوا الفتنا

إنّ أصل الجملة قبل التقديم والتأخير هو: إنّ عبادًا فطنًا لله، والجملة على هذا النحو تحتمل أنْ يكونَ فيها الجارّ والمجرور نعتًا لما قبله أو خبرًا عنه، حتى وإنْ أتينا بكلام آخرَ بعد الجارّ والمجرور، فإنّه يدخل ضمن هذا الاحتمال، ولن نستدلَّ على الخبر إلا بنبرة الصوت من المتكلّم؛ كأنْ ينطقَ المتكلّم الجارّ والمجرور مثلاً بنبرةٍ قويّةٍ تُشعر السامعَ أنّه قصَدَ بذلك إخبارًا لا وصفًا، أمّا تقديم الجارّ والمجرور، فيدلّ على أنّه الخبر دون الحاجة إلى سماع ذلك من المتكلّم.

ومن التراكيب الجمليّة التي تقدّم فيها خبر الناسخ على اسمه، قول الشافعي:

وليس كثيرًا ألفُ خلٍّ لواحدٍ وإنّ عدوًّا واحدًا لكثير

جاء خبر ليس مقدَّمًا على اسمها، وكان بالإمكان القول: وليس ألفُ خلٍّ كثيرًا لواحدٍ؛ وسبب هذا التقديم هو العناية والاهتمام، ويبرز ذلك الاهتمام في أنّ كثيرًا من الناس لا يعنيهم من الصداقة إلا الرغبةُ في تكثير الأصدقاء، والتفاخر بعددهم أمام الآخرين إلى درجةٍ تنسيهم

([1]) يُنظَر: السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، ط4، دار الفكر، عمّان، 1430هـ – 2009م. 17/1. أشار إلى مفهوم الدلالة القطعيّة والاحتماليّة مع شرْحٍ لبعض الأمثلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

معها العامل الأساس في اختيارهم؛ وهو عامل الدين والأخلاق، فقدّم الشافعي الخبر؛ ليسلّطَ النفي على صفة الكثرة بشكلٍ مباشر، فذلك أدعى لعدم الاغترار بالعدد، وهذا لا يعني أنّ الشافعي لا يحبُّ كثرة الأصحاب، فهو يحثُّ على ذلك، ويرغّبُ فيه، على أنْ يتنبّه الإنسان إلى اختيار أصدقائه من الأوفياء.

وتأكيدًا للكلام السابق، نستذكرُ بيت علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – حين قال:

وما أكثرَ الإخوانَ حين تعُدُّهم ولكنّهم في النائبات قليل[1]

فقد ذَكَرَ مع صفة الكثرة عبارة "حين تعدُّهم"، وهذا دليل على أنّ العدد هو محطّ اهتمام كثير من الناس، ثمّ ذَكَرَ بعد ذلك ما يَمْنَعُ الإنسان من الاغترار بكثرة الأصحاب؛ وهو قلّتهم عند حلول المصائب.

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات

وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات في ستةٍ وثلاثين موضعًا، موزّعةً على نمطين اثنين، اختلفا فيما بينهما باختلاف الموضع الذي وقع فيه العنصر المتقدّم، إضافة إلى قسمٍ آخر، تناول الجملة الاسميّة المنسوخة، وضمّ كلُّ نمط من النمطين السابقين مجموعةً من الصور الفرعيّة، اختلفت عن بعضها باختلاف الصورة التي أتى عليها الخبر؛ وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول: المبتدأ وشبه جملة والخبر

ورد هذا النمط في ثمانيةَ عشرَ موضعًا، موزعة على ثلاث صور، حسب ما يلي:

([1]) "**ديوان أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب**" جمْع وترتيب: عبد العزيز الكرم، ط1، 1409هـ – 1988م. ص 157.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الأولى: المبتدأ وشبه جملة والخبر (مفرد معرفة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

آل النبي ذريعتي وهم إليه وسيلتي[1]

الصورة الثانية: المبتدأ وشبه جملة والخبر (مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة عشر موضعًا منها:

المرء في كورته ضائعُ والليث في غيضته جائعُ[2]

الصورة الثالثة: المبتدأ وشبه جملة والخبر (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

مَنْ ذلّ بين أهاليه ببلدته فالاغتراب له من أحسن الخلق[3]

النمط الثاني: شبه جملة والمبتدأ والخبر

ورد هذا النمط في موضع واحد هو:

يا مَنْ إليه المشتكى وإليه أمرُ الخلق عائد[4]

وثمّة قسمٌ آخرُ من أقسام الجملة الاسميّة، المحوّلة بتقديم المتعلّقات؛ يتمثّل في الجمل التي دخلتْ عليها النواسخ الفعليّة أو الحرفيّة؛ إذْ تقدّمت فيها المتعلّقات على الأركان الرئيسة فيها، وقد وردتْ في سبعةَ عشرَ موضعًا، جاءت منسوخة بالنواسخ التالية: **(كان، ليس، أصبح، صار، إنّ، أنّ)**؛ ومن ذلك قول الشافعي:

ارحلْ بنفسكَ من أرضٍ تُضامُ بها ولا تكنْ مِنْ فراق الأهل في حُرَق[5]

([1]) "الديوان"، ص 38.

([2]) "الديوان"، ص 75. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 51 البيتان السابع والثامن، ص 123 البيت التاسع.

([3]) "الديوان"، ص 87.

([4]) "الديوان"، ص 51.

([5]) "الديوان"، ص 87. للوقوف على تراكيب أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 49 البيت السابع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله في الحديث عن نظرة عباد الله للدنيا:

نظروا فيها فلمّا علِموا أنّها ليستْ لحيٍّ وطنا[1]

جعلوها لجّةً واتخذوا صالح الأعمال فيها سفنا

وقوله:

إذا كان ذو القربى لديك مبعّدًا ونال الذي يهوى لديك بعيد

تفرّق عنك الأقربونَ لشأنهم وأشفقتَ أنْ تبقى وأنت وحيد

وأصبحتَ بين الحمد والذمّ واقفًا فيا ليتَ شعري أيَّ ذاك تريد[2]

وقوله:

لم أجدْ لذّة السلامة حتى صرتُ للبيت والكتاب جليسا[3]

وقوله:

وبيني وبين الله أشكو فاقتي حقيقًا فإنّ الله بالحال أعلم[4]

وقوله:

لو أنّ عيني إليك الدهرَ ناظرةٌ جاءتْ وفاتي ولم أشبع من النظر[5]

التحليل

اختلفت التراكيب الجمْليّة الاسميّة في هذا القسم عن التراكيب الجمْليّة التي سبقتها، في أنّ التقديم والتأخير لم يقع بين الأركان الرئيسة للجملة، وإنّما وقع في متعلّقات الجملة؛ إذْ تقدّم شبه الجملة من الجارّ والمجرور على الخبر في النمط الأول، وجاء مقدَّمًا على المبتدأ والخبر

([1]) "الديوان"، ص 112.

([2]) "الديوان"، ص 46.

([3]) "الديوان"، ص 66.

([4]) "الديوان"، ص 107. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 42 البيت الثاني.

([5]) "الديوان"، ص 60.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كليهما في النمط الثاني، مع أنّه بالإمكان أنْ يُذكَرَ في نهاية الجملة دون أنْ يكونَ ثمّ خللٌ في قواعد التركيب الجملي، ولكنّ هذا التقديم يحقّق للمتكلّم غرضًا معنويًّا لا يحقّقه التأخير؛ ولتوضيح ذلك نأخذ قول الشافعي في حثِّ الإنسان على الخروج من بلْدَتهِ، والسعْي في طلب رزقه:

المرءُ في كورَته ضائعُ والليث في غَيْضته جائعُ

جاء الجارّ والمجرور – وهو من متعلّقات الجملة– مقدّمًا على خبر المبتدأ، وكان بالإمكان القول: المرءُ ضائع في كورَتِه، والليث جائعٌ في غَيْضته، دون أنْ يُحْدِثَ ذلك خللًا في التركيب، ولكنّ عدمَ الإخلال بالتركيب لا يعني سلامةَ المعنى من التغيير، ولتوضيح ذلك أقول: إنّ الوظيفة الإعرابيّة التي احتلّها الجارّ والمجرور في التركيب المحوّل، هي وظيفة الحال، وصاحب الحال هو المرء، وجاء مبتدأً، "وقد ذكَرَ **الشيخ مصطفى الغلاييني** أنّ المبتدأ من الأسماء التي تبيّن الحالُ هيئتَها؛ نحو: أنت مجتهدًا أخي، ونحو: الماء صرفًا شرابي".[1]

والمعنى المستفاد من ذلك، أنّ المرءَ في حال لزوم بلدته واستقراره فيها، يضيّع على نفسه كثيرًا من الفوائد التي يجنيها المسافر من سفره، سواءً كانت ماديّة أم معنويّة، والليث في حال وجوده في عرينه، وعدم خروجه للصيد، يموت جوعًا، ولا يُستفاد معنى الحالية من الجارّ والمجرور في هذا السياق، إلا إذا تقدّم على الخبر. والدليل على ذلك أنّك تقول: المرءُ مستقرًّا في كورته ضائعٌ؛ أي في حال استقراره، ولا تقول: المرءُ ضائعٌ مستقرًّا في كورته.

([1]) يُنظَر: الغلاييني، مصطفى، "**جامع الدروس العربيّة**"، راجعه ونقّحه د. عبد المنعم خفاجة، ط30، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت 1414هـ – 1993م. 80/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن جهة أخرى أقول: إنّ الجارّ والمجرور المقدَّم، جاء بمثابة سببٍ لوقوع الخبر؛ كأنّك تقول: استقرار المرء في كُوْرته سببٌ في ضياعه، ولو جاء متأخّرًا ما دلّ على أكثرَ من المكان الذي ضاع فيه المرء.

أمّا النمط الثاني، فتمثّل التقديم والتأخير فيه بقول الشافعي: **(وإليه أمرُ الخلق عائد)**، والأصل الترتيبي للجملة أنْ يقول: وأمْرُ الخلق عائدٌ إليه، ولا يخفى على القارئ أنّ تقدّمَ شبه الجملة في هذا السياق أفادَ معنى الحصر؛ أي أنّ أمْرَ الخلق يعود إلى الله وحدَهُ، ولا يعود إلى أحدٍ غيره، ولو جاء بشبه الجملة مؤخَّرًا لاحتمل أنْ يكونَ أمْرُ الخلق عائدًا إلى الله تعالى وإلى غيره أيضًا، وهذا معنى غيرُ صحيح.

وليس الأمر في تقدّم الجار والمجرور على المبتدأ والخبر مقصورًا على معنى الحصر والقصر حسب؛ وذلك أنّ هذا المعنى يُستفادُ أيضًا في حال تقدّمه على الخبر وحدَهُ، فلو قال مثلاً: وأمْرُ الخلق إليه عائد، لدلَّ على أنّه لا يعود إلا إلى الله تعالى دون غيره، ولكنْ ثَمَّ أمْرٌ آخرُ يُستفادُ من هذا التقدّم؛ وهو مراعاة النسق الأدائي للبيت الشعري؛ إذْ جاء صدْرُ البيت مبدوءًا بالجارّ والمجرور، فكان مجيء العَجُز مبدوءًا به أيضًا أنسبَ لتحقيق التوافق والانسجام في النسق الأدائي.

ومن الشواهد الشعريّة التي أفاد فيها التقدّم معنى الحصر، قوله:

لو <u>أنّ عيني إليك الدهرَ ناظرةٌ</u> جاءتْ وفاتي ولم أشبع من النظر

تقدّم الجارّ والمجرور على خبر "أنّ"؛ ليفيد بذلك قصْر النظر إلى المخاطَب وحده، وهذا الحصْر المتأتّي من التقديم أبلغُ في التعبير عن التغزّل بالممدوح، ممّا لو جاء التركيب على غير هذا النحو؛ فلو قال: لو أنّ عيني ناظرةٌ إليكَ، لكان في ذلك مظنّةُ المشاركة في النظر إلى الممدوح وإلى غيره.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهد تقديم المتعلّقات في الجملة الاسميّة المنسوخة، قوله:

ارحلْ بنفسكَ من أرضٍ تُضام بها ولا تكنْ من فراق الأهل في حُرَق

تقدّم الجارّ والمجرور (من فراق) على الجارّ والمجرور (في حرق)، ولا يخفى على القارئ أنّ شبه الجملة الثاني قد أدّى وظيفة الخبر عن الفعل الناسخ "تكن"؛ وذلك أنّ معنى الجملة لا يتمّ إلا بذِكْره، أمّا شبه الجملة الأول، فهو مكمّلٌ لمعنى الجملة وليس خبرًا، وبعبارة أخرى يُعَدُّ فضلة في الجملة وليس ركنًا أساسًا فيها، جاء في **(جامع الدروس العربيّة)**: "الفضلة: اسم يُذْكَرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أحدَ ركنيها أي ليس مسندًا ولا مسندًا إليه".[1]

والأصل في متمّمات الجملة أنْ تأتيَ في نهاية الكلام، إلا أنّها في الجملة السابقة خَرَجَتْ عن هذا الأصل، فتقدّمتْ على خبر "تكن"، ويرى الباحث أنّ الشافعي قدّم شبه الجملة الفضلة على شبه الجملة العمدة؛ لأنّه موضع الاهتمام لدى المخاطَب؛ وذلك أنّ الشافعي يدعو كلَّ إنسانٍ إلى أنْ يرحلَ عن الأرض التي ليس له فيها كرامةٌ عند أهلها، وإنْ كان أهلُه وأقرب الناس إليه يقطنون تلك الأرض.

ولمّا كان بُعْد الإنسان عن أهله يُولِّدُ لديه ألمًا قد يَحولُ بينه وبين رحيله عن تلك الأرض، جاء كلام الشافعي وقد تقدَّم ذكْرُ فراق الأهل على قوله: في حُرَق، وبعبارة أخرى تقدَّم ذكْرُ السبب على المسبَّب في سياق نهي؛ لئلا يلتفتَ المخاطَب إلى الأسباب التي قد تمنعُه من الرحيل عن الأرض التي يُضام فيها.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

إذا كان ذو القربى لديك مبعّدًا ونال الذي يهوى لديك بعيد

تفرّق عنك الأقربونَ لشأنهم وأشفقتَ أنْ تبقى وأنت وحيد

وأصبحتَ بين الحمد والذمّ واقفًا فيا ليتَ شعري أيَّ ذاك تريد

(1) الغلاييني، مصطفى، "**جامع الدروس العربيّة**"، 30/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى الناظر في الجملة الاسميّة السابقة، أنّ شبْهَ الجملة الظرفيّة، والاسمَ المعطوف جاءا مقدَّمَينِ على خبر أصبح، وهو تقدّمٌ جوازي؛ إذْ بالإمكان القول: أصبحتَ واقفًا بين الحمد والذمّ، دون أنْ يؤثّرَ ذلك في قواعد التركيب الجملي.

ويرى الباحث أنّ الجملة قبل التقديم وبعده تتضمّنُ معنًى واحدًا، وبعبارةٍ أخرى نقول: إنّ التقدّمَ الذي حصلَ في الجملة لم يُضِفْ إلى مضمونها معنًى جديدًا، ويُقصَدُ بالإضافة هنا: أنّه لم يؤدِّ إلى توسعة المعنى مثلاً، أو تقييده، أو تغييره من صورة إلى صورة، وإنّما ارتبط أثرُه بحال المتكلّم الذي بدا واضحًا أنّه مهتمٌّ أشدَّ الاهتمام بما هو مقدَّمٌ في الجملة.

ومناط هذا الاهتمام، أنّ الشافعي بادَرَ المخاطَبَ بذِكْر الحال التي سيؤول إليها، إنْ هو أحسنَ إلى الأباعد دون الأقارب، وكأنّ الشافعي بهذا التقديم يريد أنْ يَلفِتَ نظَرَ المخاطَب إلى أمْرٍ قد يغيبُ عنه، أو أنّه لم يكنْ يحسِبُ له حسابًا.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

لم أجدْ لذّة السلامة حتى صرتُ للبيت والكتاب جليسا

تقدّم الجارّ والمجرور والاسم المعطوف على خبر صار، وأصل الجملة قبل التقديم هو: (صرتُ جليسًا للبيت والكتاب)، وبهذا التقديم جعل الشافعي سلامة المرء محصورةً في لزوم بيته، ومجالسة كتابه وحسْب.

ويرى الباحث أنّ السلامة التي يقصِدُها الشافعي في كلامه، هي السلامة من الوقوع في الآثام والمعاصي؛ وذلك أنّ المرءَ يكونُ أكثرَ عُرضةً للفتن عندما يكون خارجَ بيته، كما أنّه يكون عُرضةً للوقوع في القيل والقال عندما يجالس غيرَه من الناس، وهذا لا يعني أنّ الشافعي يدعو إلى عدَمِ مخالطة الناس، والجلوس معهم، فكيف يكون ذلك، وهو لم يُدرِكْ ما أدركَهُ إلا بعد حياةٍ طويلةٍ مع الناس، صالِحِهم وفاسِدِهم، عاقِلِهم وجاهِلِهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وربّما كان المتنبّي واحدًا من الذين أدركوا ما أدركَه الشافعي؛ من أنّ مجالسة الكتاب لا تعود على الإنسان إلا بالخير، وهذا ما أشار إليه في قوله:

أعزُّ مكانٍ في الدنى سرجُ سابحٍ وخير جليسٍ في الزمان كتاب[1]

ومن شواهد التقديم في المتعلّقات، قوله:

وبيني وبين الله أشكو فاقتي حقيقًا <u>فإنّ الله بالحال أعلم</u>

فقد تقدّم الجار والمجرور (بالحال) على خبر (إنّ)، وكان بالإمكان القول: فإنّ الله أعلمُ بالحال.

ويرى الباحث في هذا المقام أنّ تقديم الشافعي للجارّ والمجرور، هو من باب العناية والاهتمام به؛ وذلك أنّ الحال التي أشار إليها الجارّ والمجرور هي حالُ الشافعي، وقد ورَدَ في سياقٍ يشكو فيه الفاقة وسوء الحال بينه وبين الله، لا أمام الناس فكان حريًّا به أنْ يقدّمَ ما يشغلُه ويؤرّقُه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) "**ديوان المتنبّي**"، المؤسّسة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ص 479.

المبحث الثاني

الجملة الفعليّة المحوّلة بالتقديم والتأخير

تتكوّن الجملة الفعليّة من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به إنْ كان الفعل متعدّيًا، ومِنْ فعلٍ وفاعلٍ إنْ كان الفعل لازمًا، مع ما يتبعُ كلتا الجملتين من متعلّقات، والأصل في ترتيب هذه الأركان أنْ يُذكَرَ الفعل أولاً، ثمّ الفاعل، ثمّ مَنْ وقَعَ عليه الفعل، ثمّ بعد ذلك متعلّقات الجملة إنْ وُجِدتْ، جاء في **(شرح ابن عقيل)**: "الأصل أنْ يليَ الفاعل الفعل من غير أنْ يَفصِلَ بينه وبين الفعل فاصل... والأصل في المفعول أنْ ينفصلَ من الفعل؛ بأنْ يتأخّرَ عن الفاعل"،[1] إلا أنّ هذا الأصل لا يبقى على حاله؛ إذ نجد كثيرًا من الجمل وقد قُدِّمَ فيها ركنٌ مِنْ حقِّه التأخير، وأُخِّرَ آخرُ مِنْ حقِّه التقديم؛ وذلك وَفْق الظروف والمواقف المختلفة التي تواجه المتكلّم، فقد يقدِّم المفعول به على الفاعل، وقد يقدِّمه على الفعل والفاعل معًا، وقد تتقدّمُ متعلّقات الجملة على عاملها، وفي كلّ صور التقديم هذه، تَخْرُجُ الجملة الفعليّة مِنْ دائرة التوليد إلى دائرة التحويل.

أمّا تقدّم الفاعل على الفعل، فلا يُعَدُّ صورةً تحويليّةً؛ لأنّنا بتقديمه نكون قد أنشأْنا جملة اسميّة مصدَّرةً بالمبتدأ، يليه الخبر مثلاً بالجملة الفعليّة، وهذا هو الأصل في ترتيب الجملة الاسميّة.

وقد صرّح النحْويون، ولا سيّما البصريّون بعدم جواز تقدُّم الفاعل على الفعل، وفي ذلك يقول **ابن جني:** "اعلم أنّ الفاعل – عند أهل العربيّة –: كلّ اسم ذكَرْتَه بعد فعلٍ، وأسندْتَ

([1]) ابن عقيل، بهاء الدين، "**شرح ابن عقيل**"، 96/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونسبْتَ ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"،[1] فقوله: ذكَرْتَه بعد فعلٍ، دلّ على أنّ الفعل يأتي أولاً، ثمّ يأتي الفاعل.

وقال أيضًا: "واعلم أنّ الفعل لا بُدَّ له مِنَ الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فإنْ لم يكنْ مُظهَرًا بعده فهو مُضمَرٌ فيه لا محالة تقول: (زيدٌ قام)، فزيد مرفوعٌ بالابتداء، وفي قام ضمير زيد، وهو مرفوعٌ بفعْله"[2].

وجاء في **(شرْح المفصّل) لابن يعيش (643هـ)** في حديثه عن الفاعل: "وقال بعضهم في وصْفه: هو الاسم الذي يجبُ تقديم خبره لمجرّد كونه خبرًا"؛[3] ويُقصَدُ بالخبر هنا الفعل. وقد قال ابن يعيش معلّقًا على هذا الكلام: "وهذا الكلام عندي ليس بمَرْضيّ؛ لأنّ خبر الفاعل الذي هو الفعل، لم يتقدّم لمجرّد كونه خبرًا، إذْ لو كان الأمر كذلك، لوجبَ تقديم كلِّ خبر من نحو: زيد قائمٌ، وعبد الله ذاهبٌ، فلمّا لم يجبْ ذلك في كلِّ خبر عُلِمَ أنّه إنّما وجَبَ تقديم خبر الفاعل لأمرٍ وراء كونه خبرًا؛ وهو كونه عاملًا فيه، ورتبة العامل أنْ يكونَ قبل المعمول".[4]

وجاء في **(التصريح بمضمون التوضيح)**: "الفاعل لغة: مَنْ أوجد الفعل، واصطلاحًا: اسم صريحٌ ظاهرٌ أو مُضمَر، بارزٌ أو مستتر، أو ما في تأويله؛ أي الاسم أُسنِدَ إليه فعلٌ تام، متصرّف أو جامد، أو ما في تأويله؛ أي الفعل مقدَّم؛ أي الفعل وما في تأويله على المسند إليه، أصليّ المحلّ في التقديم".[5]

([1]) ابن جني، "**اللمع في العربيّة**"، حقّقه فائز فارس، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، مكتبة الكندي 1409هـ – 1988م. ص31.

([2]) "السابق"، ص 31.

([3]) ابن يعيش، موفق الدين، "**شرْح المفصّل**"، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة، 1318هـ – 1900م. 74/1.

([4]) "السابق"، 74/1.

([5]) الأزهري، خالد، "**التصريح بمضمون التوضيح**"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1421هـ – 2000م. 267/1–268.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالشاهد مِنْ ذكْر الأقوال السابقة، هو تركيز النحْويين على وجوب تقدّم الفعل على الفاعل، خلافًا للكوفيين الذين يقولون بجواز تقدّم الفاعل على الفعل مع احتفاظه برتبته؛ جاء في كتاب **(الموفي في النحو الكوفي)**: "الفاعل ما أُسنِدَ إليه الفعل أو شبهه نحو: كان زيدٌ عالمًا، وقائمٌ زيد، وحقُّه أنْ يليَ الفعل، وقد يتقدّمُ عليه".[1]

وقد تَبِعَ الكوفيين في رأيهم هذا بعضُ المحدَثين أمثال **إبراهيم مصطفى**[2] **ومهدي المخزومي**، وفي ذلك يقول **المخزومي**: "وليس من المبتدأ ما كان مسنَدًا إليه في جملة فعليّة كما زعم النحاة في نحو قولنا: محمد سافر أو يسافر... لأنّ المبتدأ لا يتميّز عن الفاعل بمكانه، وإنّما يتميّز بما هو أعمقُ مِنْ هذا وأدقّ؛ يتميّز بأنّه يتّصف بالمسند اتّصافًا ثابتًا، ولا يتحقّق هذا إلا إذا كان المسند اسمًا جامدًا، أو وصْفًا دالاً على الدوام، وإنّ الفاعل – وهو مسند إليه أيضًا – إنّما يتّصف بالمسند اتّصافًا متجدّدًا، ولا يتحقّق هذا إلا بكوْن المسند فعلاً أو وصْفًا على التجدّد".[3]

ولا يتّفق الباحث مع ما يراه مهدي المخزومي مِنْ أنّ الفاعل يحتفظ برتبته كفاعل في حال جاء مقدَّمًا على الفعل؛ وذلك لسببَيْن: الأول هو أنّ المتكلّم عندما يبدأ بذكْر الاسم مرفوعًا، يكون قد هيّأ السامع لتلقّي خبرٍ عنه، فالسامع قبل ذكْر الخبر لا يعلمُ إنْ كان المتكلّم سيذكر بعد الاسم المرفوع فعلاً أم اسمًا آخر يُخبر به عن الأول، أي أنّ اعتبار الاسم الذي ذُكِرَ ابتداءً،

([1]) الكنفراوي، صدر الدين، "**الموفي في النحو الكوفي**"، علّق عليه محمد بهجة البيطار، مجلّة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلّة المجمع العلمي سابقًا ص 18.

([2]) يُنظَر: إبراهيم مصطفى، "**إحياء النحو**"، ط2، دار الكتاب الإسلامي، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، 1413هـ – 1992م. ص 55.

([3]) المخزومي، مهدي، "**في النحو العربي نقد وتوجيه**"، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان 1406هـ – 1986م. ص 73.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاعلاً لفعل لاحقٍ أمرٌ مغيّبٌ عن ذهْن السامع، فمِنْ باب أولى أنْ يكونَ الاسم الذي ابتُدئ بذكْره مرفوعًا مبتدأً، وتكون الجملة الفعليّة بعده خبرًا عنه.

أمّا السبب الثاني فأقول فيه: هل يُعَدُّ محمدٌ فاعلاً في مثل قولنا: محمد سافر أبوه؟ ومعلومٌ أنْ حدَثَ السفر وقعَ من الأب لا مِنْ محمد. لا أظنّ أحدًا يقول بهذا الإعراب، ولكنّه في الوقت نفسه يقول: إنّ سفَرَ الأب مِنَ الأمور التي يجوز أنْ نعْلَمَها عن محمد.

ويتناول الباحث في هذا المبحث الجملة الفعليّة المحوّلة بالتقديم والتأخير، مسلّطًا الضوء على الصور التقدّميّة الجوازيّة، وقد قسّمها إلى قسمين رئيسين: تناول الأول الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المفعول به، وتناول الثاني الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات، وقد وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بالتقديم والتأخير بقسميها السابقين في مئةٍ وخمسةٍ وثلاثين موضعًا، وذلك على النحو الآتي:

1-الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المفعول به

وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المفعول به في عشرين موضعًا، موزّعةً بين الماضي والمضارع، وقد جاءت على نمطين رئيسين؛ بحسب الموقع الذي احتلّه المفعول به في الجملة، وضمّ كلّ نمطٍ منهما صورًا فرعيّة، اختلفت عن بعضها باختلاف الهيئة التي أتى عليها كلٌّ من الفاعل والمفعول به، وذلك على النحو الآتي:

النمط الأول: الفعل والمفعول به والفاعل

ورد هذا النمط في أربعةَ عشر موضعًا؛ حسب الصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> الفعل والمفعول به (اسم ظاهر) والفاعل (اسم ظاهر)

وردتْ هذه الصورة في تسعة مواضع منها:

<u>ما حوى العلمَ جميعًا أحدٌ</u> لا ولو مارَسَهُ ألف سنة[1]

(1) "الديوان"، ص 127. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 55 البيت الثاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المضارع قوله في فضل العلم، ورفْعِهِ مكانةَ صاحبه:

ولا يزالُ يرفعُه إلى أنْ يعظّمَ أمرَهُ القومُ الكرامُ[1]

الصورة الثانية: الفعل والمفعول به (اسم ظاهر) والفاعل (اسم إشارة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

تأدَّمُني بالزيت قالتْ: مباركٌ وقد أحرق الأكبادَ هذا المباركُ[2]

الصورة الثالثة: الفعل والمفعول به (اسم ظاهر) والفاعل (مصدر مؤوّل)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أعرضْ عن الجاهل السفيه فكلُّ ما قال فهو فيه

ما ضرَّ بحرَ الفرات يومًا أنْ خاض بعضُ الكلاب فيه[3]

الصورة الرابعة: الفعل والمفعول به (اسم ظاهر) والفاعل (اسم موصول)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

تروم العزَّ ثمّ تنام ليلاً يغوصُ البحرَ مَنْ طلب اللآلي[4]

النمط الثاني: مفعول به وفعل وفاعل

ورد هذا النمط في ستة مواضع؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: مفعول به (اسم ظاهر) وفعل مضارع وفاعل (اسم ظاهر)

تمثّلت في قوله:

ما لي سوى فقري إليك وسيلةٌ فبالافتقار إليك فقري أدفع[5]

([1]) "الديوان"، ص 107. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 114 البيت الرابع.

([2]) "الديوان"، ص 90.

([3]) "الديوان"، ص 129.

([4]) "الديوان"، ص 100. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 98 البيت الثامن.

([5]) "الديوان"، ص 76.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: مفعول به (اسم ظاهر) وفعل مضارع وفاعل (ضمير المخاطَب)

تمثّلت في قوله:

فلله فانصحْ بابن آدمَ إنّه متى ما تخادعْهُ فنفسَكَ تخدعُ[1]

الصورة الثالثة: مفعول به (اسم ظاهر) وفعل مضارع وفاعل (ضمير الغائبة)

تمثّلت في قوله مبتهلاً لربه:

إنّي دعوتكَ والهمو مُ جيوشُها قلبي تطارِد[2]

الصورة الرابعة: مفعول به (اسم إشارة) وفعل مضارع وفاعل (ضمير المخاطَب)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، تمثّلت في البيت التالي:

على ذا منَنْتَ وهذا خذلْتَ وذاكَ أعنْتَ وذا لم تُعِنْ[3]

التحليل:

ذَكَرَ الباحث في بداية هذا المبحث، أنّ الأصل في ترتيب الجملة الفعليّة أنْ يُذْكَرَ الفعل أولاً، ثمّ الفاعل، ثمّ المفعول به، وأغلبُ الجمل التي تكون على هذا النحو، لا يُخاطَبُ بها إلا مَنْ كان خاليَ الذهن من الخبر؛ أي إنّ قصْدَ المتكلّم من إنشائها هو الإعلام والإخبار حسب، فإذا جاءت الجملة على غير هذا الترتيب؛ كأنْ يتقدّمَ ركنٌ من حقّه التأخير، أو يتأخّرَ آخرُ من حقّه التقديم، فإنّ ذلك لا يكون إلا لغرضٍ بلاغي يطلبه المتكلّم.

وقد جاءت التراكيب الجمليّة في النمطين السابقين محوّلةً عن أصلها الترتيبي؛ وسببُ تحوّلها ما حصلَ للمفعول به من تقديم على أركان الجملة الأخرى، ولتوضيح أثر ذلك في المعنى، آخذُ قول الشافعي:

([1]) "الديوان"، ص 76.

([2]) "الديوان"، ص 52.

([3]) "الديوان"، ص 123.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما حوى العلمَ جميعًا أحدٌ لا ولو مارَسَهُ ألفَ سنة

تقدّم المفعول به على الفاعل وكان الأصل به أنْ يتأخّر، "وقد ذكَرَ النحْويون أنّ لتقدّم المفعول به على الفاعل ثلاثَ حالاتٍ هي: امتناع التقدّم، ووجوب التقدّم، وجواز الأمرين معًا".[1]

جاء تقديم المفعول به على الفاعل في الجملة السابقة جوازيًّا؛ إذْ بالإمكان القول: ما حوى أحدٌ العلمَ جميعًا، دون إخلالٍ بقواعد التركيب الجمْليّ، وهذا يدلّ على أنّ للتقدّم غرضًا أرادَهُ المتكلّم، لا يتحقق إلا بمجيء الجملة على هذا النحو الترتيبي.

ويرى الباحث أنّ الغرضَ من ذلك هو إفادة التعظيم، ورفْعُ منزلة المتقدِّم في الجملة؛ وذلك أنّ العلمَ بحْرٌ لا يُدْرَكُ قعْرُه، ولا يُعْرَفُ منتهاه، ولا يُحيط به إنسان مهما أوتيَ من العلم، وفي ذلك يقول الله تعالى:﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[الإسراء 85]، ونظرًا لهذا الأمر، جاء كلام الشافعي عن العلم مقدِّمًا إياه في الذكْر؛ إشعارًا بأهمّيّته، وحثًّا على الاستزادة من طلبه.

ومن جهة أخرى، يرى الباحث أنّ تقدّمَ المفعول به، وتأخيرَ الفاعل في هذا السياق تحديدًا، لربّما كان إشارة من الشافعي إلى أنّ الإنسان مهما بلغ مِنَ العلم، ونهل من مَعينه، فإنّه يبقى متأخّرًا عن الوصول إلى منتهاه، فناسب تأخّرُ الفاعل في الجملة تأخّرَ الإنسان في بلوغ منتهى العلم.

([1]) يُنظَر: ناظر الجيش، محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد "**شرْح التسهيل**"، تحقيق: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم جمعة العجمي، جابر السيّد مبارك، علي السنوسي، محمد راغب نزّال، ط1، دار السلام، 1428هـ – 2007م. 1741/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك أيضًا قول الشافعي:

تروم العزَّ ثمّ تنام ليلاً يغوص البحرَ مَنْ طلب اللآلي

جاءت الجملة الفعليّة المضارعة وقد تقدّم فيها المفعول به على الفاعل، ويرى الباحث أنّ تقدّمَه في هذا السياق هو من باب العناية والاهتمام بالمتقدِّم، وقد نبّهَ **سيبويه** إلى هذا الغرض في حديثه عن الفاعل والمفعول قال: "كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم بشأنه أعنى، وإنْ كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم".[1]

ولم يرتضِ **عبد القاهر الجرجاني** بأنْ يكتفيَ المتكلّم بقوله: إنّه قُدِّم للعناية والاهتمام، بل ينبغي عليه أنْ يبيّنَ موضع الاهتمام قال: "وقد وقَعَ في ظنون الناس أنّه يكفي أنْ يُقال: إنّه قُدِّم للعناية، ولأنّ ذِكْرَه أهمُّ، مِنْ غير أنْ يُذْكَرَ من أين كانت تلك العناية؟ وبمَ كان أهمّ؟ ولتخيّلهم ذلك، صَغُرَ أمرُ التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوّنوا الخطْبَ فيه، حتى إنّكَ لترى أكثرهم يرى تتبُّعَه، والنظر فيه ضربًا مِنَ التكلّف، ولم ترَ ظنًّا أزرى على صاحبه مِنْ هذا وشبهه".[2]

ومِنْ هذا المنطلق نقول: إنّ ذِكْرَ المفعول به قبل الفاعل في الجملة السابقة، يعني أنْ يُذْكَرَ المكان الذي تُستَخرَجُ منه اللآلئ – وهو أعماق البحر – قبل ذِكْر المُستخرِج، واهتمام المتكلّم بالمكان أكثر من غيره جاء من صعوبة الوصول إليه؛ فليست العبرة في أنْ يملكَ الإنسان الرغبة في امتلاك اللآلئ، إنّما العبرة في القدرة على غوص البحر لاستخراجها، وكأنّ الشافعي أراد أنْ يقول: إنّ تحقيق رغبةٍ كهذه، لا بُدَّ أنْ تسبقَهُ عقبةٌ كهذه العقبة؛ وهي غوص البحر، فعبّر عن ذلك بأنْ جعل ذِكْرَ المفعول به سابقًا لذكْر الفاعل.

([1]) سيبويه، "**الكتاب**"، 34/1.

([2]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 108.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك أيضًا، قول الشافعي:

فلله فانصحْ يابن آدمَ إنّه متى ما تخادعْهُ فنفسَكَ تخدعُ

فالأصل التوليدي للجملة الفعليّة المضارعة هو: (تخدعُ نفسَك)، ولكنّ الشافعي آثرَ استخدام الجملة المحوّلةَ بالتقديم والتأخير؛ لأنّها تحقّق له غرضًا معنويًّا لا تحقّقه الجملة التوليديّة.

وقد ذَكَرَ علماء البلاغة أشهر الأغراض البلاغيّة التي يحقّقها تقدّم المفعول به على الفعل؛ ومن ذلك ما جاء في كتاب **(المثل السائر) لابن الأثير** قال: "فمِنْ ذلك، تقديم المفعول على الفعل؛ كقولكَ: زيدًا ضربْتُ، وضربْتُ زيدًا، فإنّ في قولكَ: زيدًا ضربْتُ تخصيصًا له بالضرب دون غيره، وذلك بخلاف قولكَ: ضربْتُ زيدًا؛ لأنّكَ إذا قدّمْتَ الفعل، كنْتَ بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئتَ؛ بأنْ تقول: ضربْتُ خالدًا، أو بكرًا، أو غيرهما، وإذا أخّرْته، لزِمَ الاختصاص للمفعول".[1]

فقد جعل ابن الأثير تقديم المفعول على الفعل يلازم معنى الاختصاص، وخالَفَهُ **الزركشي** في ذلك؛ "إذْ يرى أنّ هذا المعنى ليس لازمًا في كلِّ موضعٍ يتقدّم فيه المفعول به على الفعل، وإنّما هو غالب، واستشهد بقوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ﴾ **[الأنعام 84]**"[2]

ومن المعاني التي ذَكَرها البلاغيّون لتقديم المفعول به على الفعل، ردُّ الخطأ على التعيين؛ جاء في كتاب **(الإيضاح في علوم البلاغة):** "وأمّا تقديم مفعوله ونحوه عليه، فلردِّ الخطأ في التعيين؛ كقولكَ: زيدًا عرفْتُ لمَنْ اعتقد أنّكَ عرفْتَ إنسانًا، وأنّه غير زيد"[3].

([1]) ابن الأثير، ضياء الدين "**المثل السائر**"، قدّمه وعلّق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، ط2، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة – القاهرة، 1317هـ – 1900م. القسم الثاني، ص 210– 211.

([2]) يُنظَر: الزركشي، "**البرهان في علوم القرآن**"، 237/3.

([3]) الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، **"الإيضاح في علوم البلاغة"**، وضع حواشيَه: إبراهيم شمس الدين، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان 2003 – 1424هـ ص 94.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذَكَر **فاضل السامرائي** معانيَ أخرى تُستفاد من تقدّم المفعول به على الفعل؛ منها: التعجّبُ، والمدحُ والثناءُ، والعنايةُ بالمتقدّم، أو الحذرُ منه، أو تعظيمُه، أو التوجيهُ والإرشادُ".[1]

ويرى الباحث أنّ المعنى الذي أفاده تقدّم المفعول في السياق السابق هو ردُّ الخطأ في التعيين؛ ويبرز ذلك في أنّ الشافعي يوجّه كلامَهُ لكلِّ إنسانٍ يعتقد أنّه بخروجه عن منهج الله تعالى، فإنّه يخادعُ الله، ولكنّه في الحقيقة يخدعُ نفسه، وهذا ما بيّنه الله تعالى في قوله:﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾[البقرة 9].

جاء في تفسير هذه الآية: "مَنْ خدَعَ مَنْ لا يُخدَعُ فإنّما يخدعُ نفسَه، وهذا صحيحٌ؛ لأنّ الخداع إنّما يكون مع مَنْ لا يعرفُ البواطن، وأمّا مَنْ عَرَفَ البواطن، فمَنْ خدَعَه فإنّما يخدعُ نفسَه".[2]

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات

وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات في مئةٍ وخمسةَ عشرَ موضعًا، موزّعةً بين الماضي والمضارع والأمر، وقد ضمّتْ بعضُ الأنماط صورًا فرعيّة، اختلفت عن بعضها باختلاف الصورة التي أتى عليها كلٌّ من الفاعل والمفعول به؛ وذلك على النحو التالي:

النمط الأول: فعل وفاعل وشبه جملة ومفعول به

ورد هذا النمط في خمسةٍ وثلاثين موضعًا؛ حسب الصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> الفعل والفاعل (اسم ظاهر) وشبه جملة والمفعول به (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

<u>أكَلَ العقابُ بقوةٍ جيفَ الفلا</u> وجنى الذبابُ الشهدَ وهو ضعيف[3]

([1]) يُنظَر: السامرائي، فاضل، "**معاني النحو**"، 79/2.

([2]) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر،"**الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لِما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان**"، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيق هذا الجزء: محمد رضوان عرقسوسي، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1427هـ - 2006م. 298/1.

([3]) "الديوان"، ص 82.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: الفعل والفاعل (ضمير المتكلّم) وشبه جملة والمفعول به (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في أحدَ عشرَ موضعًا منها:

فأعددْتُ للموت الإلهَ وعفوَه وأعددْتُ للفقر التجلّدَ والصبرا[1]

ومن المضارع قول الشافعي:

أُهين لهم نفسي لأُكرمها بهم ولن يُكرمَ النفسَ الذي لا يُهينُها[2]

الصورة الثالثة: الفعل والفاعل (ضمير المخاطَب) وشبه جملة والمفعول به (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في ثلاثةَ عشرَ موضعًا منها:

هلّا تركْتَ لذي الدنيا معانقةً حتى تعانقَ في الفردوس أبكارا[3]

ومن الأمر، قول الشافعي:

فرّجْ بحولك كربتي يا مَنْ له حسنُ العوائد[4]

الصورة الرابعة: الفعل والفاعل (واو الجماعة) وشبه جملة والمفعول به (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

قد أنطقت الدراهم بعد عِيٍّ أناسًا طالما كانوا سكوتا

فما عادوا على جارٍ بخيرٍ ولا رفَعوا لمكرمةٍ بيوتا[5]

([1]) "الديوان"، ص 53. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 70 البيت السابع.

([2]) "الديوان"، ص 115. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 53 البيت الأول، ص 73 البيت الأول.

([3]) "الديوان"، ص 55.

([4]) "الديوان"، ص 52. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 67 البيت الثامن، ص 76 البيت الرابع عشر.

([5]) "الديوان"، ص 33.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الخامسة: الفعل والفاعل (ضمير الغيبة) وشبه جملة والمفعول به (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضعَ منها:

سقى الله أرض العامريّ غمامةً وردَّ إلى الأوطان كلَّ غريب[1]

ومن المضارع، قول الشافعي:

عزيز النفس مَنْ لزِمَ القناعة ولم يكشفْ لمخلوق قِناعه[2]

النمط الثاني: شبه جملة وفعل وفاعل ومفعول به

ورد هذا النمط في ستة مواضع؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: شبه جملة والفعل والفاعل (ضمير المتكلّم) والمفعول به (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين هما:

بالذلّ قد وافيتُ بابَكَ عالمًا إنّ التذلّل عند بابكَ ينفعُ[3]

ومن المضارع، قول الشافعي:

وبيني وبين الله أشكو فاقتي حقيقًا فإنّ الله بالحال أعلم[4]

الصورة الثانية: شبه جملة والفعل والفاعل (ضمير المخاطَب) والمفعول به (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

مع العلم فاسلكْ حيثُما سلك العلم وعنه فسائل كلَّ مَنْ عنده فهمُ[5]

([1])"الديوان"، ص 28. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 84 البيت الرابع.

([2]) "الديوان"، ص 74. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 53 البيت الثاني.

([3]) "الديوان"، ص 76.

([4]) "الديوان"، ص 107.

([5]) "الديوان"، ص 105.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثالثة: شبه جملة والفعل والفاعل والمفعول به (محذوف)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فلله فانصحْ يابن آدم إنّه متى ما تخادعْه فنفسكَ تخدعُ[1]

الصورة الرابعة: شبه جملة والفعل والفاعل (ضمير مستتر) والمفعول به (ضمير الغائب)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

يا آل بيتِ رسول الله حبكمُ فرضٌ من الله في القرآن أنزلَهُ[2]

الصورة الخامسة: شبه جملة والفعل والفاعل (ضمير مستتر) والمفعول به (ياء المتكلّم)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ربّي كريمٌ ونفسي لا تحدّثني أنّ الإله بلا رزقٍ يخلّيني[3]

النمط الثالث: الفعل وشبه جملة والفاعل أو نائبه

ورد هذا النمط في ثمانيةٍ وأربعين موضعًا، جاءت صورة الفاعل أو نائبه فيها اسمًا ظاهرًا، منها:

وإنّ كبير القوم لا علمَ عنده صغيرٌ إذا التفّتْ عليه الجحافلُ[4]

ومن الماضي المبني للمجهول، قول الشافعي:

ومَنْ يذق الدنيا فإنّي طعمْتُها وسِيقَ إلينا عذْبُها وعذابُها[5]

([1]) "الديوان"، ص 76.

([2]) "الديوان"، ص 93.

([3]) "الديوان"، ص 121.

([4]) "الديوان"، ص 95. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 25 البيت الأول، ص 56 البيت الثالث، ص 63 البيتان الخامس والتاسع.

([5]) "الديوان"، ص 27. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 95 البيت السابع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المضارع المبني للمعلوم، قوله:

سأطلب علمًا أو أموت ببلدةٍ يقلّ بها هطلُ الدموع على قبري[1]

ومن المضارع المبني للمجهول، قوله:

لم يبرح الناس حتى أحدثوا بِدَعًا في الدين بالرأي لم تُبعَثْ بها الرسلُ[2]

النمط الرابع: شبه جملة والفعل والفاعل أو نائبه

ورد هذا النمط في سبعةَ عشرَ موضعًا، حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: شبه جملة والفعل والفاعل أو نائبه (ضمير المخاطَب)

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع منها:

على ذا مننْتَ وهذا خذلْتَ وذاك أعنْتَ وذا لم تُعِنْ[3]

ومن المضارع المبني للمجهول، قوله:

لو كُنْتَ بالعقل تُعطى ما تريد إذا لَما ظفرْتَ من الدنيا بمرزوق[4]

ومن الأمر، قوله:

مع العلم فاسلك حيثما سلك العلم وعنه فسائل كلَّ مَنْ عنده فهمُ[5]

الصورة الثانية: شبه جملة والفعل والفاعل أو نائبه (ضمير مستتر)

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع منها:

لا أبالي متى ودادُك لي صحَّ من الدهر ما تعرّض خطبُ[6]

([1]) "الديوان"، ص 60. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 39 البيت الثالث، ص 57 البيت السادس، ص 128 البيت الرابع.

([2]) "الديوان"، ص 93. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص51 البيت الرابع، ص 54 البيت الرابع.

([3]) "الديوان"، ص 123.

([4]) "الديوان"، ص 88.

([5]) "الديوان"، ص 105.

([6]) "الديوان"، ص 23. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 81 البيتان الثالث والسادس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المضارع المبني للمعلوم، قوله:

وكلّ امرئ لاقٍ من الموت سكرةً لها ساعةٌ فيها يَذِلُّ ويَخضعُ[1]

ومن المضارع المبني للمجهول، قوله:

فمَن الذي أدعو أهتفُ باسمه إنْ كان فضلكَ عن عبيدكَ يُمنَعُ[2]

الصورة الثالثة: شبه جملة والفعل والفاعل أو نائبه (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين هما:

خلقْتَ العباد على ما علمتَ ففي العلم يجري الفتى والمسن[3]

ومن المضارع المبني للمجهول، قوله:

بقدْر الكدِّ تُكتسَبُ المعالي ومَنْ طلَبَ العلا سهِرَ الليالي[4]

الصورة الرابعة: شبه جملة والفعل والفاعل (ضمير المتكلّم)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

لئن كان ذنبي حبُّ آل محمد فذلك ذنْبٌ لستُ عنه أتوبُ[5]

النمط الخامس: الفعل والفاعل ومفعول به أول وشبه جملة ومفعول به ثانٍ

ورد هذا النمط في خمسة مواضع؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: الفعل والفاعل (واو الجماعة) ومفعول به أول (اسم ظاهر) وشبه جملة ومفعول به ثانٍ (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ تحدّث فيه الشافعي عن موقف المؤمنين من الدنيا قال:

جعلوها لجّةً واتّخذوا صالحَ الأعمال فيها سفنا[6]

([1]) "الديوان"، ص 76.

([2]) "الديوان"، ص 76.

([3]) "الديوان"، ص 123.

([4]) "الديوان"، ص 100.

([5]) "الديوان"، ص 24.

([6]) "الديوان"، ص 112.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: الفعل والفاعل (ضمير مستتر) ومفعول به أول (ضمير المخاطَب المتصل) وشبه جملة ومفعول به ثانٍ (اسم موصول)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين هما:

إنّ ربًّا كفاكَ بالأمس ماكا ن سيكفيكَ في غدٍ ما يكون[1]

الصورة الثالثة: الفعل والفاعل (ضمير مستتر) ومفعول به أول (ضمير الغائب المتصل) وشبه جملة ومفعول به ثانٍ (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فمَنْ حوى العلمَ ثمّ أودعَهُ بجهْلِهِ غيرَ أهله ظلمَه[2]

الصورة الرابعة: الفعل والفاعل (ضمير المخاطَب) ومفعول به أول (ضمير مستتر) وشبه جملة ومفعول به ثانٍ (اسم ظاهر)

ورد هذا النمط في موضعٍ واحدٍ تكلّم فيه عن فضل القناعة هو:

فصيّرها لنفسكَ رأس مالٍ وصيّرْ بعدها التقوى بضاعة[3]

النمط السادس: الفعل والفاعل (ضمير المخاطَب) وظرف ومفعول به أول (اسم ظاهر) ومفعول به ثانٍ (اسم ظاهر)

ورد هذا النمط في موضعٍ واحدٍ هو:

فصيّرها لنفسكَ رأسَ مالٍ وصيّرْ بعدها التقوى بضاعة[4]

([1]) "الديوان"، ص 113.

([2]) "الديوان"، ص 105.

([3]) "الديوان"، ص 74.

([4]) "الديوان"، ص 74.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط السابع: الفعل ونائب فاعل (ضمير المتكلم المستتر) وظرف وجار ومجرور وصفه ومفعول به ثانٍ (اسم ظاهر)

ورد هذا النمط في موضعٍ واحدٍ هو:

أرجو بأنْ أُعطى غدًا بيدي اليمين صحيفتي[1]

النمط الثامن: الفعل والمفعول به وشبه جملة والفاعل

يُعدُّ هذا النمط من صور التحويل في الجملة الفعليّة المضارعة؛ وذلك لتقدّم شبه الجملة على الفاعل، لا لتقدّم المفعول به؛ لأنّ تقدّم المفعول به في هذا السياق تقدّمٌ وجوبي، وقد ورد في موضعين اثنين، حسب الصورتين الآتيتين:

الصورة الأولى: فعل مضارع ومفعول به (ضمير المخاطَب) وشبه جملة وفاعل (اسم ظاهر)

تمثّلت في قوله:

يلاقيكَ بالبشر دهماؤهم وتسليم مَنْ رقّ منهم سباب[2]

الصورة الثانية: فعل مضارع ومفعول به (ضمير الغائب) وشبه جملة وفاعل (اسم ظاهر)

تمثّلت في قوله:

والمرء إنْ كان عاقلاً ورِعًا يشغلْه عن عيوبهم ورَعُه[3]

([1]) "الديوان"، ص 38.

([2]) "الديوان"، ص 31.

([3]) "الديوان"، ص 78.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

تنوّعت أنماط الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات؛ وذلك لاختلاف مواقع هذه المتعلّقات في التقدّم؛ فجاء الجارّ والمجرور في جُمَلٍ منها مقدَّمًا على الفاعل، وجاء في جُمَلٍ أخرى مقدَّمًا على الفعل والفاعل معًا، وغير ذلك من الصور التقدّميّة المذكورة سابقًا.

وقد ذكَرَ علماء البلاغة أشهر الأغراض البلاغيّة المتأتّية من تقديم متعلّقات الجملة عن مراتبها، بصرْف النظر عن مواقعها في التقدّم؛ ومن ذلك ما جاء في كتاب **(البلاغة العربية) للميداني** قال: دواعي تقديم متعلّقات الفعل عن مراتبها، وذكَرَ ثمانيةَ دواعٍ على النحو الآتي:[1]

الداعي الأول: إرادة التخصيص.

الداعي الثاني: الاهتمام بشأن المقدَّم.

الداعي الثالث: ردّ الخطأ في التعيين.

الداعي الرابع: التنبيه على أنّ المقدَّم هو مناط الإنكار، أو الاستغراب، أو الاستعظام، أو لفْت النظر.

الداعي الخامس والسادس: المبادرة إلى التلذّذ أو التبرّك.

الداعي السابع: إرادة التهويل أو التخويف.

الداعي الثامن: مراعاة النسق الجمالي.

وممّا وَرَدَ من تقدّم المتعلّقات في ديوان الشافعي قوله:

ومَنْ يذق الدنيا فإنّي طعمتها وسيق إلينا عذْبُها وعذابُها

(1) يُنظَر: الميداني، عبد الرحمن، "**البلاغة العربية**"، 1/381-389.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى الناظر في الجملة الفعليّة السابقة أنّ الجارّ والمجرور قد تقدّم على نائب الفاعل، وكان الأصل أنْ يقول: وسِيق عذبُها وعذابُها إلينا؛ لأنّ الجارّ والمجرور من متعلّقات الفعل ومن المكمّلات الفرعيّة للجملة.

ويرى الباحث أنّ تقدّم الجارّ والمجرور في الجملة الفعليّة السابقة جاء لغرض التوكيد، وتقوية المعنى، ولتوضيح ذلك أقول: لقد جاء البيت السابق في مقام الحديث عن الدنيا، وتزهيد الناس بها، وتنفيرهم منها، والناس بطبْعهم يُقبِلون على الدنيا وملذّاتها إقبالاً شديدًا يُنسيهم في بعض الأحيان أنّها دارُ ممرٍّ لا دارُ مقرّ، فإذا ما أراد أحدٌ أنْ يزهّدهم بها، ويذكّرَهم بزوالها، فلربّما قادَهم ذلك إلى أنْ يقولوا في حقّه: إنّه ادّعى الزهد وتظاهَرَ بعدم الإقبال على الدنيا؛ لقلّة وُجْدِه فيها، ولو أنّه كان منعّمًا لكان أشدَّنا إقبالاً على الدنيا وتعلّقًا بها.

ومن هذا المنطلق، أراد الشافعي أنْ يؤكّدَ للناس بأنّه قد جرَّبَ الدنيا بكلّ أحوالها، وذاقَ حلاوتها ومرارتها؛ ليبيّن لهم أنْ زهدَه فيها نابعٌ من معرفته لحقيقتها، لا مِنْ قلّة وُجْدِه فيها.

ومِنَ المواضع التي تقدّمتْ فيها متعلّقات الجملة عن مراتبها أيضًا، قول الشافعي:

لا أبالي متى وِدادُكَ لي صحَّ مِنَ الدهر ما تعرَّض خطْبُ

يقول الشافعي في هذا البيت: إنّه لا يكترثُ إنْ أصابتْه نوائب الدهر، ما دام أنّ الله تعالى صادق الوُدّ تجاهه، وقد عبّر عن صدْق الوُدّ من الله بقوله: "متى وِدادُكَ لي صحَّ"، ويُلاحَظ في هذه الجملة أنّ الجارّ والمجرور قد تقدّم على الفعل والفاعل معًا، "وذكَرَ **ابن الأثير** أنّ تقدّم متعلّقات الفعل عليه يكون لواحدٍ من غرضين: أحدهما الاختصاص، والآخر مراعاة نظم الكلام".[1]

(1) يُنظَر: ابن الأثير، "**المثل السائر**"، 211/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الباحث أنّ التقديم المذكور في السياق السابق لم يأتِ لغرضٍ ممّا سَبَقَ ذِكْرُه؛ وذلك أنّ الشافعي في كلامه، لا يقصِدُ أنْ يكونَ صدْقُ وُدِّ الله مقصورًا عليه وحده، وإنّما قصَدَ من ذلك أنْ يكونَ هو واحدًا ممّنْ صدَقَ وُدُّ الله لهم، فيكون تقديم الجارّ والمجرور بناءً على ذلك لغرَض العناية والاهتمام، لا لغرَض الاختصاص، أمّا مراعاة نظْم الكلام، فلا أرى فرْقًا بين قولك: لي صحَّ، وقولك: صحَّ لي من حيثُ التجانس اللفظي بين مفردات البيت الشعري.

ومن شواهد التقديم والتأخير أيضًا، قول الشافعي:

إنّ ربًّا كفاكَ بالأمس ماكا ن سيكفيكَ في غدٍ ما سيكون

تقدّم شبه الجملة من الجارّ والمجرور على المفعول الثاني وجاء اسمًا موصولًا، والأصل في متعلّقات الجملة كما هو معلومٌ أنْ تقعَ في نهاية الكلام، فإذا ما وجدْنا خروجًا على هذا الأصل دلَّ ذلك على غايةٍ في نفس المتكلّم لا تتحقّق إلا بهذا الخروج.

وحتى نُدْرِكَ هذه الغاية،لا بُدَّ مِنْ بيان الأثر المعنوي للتركيب قبل التقديم وبعده؛ وذلك على النحو التالي: إنّ قولك: (إنّ ربًّا كفاكَ بالأمس ما كان)، يجعل شبه الجملة الدالّ على الزمان مرتبطًا بالفعل السابق له، وعلى هذا يكون دالاً على الزمن الذي كفى الله تعالى فيه المخاطَب من كلِّ ما أصابه، أمّا قولك: (إنّ ربًّا كفاكَ ما كان بالأمس)، فلا شكَّ في أنّ شبه الجملة متعلّقٌ بكان التامّة، وعلى هذا النحو يكون معنى الجملة وكأنّك تقول: إنّ ربًّا كفاكَ ما حصل بالأمس.

من خلال ما سبق، يتبيّن أنّ الشافعي بتقديم الجارّ والمجرور على المفعول به الثاني، أراد أنْ يَصْرِفَ اهتمام المخاطَب بحَدَثِ الكفاية الصادر عن الله تعالى، أكثر من اهتمامه بالحدث الذي أصابه وألمَّ به؛ ليظلَّ مستشعرًا فضْلَ الله عليه، ورعايتَه له.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك أيضًا، قوله:

لو كُنْتَ بالعقل تُعطى ما تريد إذا لما ظفرْتَ من الدنيا بمرزوق

تقدّم الجارّ والمجرور على الفعل، ونائب الفاعل والمفعول به الثاني، وهو تقدّمٌ مقصود بحدّ ذاته؛ لأنّه يتضمّن دلالة لا تتحقّق إلا به؛ فالشافعي أراد أنْ يبيّنَ للمخاطَب أنّ نيل الأرزاق من الله تعالى ليس مقصورًا على أصحاب العقول وحسْب، فالله تعالى يرزق العقلاء وغير العقلاء، ويرزق بأسبابٍ وبغير أسباب، وربّما يكون العقل، وحسْنُ تدبيره سببًا لجلْب الأرزاق، ولكنّه ليس سببًا وحيدًا لذلك، وقد تأتّى هذا المعنى من أمرين اثنين: الأول هو معنى الحصر المتأتّي من تقديم الجار والمجرور، والثاني هو النفي المستفاد من الحرف "لو"؛ فهو عند النحْويين "حرْف امتناع لامتناع؛ أي امتناع حصول الجواب لامتناع حدوث الشرط".[1]وإذا ما أراد المتكلّم أنْ يعبّر عن امتناع حصول فعلٍ ما، عبّر عن ذلك بالنفي؛ كأنْ يقول: لم يحدث هذا الأمر، فمِنْ هنا تأتّى معنى النفي في "لو".

وعليه أقول: إنّ أسلوب الحصر المسبوق بالحرف "لو" في الجملة السابقة، دلّ على امتناع كون العقل سببًا وحيدًا لنيل الأرزاق، ولو قال: لو كُنْتَ تعطى ما تريد بالعقل، لامتنع أنْ يكونَ العقل سببًا لنيل الأرزاق على الإطلاق، وهذا المعنى غيرُ صحيح، وعدم صحّته متأتٍ مِنْ أنّ الله تعالى، وإنْ كان هو الرزّاق وحده، إلا أنّه جعل للأسباب أكبرَ الأثر في نيل الأرزاق، والعقل واحد من هذه الأسباب.

ومن مواضع التقديم والتأخير أيضًا قول الشافعي:

دعِ الأيّام تغْدِرُ كلَّ حين ولا يُغني عن الموت الدواء

([1]) الحمد، علي، الزعبي، يوسف،"**المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**"، ط2، دار الأمل، إربد 1414هـ – 1993م. ص 288.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يُلاحَظ في البيت السابق أنّ الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع، قد تحوّلت عن أصلها التركيبي؛ وذلك بتقديم الجارّ والمجرور على الفاعل، وهو تقدّمٌ جوازي لا وجوبي؛ إذْ بالإمكان القول: ولا يغني الدواء عن الموت، من غير أنْ يكونَ ثمّ ضعفٌ في التركيب، أو مخالفةٌ لقاعدةٍ نحْويّة، بل إنّ هذا هو الأصل.

ويرى الناظر في هذا التركيب أنّ فيه ملمحًا دلاليًّا؛ وذلك أنّ الشافعي بهذا التقديم قد قصَرَ عدَمَ نفْعِ الدواء على الموت فقط، وأثبت في الوقت نفسه نفْعَه في الشفاء من سائر الأمراض، ولو أنّه قال: ولا يغني الدواء عن الموت، لكان عدمُ نفْعِ الدواء شاملاً للموت، ولغيره من الأمراض، وهذا يتنافى وقولَ النبي صلّى الله عليه وسلّم: "ما أنزلَ اللهُ داءً إلا أنزلَ له شفاء".[1]

وتنبغي الإشارة إلى أنّ الدواء لا يقدّم ولا يؤخّر؛ إذا لم يردِ الله للمريض شفاءً، وهذا ما أكّده الله تعالى بقوله: ﴿ **وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ** ﴾[**الشعراء 80**]؛ "إذْ جاء بالضمير المنفصل مؤكِّدًا به أنّ الله تعالى هو الشافي من الأمراض، ولأنّ الشفاءَ، فيه مضنّةُ أنْ يُنسَبَ إلى الطبيب".[2]

وقد ورَدَ معنى الحصر أيضًا في أنماطٍ أخرى من أنماط الجملة الفعليّة المحوّلة بتقديم المتعلّقات؛ إذْ تمثّل في تقدّم شبه الجملة على المفعول به؛ كما في قول الشافعي:

<u>أُهين لهم نفسي</u> لأكرمَها بهم ولن يكرِمَ النفسَ الذي لا يهينها

وتمثّل في تقدّمه على نائب الفاعل أيضًا؛ كما في قوله:

([1]) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة "**صحيح البخاري**"، حقّق أصوله وأجازه: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط1، دار الفكر، 1411هـ – 1991م. 15/7.

([2]) يُنظَر: الشعراوي، محمد متولي، "**تفسير الشعراوي**"، قطاع الثقافة والكتب والمكتبات، 1411هـ – 1991م. 10593/17.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يبرحِ الناسُ حتى أحدثوا بِدَعًا في الدين بالرأي لم تُبْعَثْ بها الرسلُ

ففي البيت الأول، قصَرَ الشافعي الرضا بإهانة نفسه على ضمير الغائبينَ فقط، وهو يشير بهذا الضمير إلى طلاب العلم الذين كان يُمْلي عليهم؛ "وذلك أنّ الشافعي كان يُمْلي على تلاميذه في المسجد، فلحِقتْه الشمس، فمرَّ به بعضُ إخوانه فقال: يا أبا عبد الله أفي الشمس؟ أي أتُمْلي على تلاميذك في الشمس؟ فأنشأ يقول هذا البيت".[1] وجاء بشبه الجملة مقدَّمًا على المفعول به لتكونَ إهانة النفس مقصورةً عليهم، ولو قال: أُهين نفسي لهم، ما كان في ذلك قصْرٌ؛ لاحتمال أنْ تكونَ الإهانة لهم ولغيرهم.

وقدّم في البيت الثاني شبه الجملة على نائب الفاعل؛ ليدلّ بذلك على أنّ البدعَ وغيرَها من مُحْدَثات الأمور مختصّةٌ بكونها لم تُبْعَثْ بها الرسل، ولو قال: لم تُبْعَث الرسل بها، لاحتمل أنْ يكونَ فعل البعث المنفي شاملاً لها ولغيرها؛ وذلك على تقدير لم تُبْعَث بها ولا بغيرها وهذا غير صحيح.

وإفادة معنى الحصر في البيتين السابقين، ليس متأتّيًا من تقدّم شبه الجملة عن رتبته وحسْب؛ فبالإضافة إلى هذا التقدّم يلعبُ السياق دورًا مهمًّا في تحقيق هذا المعنى وغيره؛ لذلك تعدّدت الدواعي البلاغيّة لتقديم متعلّقات الجملة عن مراتبها.

ومن شواهد التقديم والتأخير في متعلّقات الجملة، قول الشافعي:

مع العلم فاسلك حيثُما سلك العلم وعنه فسائل كلَّ مَنْ عنده فهمُ

ضمّ البيت السابق نمطين اثنين من الأنماط المذكورة سابقًا؛ ففي صدْر البيت جاء شبه الجملة مقدَّمًا على الفعل وفاعله، وفي عجُزه تقدَّم على الفعل والفاعل والمفعول به.

([1]) يُنظَر: "**ديوان الشافعي**"، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي ص 115.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الباحث أنّ التقديم الأول جاء لغرض التعجيل بذكْر ما ينبغي على الإنسان أنْ ينشغلَ به، ويسلكَ طريقَه؛ وهو طلب العلم، والسعي في تحصيله حيثُما كان؛ وذلك أنْ السبلَ التي يسلُكُها الإنسان في حياته كثيرةٌ ومتشعّبةٌ، فأراد الشافعي أنْ يبادرَ السامع بذكْر أفضلِها وأعودِها عليه بالخير.

أمّا التقديم الثاني، ففيه تأكيد للمخاطَب على ما جاء في مضمون الصدر، بالإضافة إلى غرضين آخرين: الأول هو موافقة النسق الأدائي للبيت الشعري؛ إذ جاء صدْرُ البيت مبدوءًا بشبه الجملة، فجاء العجُز موافقًا له في ذلك، والثاني، أنّ تأخير شبه الجملة يؤدّي إلى تغيير المعنى؛ فلو قال مثلاً: وسائل كلَّ مَنْ عنده فهمٌ عنه، لكان شبه الجملة مرتبطًا بالمصدر (فَهْم)، لا بفعل الأمر (سائل)، فيكون المعنى عندها، وسائل كلَّ مَنْ عنده فهمٌ عن العلم، وفي هذه الحالة لا يكون المسؤول عنه مذكورًا في الجملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

أنماط الجملة المحوّلة بالزيادة

المبحث الأول: الجملة الاسميّة المحوّلة بالزيادة

1-الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة المجرورات والتوابع والظروف

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة النواسخ

3- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة الحروف غير العاملة

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة

1-الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني

3- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني والمتمّمات معًا

4- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادةٍ طرأت على بنية الفعل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

أنماط الجملة المحوّلة بالزيادة

تُعَدُّ الزيادة واحدةً من عناصر التحويل التي تطرأ على الجملة، فتخرجُها من دائرة البساطة إلى دائرة التمدّد والاتّساع، ويكون ذلك بزيادة مجموعة من العناصر الفرعيّة على الجملة التوليديّة، أو الجملة النواة؛ لإحداث أثرٍ دلاليٍّ لا يتحقّق إلا بهذه الزيادة.

وقد أورد خليل عمايرة في كتابه **(في نحو اللغة وتراكيبها)** حدًّا لها، قال: "ونقصد بالزيادة عنصرًا من عناصر التحويل: ما يُضاف إلى الجملة النواة من كلماتٍ، يعبّر عنها النحاة بالفضلات، أو التتمّات، أو غير ذلك، ويعبّر عنها البلاغيّون بالقيد، يُضاف إلى الجملة الأصل؛ لتحقيق زيادةٍ في المعنى".[1]

وقد نبّهَ **السيوطي(911هـ)** إلى هذه العناصر التي تُعَدُّ من فضلات الجملة، أو متمّماتها، قال: "وأمّا تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق، أو به، أو له، أو فيه، أو معه، أو حال، أو تمييز، أو استثناء؛ وذلك لزيادة الفائدة".[2]

يُلاحَظ أنّ السيوطي ذَكَر المنصوباتِ من متمّمات الجملة، وذكَرَ من بينها المفعول به، مع العلم بأنّه ركنٌ رئيسٌ في الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنه في بنائها؛ إذا كان الفعل متعدّيًا، أمّا بقيّة المنصوبات، فهي وإنْ كانت ذاتَ أهمّيّةٍ كبيرة في تمام المعنى، إلا أنّها ليستْ عنصرًا رئيسًا في بناء الجملة، ويؤكّد هذا الكلام ما ذكَرَه **سمير استيتيه** في كتابه **(اللسانيّات)**؛ قال: "لكن المفعول به ليس من الزيادة؛ لأنّه ليس فضلة؛ إذْ هو ممّا يقتضيه وجود فعلٍ متعدٍّ في

([1]) عمايرة، خليل، "**في نحو اللغة وتراكيبها**"، ص 97.

([2]) السيوطي، جلال الدين، "**شرح عقود الجمان في المعاني والبيان**"، تحقيق: د. إبراهيم محمد الحمداني، ود. أمين لقمان الحبّار، ط1، دار الكتب العلميّة – بيروت، 1418هـ – 2001م. ص102.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجملة، ولا يجوز النظر إلى الفعل اللازم على أنّه أصل وأنّ الفعل المتعدّيَ فرعٌ، واعتبار المفعول به زائدًا على هذا الأساس؛ إذْ إنّ هذا الاعتبار يعني أنّ الفعل اللازم هو الأساس، وأنّ الجملة المكوّنةَ من فعلٍ لازمٍ وفاعل هي أساس بناء الجملة العربيّة، وهذا ليس صحيحًا لا في العربيّة ولا غيرها".[1]

ولا تقتصر متمّمات الجملة على المنصوبات حسب؛ فالجارّ والمجرور، والإضافة يُعَدّان من المتمّمات أيضًا، وهما عاملان رئيسان لاتّساع الجملة وامتدادها، وزيادتهما على الجملة تؤدّي إلى زيادة المعنى ولا شكّ. لذلك كان من أنواع الإضافة ما يُعرَف بالإضافة المعنويّة؛ "لأنّها تفيد أمرًا معنويًّا وهو التعريف إنْ كان المضاف إليه معرفةً؛ نحو: غلام زيد، والتخصيص إنْ كان المضاف إليه نكرةً؛ كـ غلام امرأة".[2]

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنّ الدراسة لا تعتبر المضاف إليه عنصر تحويل بالزيادة، وإنْ كانت تنظر إليه من جانبٍ آخر على أنّه عنصر زائدٌ على الركنين الأساسين، ويُقصَد بالزيادة هنا زيادة الكمّ في الكلمات لا الأركان؛ فإذا قلنا مثلاً: الكتاب مفيد، فهذه جملة مكوّنةٌ من ركنين اثنين هما المبتدأ والخبر، وقد جاء هذان الركنان ممثَّلين بكلمتين اثنتين فقط، أمّا قولنا: كتاب الطالب مفيد، فهذه جملة مكوّنةٌ من ركنين اثنين أيضًا، ولكنّهما تمثّلا في ثلاث كلمات.

من هذا المنطلق اعتُبِرَ المضاف إليه زائدًا في الجملة السابقة، ولكنّها زيادةٌ لازمةٌ لا يمكن الاستغناء عنها لسلامة المعنى والتركيب، وهذا ما أورده **ابن يعيش** في حديثه عن مسألة

([1]) استيتية، سمير شريف، "**اللسانيّات المجال، والوظيفة، والمنهج**"، ط1، عالم الكتب الحديث 1425هـ – 2005م. ص245– 246.

([2]) الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام، "**شرح قطر الندى وبلّ الصدى**"، ط4، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان 2004م – 1425هـ. ص 238.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ قال: "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيحٌ؛ لأنّهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف".[1]

وبناءً على ما سبق فإنّ الجملة المحوّلة بالزيادة من وجهة نظر هذه الدراسة، تشمل كلَّ جملة لم تقتصرْ على الأركان الرئيسة فيها، وإنّما تعدّتْ ذلك إلى عناصرَ أخرى؛ كالمجرورات من غير المضاف إليه؛ إذا كان متمّمًا لركنٍ رئيس؛ كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به، والمنصوبات من غير المفعول به، وغير ذلك من حروف المعاني.

وعليه، فقد جاء هذا الفصل لعرْض الأنماط التي أتتْ عليها الجملة المحوّلة بالزيادة، وتحليلها تحليلاً دلاليًّا؛ للكشْف عن الأثر الذي أحدثته الزيادة في الجملة، وجاء مقسّمًا إلى مبحثين اثنين: تناول الأول الجملة الاسميّة المحوّلة بالزيادة، وضمّ ثلاثة أقسام من أنماط الزيادة هي: ما حُوّل بزيادة الجار والمجرور والتوابع والظروف، وما حُوّل بزيادة النواسخ، وما حُوّل بزيادة الحروف غير العاملة؛ كالنفي والاستفهام وغيرها.

أمّا المبحث الثاني، فتناول الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة، وقسّمه الباحث أربعةَ أقسام؛ وَفْق نوع الزيادة الداخلة على الجملة؛ فتناول الأول الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات، وتناول الثاني الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني، وتناول الثالث الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني والمتمّمات معًا، وتناول الرابع الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادةٍ طرأتْ على بنية الفعل أدّتْ إلى زيادةٍ في بنية الجملة.

([1]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 19/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

الجملة الاسميّة المحوّلة بالزيادة

يُعَدُّ المبتدأ والخبر، أو المسند إليه والمسند عِمادَ الجملة الاسميّة وأساسَ بنائها؛ فبهما تتحقّق الفائدة، وفيهما تكمن الفكرة الرئيسة للجملة، فإذا ما أراد المتكلّم أنْ يؤكّدَ مضمون الجملة، أو يوسّعَ معناها، أو ينتقل بها من حكمٍ إلى آخر؛ بتأثيرٍ من الظروف المحيطة به، أو المواقف المتعدّدة التي تواجهه، فإنّه يقوم بإدخال عناصرَ إضافيةٍ إليها؛ فتصبح الجملة محوّلةً بالزيادة؛ إذْ لم تقتصر على الركنين الأساسين فيها. وممّا لا شكّ فيه، أنّ أية زيادة على المبنى، لا بُدَّ أنْ يترتّبَ عليها تغييرٌ في المعنى، وربّما لا يقتصر الأمر على زيادة المعنى؛ فقد تؤدّي الزيادة إلى تغيير المعنى تمامًا، وهذا ما أكّده **عبد القاهر الجرجاني** بقوله: "كلما زدتَ شيئًا وجدتَ المعنى قد صار غيرَ الذي كان".[1]

وعليه فقد جاء هذا المبحث؛ ليبيّنَ الأثر الدلالي المتأتّي من الزيادة الداخلة على الجملة الاسميّة، وجاء مقسّمًا إلى ثلاثة أقسام، اختلفت عن بعضها باختلاف عناصر الزيادة الداخلة على الجملة.

وقد وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بالزيادة بأقسامها الثلاثة في ديوان الشافعي في مئتين واثنين وخمسين موضعًا؛ وذلك على النحو الآتي:

1- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة الجار والمجرور والتوابع والظروف

تناول هذا القسم الجملَ الاسميّة التي دخل عليها الجارّ والمجرور، أو أحد التوابع، أو ظروف الزمان والمكان، سواءٌ جاء هذا العنصر بعد المبتدأ أم الخبر، مع الإشارة إلى أنّ الجارّ

([1]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 534.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمجرور الذي يُعَدُّ عنصرَ زيادة من وجهة نظر الدراسة هو الذي لا يكون خبرًا، أو متعلّقًا بخبر محذوف؛ لأنّه في هذه الحالة يمثّل الركن الثاني من أركان الجملة الاسميّة.

وقد تعدّدتْ الأنماط الجمْليّة في هذا القسم؛ تبعًا للصورة التي أتى عليها المبتدأ والخبر، وقد وردتْ في سبعةٍ وخمسين موضعًا؛ على النحو الآتي:

النمط الأول: المبتدأ معرفة والخبر نكرة

ورد هذا النمط في تسعةٍ وثلاثين موضعًا، موزّعة على أربعِ صور حسب ما يلي:

الصورة الأولى: المبتدأ (معرّف بأل) والخبر (نكرة مفردة)

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعًا منها:

الناس داءٌ دفينٌ لا دواء له والعقل قد حار فيهم وهو منذهل[1]

الصورة الثانية: المبتدأ (معرَّف بالإضافة) والخبر (نكرة مفردة)

وردت هذه الصورة في تسعةَ عشرَ موضعًا منها:

يا آلَ بيت رسول الله حبّكم فرضٌ من الله في القرآن أنزله[2]

الصورة الثالثة: المبتدأ (ضمير منفصل) والخبر (نكرة مفردة)

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع منها:

قد مات قومٌ وما ماتت مكارمهم وعاش قومٌ وهم في الناس أموات[3]

(1) "الديوان"، ص 94. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 42البيت الثالث، ص 47 البيت الخامس.

(2) "الديوان"، ص 93. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 56 البيت الثالث، ص 88 البيت الثالث، ص 127 البيت الخامس.

(3) "الديوان"، ص 34. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 18 البيت الثالث، ص 51 البيتان السابع والثامن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الرابعة: المبتدأ (اسم إشارة) والخبر (نكرة مفردة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين تمثّلا في البيت التالي:

ومنزلة السفيه من الفقيه كمنزلة الفقيه من السفيه

فهذا زاهدٌ في علم هذا وهذا فيه أزهد منه فيه[1]

التحليل:

جاء النمط الأول من أنماط الجملة الاسميّة المحوّلة على صورة **(المبتدأ معرفة والخبر نكرة)**، وهذه هي الصورة الأصليّة التي ينبغي أنْ تكونَ عليها الجملة الاسميّة، جاء في كتاب **(المطالع السعيدة):** "الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنّه المسند إليه فحقّه أنْ يكونَ معلومًا؛ لأنّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر؛ لأنّ نسبته إلى المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير فرُجِّح تنكير الخبر على تعريفه".[2]

يُلاحَظ في التراكيب الجمْليّة السابقة أنّها لم تقتصر على الركنين الأساسين في الجملة، وإنّما جاءت مصحوبةً بعناصرَ أخرى؛ كالجارّ والمجرور، والتوابع، وقد عدّ الباحث هذه الأركان من عناصر الزيادة استنادًا إلى ما جاء في حدّ **خليل عمايرة** لمفهوم الزيادة.

والتوابع من متمّمات الجملة، ويؤكّد ذلك ما قاله **ابن يعيش:** "وإنّما هي من لوازم الأول كالتتمّة له"،[3] وجاء في **(حاشية الصبّان):** "والمراد بالمتمّ المفيد: ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيحٍ، أو تخصيص".[4]

([1]) "الديوان"، ص 126.

([2]) السيوطي، جلال الدين، "**المطالع السعيدة**"، تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيّة 1401هـ – 1981م. ص182.

([3]) ابن يعيش النحوي، "**شرح المفصّل**"، 38/3.

([4]) الصبّان، "**حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقيّة، 1427هـ – 2006م. 86/3.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ولتوضيح الأثر المعنوي الذي تُحدثه هذه الزيادات نأخذ قول الشافعي:

يا آل بيت رسول الله حبّكم فرضٌ من الله في القرآن أنزله

يُلاحَظ أنّ الجملة الاسميّة السابقة قد تحوّلتْ عن أصلها التوليدي؛ بزيادة الجارّ والمجرور بعد الخبر؛ إذ الأصل التوليدي لها هو **(حبّكم فرضٌ)** دون أي قيود أو متمّمات، ويكون المعنى الرئيس للجملة مكتملًا على هذه الصورة التوليديّة.

ولكنّ الشافعي لم يكتفِ بذلك، وإنّما أتى بالجارّ والمجرور بعد الخبر، وكان لهذه الزيادة أثر بارزٌ في زيادة المعنى؛ فحرف الجرّ "**مِنْ**" أفاد ابتداء الغاية المكانيّة،[1] وهذا يعني أنّ الجملة الاسميّة المحوّلة قد تضمّنتْ معنيين اثنين: الأول هو الحكمُ بوجوب حبِّ آل البيت، وهو المعنى الأساس الذي أُنشئت الجملة لبيانه، والثاني هو مكانُ صدور هذا الحكم، وقد قام الشافعي بزيادة هذا المعنى؛ تأكيدًا للمعنى الأساس، وإظهارًا لأهمّيّته، ولئلا يظنَّ ظانٌّ أنّ حبَّ آل النبي أمرٌ أوجبه البشر؛ فيستخفّ بشأنهم، ولا يعطيهم حقّهم من الحبِّ والتقدير.

ومن الجمل المحوّلة بزيادة المجرورات قول الشافعي:

قد مات قومٌ وما ماتتْ مكارمهم وعاش قومٌ وهم في الناس أموات

إذْ لم يقتصر الشافعي على الأصل التوليدي للجملة، المتمثّل بالمبتدأ والخبر **(هم أموات)**، وإنّما أتى بالجارّ والمجرور؛ لتَخْرُجَ به الجملةُ من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بالزيادة، ولمّا كانت الزيادة على المبنى تُحدثُ تغييرًا في المعنى، كان لا بُدَّ لزيادة الجارّ والمجرور أنْ يكونَ لها أثرٌ دلاليّ في سياقها الذي وردت فيه.

([1]) يُنظَر: الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1428هـ – 2007م. 349/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي هذا المقام يرى الباحث أنّ الجارّ والمجرور قد أسهم في إبراز المعنى الذي يريده المتكلّم إبرازًا صحيحًا؛ ولتوضيح ذلك أقول: إنّ الجملة الاسميّة المحوّلة في البيت السابق مرتبطةٌ بالجملة الفعليّة السابقة لها ارتباط الحال بصاحبها؛ إذْ بيّن الشافعي أنّ كثيرًا من البشر يُعَدُّون في نظر الناس من الأموات، وإنْ كانوا على قيد الحياة يأكلون ويشربون ويُرزَقون؛ وذلك لانقطاع الرجاء بهم في أنْ يصلَ منهم أيُّ معروف أو خير إلى الناس، فجاء **(في الناس)** الزائدة لتخصيص المعنى المراد في هذا الإطار.

ولو جاءت الجملة الاسميّة السابقة مجرّدة من الجارّ والمجرور ما فُهِمَ هذا المعنى، بل ربّما أفادت معنى آخر يناقض المعنى السابق؛ فلو قال: وعاش قومٌ وهم أموات، لدلّت الجملة على أنّ هؤلاء القوم أموات حقًّا، ولكنّ ذكْرهم ما زال حيًّا، وهذا المعنى ليس مطلوبًا؛ لأنّه يُعَدُّ تكرارًا لمضمون الشطر الأول من البيت، فكان لا بُدَّ من الإتيان بالجارّ والمجرور؛ لتتحقّقَ الصحّة المعنويّة للتركيب وَفق السياق الذي ورد فيه.

النمط الثاني: المبتدأ (معرفة) والخبر (معرفة)

ورد هذا النمط في تسعةِ مواضع، موزّعة على ثلاث صور على النحو الآتي:

<u>الصورة الأولى:</u> المبتدأ (معرَّف بالإضافة) والخبر (معرّف بأل)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

قيل لي: قد أسا عليك فلان ومقام الفتى على الذلّ عار

قلت: قد جاءني وأحدث عذرًا <u>دِيَةُ الذنب عندنا الاعتذار</u>[1]

(1) "الديوان"، ص 56.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: المبتدأ (ضمير منفصل) والخبر (معرَّف بالإضافة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

هم شفعائي يومَ حشري وموقفي إذا بدت للناظرين خطوب[1]

الصورة الثالثة: المبتدأ (ضمير منفصل) والخبر (معرّف بأل)

وردت هذه الصورة في ستة مواضع منها:

يا مَنْ يرى ما في الضمير ويسمع أنت المُعَدُّ لكلّ ما يُتَوقّع[2]

التحليل:

جاء النمط الثاني من أنماط الجملة الاسميّة المحوّلة على صورة: **(المبتدأ معرفة والخبر معرفة)**، وقد تعدّدت الصور الفرعيّة لهذا النمط؛ وَفْق صورة المبتدأ والخبر.

ولتوضيح أثر الزيادة في هذا النمط من أنماط الجملة المحوّلة آخُذُ قول الشافعي:

قيل لي: قد أسا عليكَ فلان ومقام الفتى على الذلّ عار

قلتُ: قد جاءني وأحدث عذرًا ديَةُ الذنب عندنا الاعتذار

تحوّلت الجملة الاسميّة السابقة بزيادة الظرف المضاف عليها؛ إذْ إنّ أصلها التوليدي هو: **(ديَةُ الذنب الاعتذار)**، وممّا لا شكَّ فيه أنّ الجملة بعْدَ الظرف تقدّمُ للسامع معنًى يختلف عن المعنى الذي تقدّمه قبل الزيادة؛ وذلك أنّ الحكم الذي تتضمّنه الجملة قد انتقل بهذه الزيادة من دائرة العموم إلى دائرة الخصوص؛ فلو قال الشافعي مثلاً: ديَة الذنب الاعتذار، لدلّ ذلك على أنّ العرف السائد والمُتّبع عند الناس لإسقاط الذنوب والأخطاء التي يرتكبونها بحق أنفسهم هو

([1]) "الديوان"، ص 25.

([2]) "الديوان"، ص 76. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 51 الأبيات السابع والثامن والتاسع والعاشر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاعتذار، وهذا حكمٌ لا يستطيع الشافعي أنْ يجزمَ بشموله؛ لاختلاف طبائع الناس وأخلاقهم؛ فبعضهم يرى الاعتذار كافيًا لمسامحة المعتدين، وبعضهم يرى غير ذلك.

ولمّا كان الشافعي ممّن يقبلون الاعتذار، ويكتفون به لمسامحة المعتدين جاء بالظرف عند؛ ليشير إلى نفسه بذلك دون أنْ يجعلَ الحكم مطلقًا.

وثَمّ ملاحظةٌ أخرى في الجملة؛ وهي أنّ الشافعي أتى بالخبر معرَّفًا بأل، ولم يأتِ به نكرة على الأصل الذي ينبغي أنْ يكونَ عليه الخبر، ويرى الباحث في معرض التعليق على هذا، أنّ الشافعي لفرْط مسامحته للآخرين يكتفي منهم بالاعتذار القولي الذي يعرفه جلّ الناس، أمّا لو جاء الخبر نكرةً، فلربّما دلّ ذلك على أنّ الاعتذار الذي يرتضيه الشافعي اعتذارٌ غيرُ مسبوق عند الناس، وعدمُ معرفتهم لصورة هذا الاعتذار تشبه الغموض الذي يكون في الاسم النكرة.

النمط الثالث: المبتدأ (معرفة) والخبر (جملة فعليّة)

ورد هذا النمط في موضعين اثنين تمثّلا في قول الشافعي:

يعود بفضلٍ على مَنْ رجاه وراجيه في كلِّ حينٍ يُجاب[1]

وقوله:

وإنْ أسلم يمُتْ قبلي حبيبٌ وموتُ أحبّتي قَبْلي يسوني[2]

التحليل:

جاء خبر المبتدأ في هذا النمط جملةً فعليّة، وهي صورة من صور الخبر عند النحْويين ومن ذلك قول الشافعي:

([1]) "الديوان"، ص 31.

([2]) "الديوان"، ص 121.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعود بفضلٍ على مَنْ رجاه وراجيه في كلِّ حينٍ يُجاب

يرى الناظر في الجملة الاسميّة السابقة أنّها لم تقتصر على المبتدأ والخبر حسب، وإنّما ضمّتْ عناصرَ أخرى كان لها أكبر الأثر في إبراز المعنى على الصورة التي ينشدها المتكلّم؛ إذْ تكوّنت الجملة من المبتدأ المضاف إلى ضمير الغيبة، يليه شبه الجملة من الجارّ والمجرور، ثمّ المضاف إليه، ثمّ الخبر وجاء جملة فعليّة، والأصل التوليدي للجملة السابقة هو **(راجيه يُجاب)**، ويشير الباحث بالأصل التوليدي إلى الجملة الخالية من الزيادات، بصرْف النظر عن أشكال التحويل الأخرى؛ كالتقديم والتأخير مثلاً؛ فالجملة السابقة من وجهة نظر بعض المحدثين جرى فيها تقديم وتأخير؛ إذ قُدِّم نائب الفاعل على الفعل للاهتمام به.[1]

يُلاحظ في هذا الأصل التوليدي أنّ الشافعي أتى بالمبتدأ مضافًا إلى ضمير الغيبة، ولم يأتِ به معرّفًا بأل؛ فلم يقلْ: الراجي يجاب؛ وذلك أنّ المبتدأ المعرّف بأل لا يصرف الرجاء إلى جهة بعينها، وإنّما يجعله مطلقًا؛ فقد يرجو الإنسان ربّه، وقد يرجو صاحب سلطانٍ ملّكهُ اللهُ أمرَه، فلمّا أراد الشافعي أنْ يصرفَ الرجاء إلى الله تعالى أتى بالمبتدأ نكرةً، وأضافه إلى ضمير الغيبة العائد على الله؛ فصارت الجملة (راجيه يُجاب).

أمّا الجارّ والمجرور والمضاف إليه من بعده، فجاء بهما الشافعي؛ ليؤكّد مضمون الجملة، وليصرفَ عن الأذهان ما قد يدور فيها من مظنّة إجابة الدعاء في أوقات معينة دون غيرها؛ فصارت الجملة (راجيه في كلِّ حين يُجاب).

([1]) يُنظَر: إبراهيم مصطفى، "**إحياء النحو**"، ص55. المخزومي، مهدي،"**في النحو العربي نقد وتوجيه**"، ص73. إذ يريان أنّ الفاعل يجوز أنْ يتقدّم على الفعل مع احتفاظه برتبة الفاعليّة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط الرابع: المبتدأ (معرفة) والخبر (شبه جملة)

ورد هذا النمط في ستة مواضع، موزّعة على صورتين اثنتين حسب ما يلي:

الصورة الأولى: المبتدأ (معرّف بأل) والخبر (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

قالوا: يزورك أحمد وتزوره قلت: الفضائل لا تفارق منزله

إنْ زارني فبفضله أو زرته فلفضله فالفضل في الحالين له[1]

الصورة الثانية: المبتدأ (معرَّف بالإضافة) والخبر (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع منها:

علوُّ القدْر بالهمم العوالي وعزُّ المرء في سهر الليالي[2]

التحليل:

جاءت التراكيب الجمْليّة الاسميّة في النمط السابق على صورة المبتدأ المعرفة، يليه الخبر شبه الجملة، "وقد اشترط النحويون لصحّة الإخبار بالظرف والجارّ والمجرور أنْ يكونَ كلٌّ منهما تامًّا، ومعنى التمام، أنْ يُفهَمَ منه متعلّقه المحذوف، ولا يكون ذلك إلا إذا كان المتعلّق عامًّا؛ نحو: زيدٌ عندك، وزيدٌ في الدار، أو أنْ يكونَ المتعلّق خاصًّا مع وجود القرينة الدالّة عليه؛ كأنْ يقول لك قائلٌ: زيدٌ مسافرٌ اليوم، وعمرو غدًا، فتقول: بل عمرو اليوم وزيدٌ غدًا".[3]

اختلف النحويون في تقدير الخبر إذا كان شبه جملة؛ فمنهم مَنْ رجّح تقدير اسم الفاعل؛ لأنّ الأصل في الخبر الإفراد **كابن مالك**، ومنهم مَنْ رجّح تقدير الفعل؛ لأنّه الأصل في العمل

([1]) "الديوان"، ص93.

([2]) "الديوان"، ص 100. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 37 البيت الثامن، ص 67 البيت الحادي عشر.

([3]) يُنظَر: ابن عقيل، بهاء الدين "**شرح ابن عقيل**"، 210/1 هامش 2 الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كابن الحاجب، ومنهم مَنْ جعل الظرف والجارّ والمجرور قائمًا برأسه فعدّه خبرًا دون تعلّق **كابن السرّاج (316هـ)**.[1]

وقد رجّح **ابن هشام (761هـ)** التقدير بحسب المعنى؛ قال: "وأمّا في البواقي نحو: زيدٌ في الدار، فيُقدّر كونًا مطلقًا وهو كائن، أو مستقر، أو مضارعهما؛ إنْ أُريد الحال أو الاستقبال؛ نحو: الصوم اليوم، والجزاء غدًا، أو في الغد، ويقدّر كان ، أو استقرّ، أو وصفهما إنْ أُريد المضي، هذا هو الصواب.[2]

ويميل الباحث إلى رأي ابن السرّاج في أنّ الظرف والجارّ والمجرور قائمان برأسيهما؛ وذلك أنّ الغرض الأساسي للخبر هو إتمام المعنى، والإفصاح عن المبتدأ، فإذا كانت هذه الشروط متوافرةً في الظرف والجارّ والمجرور، فلا داعيَ لتقدير محذوف، فضلاً عن أنّ تقدير المحذوف يغيّر في الدلالة العامّة للجملة؛ فتقدير الاسم المفرد يختلف عن تقدير الفعل في الدلالة؛ فالاسم يفيد الثبوت، والفعل يفيد الحركة والتجدّد. أمّا بقاء الخبر دون تقدير فيشمل هذه المعانيَ كلَّها.

ولتوضيح أثر الزيادة في التراكيب الجمْليّة المدرجة تحت هذا النمط نأخذ قول الشافعي:

قالوا: يزورك أحمدُ وتزوره قلتُ: الفضائل لا تفارق منزله

إنْ زارني فبضله أو زرته فلفضله <u>فالفضل في الحالين له</u>

تحوّلت الجملة الاسميّة السابقة بزيادة الجارّ والمجرور **(في الحالين)** بعد المبتدأ، والأصل التوليديّ لها هو: **(الفضل له)**.

([1]) يُنظَر: السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع**"، 22/2. ويُنظَر رأي ابن السرّاج: ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، "**الأصول في النحو**"، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ – 1988م. 63/1.

([2]) الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 517/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الباحث أنّ الزيادة الطارئة على الجملة أفادت معنى التوكيد؛ فقد ذكَرَ الشافعي قبل الجملة الاسميّة زيارتين اثنتين: زيارتَه لأحمدَ بنِ حنبل، وزيارةَ أحمدَ له، وقد نسَبَ الفضل في كلتا الزيارتين لأحمد، وتأكيدًا لهذه النسبة أتى بالجارّ والمجرور الذي يشير إلى الزيارتين.

النمط الخامس: المبتدأ (نكرة مقيّدة) والخبر

ورد هذا النمط في موضعٍ واحدٍ تمثّل في قول الشافعي:

صديقٌ ليس ينفعُ يومَ باس قريبٌ من عدوٍّ في القياس[1]

التحليل:

ذكَرَ الباحث في تحليله للنمط الأول من التراكيب الجمْليّة الاسميّة أنّ الأصل في المبتدأ أنْ يكونَ معرفةً، والأصلَ في الخبر أنْ يكونَ نكرةً، إلا أنّ ثمّ حالاتٍ معينةً تُخرِجَ المبتدأ عن هذا الأصل؛ فلا يكون معرّفًا، كما في التركيب السابق.

وقد أبدى علماء النحو آراءً عديدةً في مسألة تنكير المبتدأ؛ فرأى **ابن السرّاج** أنّ الابتداء بالنكرة لا يجوز إلا إذا حصلت الفائدة،[2] ورأى **الجرجاني** أنّه: يجوز الإخبار عن النكرة بكلّ أمرٍ لا تشترك النفوس في معرفته؛ نحو: رجلٌ من تميم شاعر أو فارس،[3] ورأى **جمال الدين محمد بن عمرون** أنّ الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة؛ إمّا باختصاصها، أو بكونها في غاية العموم.[4]

([1]) "الديوان"، ص 68.

([2]) يُنظَر: ابن السرّاج، "**الأصول في النحو**"، 59/1.

([3]) يُنظَر: الجرجاني، عبد القاهر، "**المقتصد في شرح الإيضاح**"، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، دار الرشيد للنشر، 1402هـ – 1982م. 308/1.

([4]) يُنظَر: السيوطي، جلال الدين، "**الأشباه والنظائر في النحو**"، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط3، 1423هـ – 2003م. 107/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء في **(شرح المفصّل)**: "وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضعَ مخصوصة لحصول الفائدة، وتلك المواضع: النكرة الموصوفة، والنكرة إذا اعتمدت على استفهام، أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفًا، أو جارًّا ومجرورًا وتقدّم عليها".[1]

وقد وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بالزيادة، ذات المبتدأ النكرة ممثّلةً بقول الشافعي:

صديقٌ ليس ينفعُ يومَ باس قريبٌ من عدوٍّ في القياس

تحوّلت الجملة بزيادة الوصف المتمثّل بالجملة الفعليّة المنفيّة بليس بعد المبتدأ النكرة، وهذا الوصف هو الذي سوّغ الابتداء بالنكرة، كما تحوّلت بزيادة الجارّ والمجرور بعد الخبر، ولو ردَدْنا الجملة إلى أصلها التوليدي لكانت على النحو التالي: **(الصديق قريبٌ)**، وهي جملة اسميّة تُثبت قرب الصديق من صديقه سواءً كان ذلك القرب مكانيًّا أم نفسيًّا.

ولكنّ الشافعي بكلامه السابق لا يريد هذا المعنى؛ لأنّه لا يُحدِثُ غرابةً لدى المتلقّي؛ إذْ لا يُنْكِرُ أحدٌ قرب الصديق من صديقه إذا كان وفيًّا له، ولكنّه أراد أنْ يبيّنَ معنى آخر؛ وهو أنّ صديقكَ الحقيقي هو الذي يُعينكَ وقتَ الشدائد، وإلا فهو أشبه ما يكون بالعدو، وهذا المعنى لا يتأتّى بالاقتصار على الجملة التوليديّة، فكان لا بُدَّ من زيادة عناصرَ أخرى عليها؛ فجيء بالوصف، وشبه الجملة تحقيقًا لهذا المعنى.

يُلاحَظ أنّ عناصر الزيادة في الجملة السابقة وإنْ كانت أقلّ رتبةً من الأركان الرئيسة، إلا أنّها تشكّل الأساس الذي قام عليه المعنى المراد عند المتكلّم، وهذا ما أكّده **فاضل السامرائي** في حديثه عن الفضلة؛ قال: "وليس المقصود بالفضلة عند النحاة أنّها يجوز الاستغناء عنها من حيثُ المعنى، كما أنّه ليس المقصود بها أنّها يجوز حذفها متى شئنا، فإنّ الفضلة قد يتوقّف عليها معنى الكلام".[2]

([1]) ابن يعيش النحْوي، "**شرح المفصّل**"، 86/1.

([2]) السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، 14/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويُلاحَظ في الجملة السابقة أنّ الشافعي قد أتى بالمبتدأ نكرةً وكان بالإمكان أنْ يقول: الصديق الذي ليس ينفع، ويرى الباحث في معرض التعليق على ذلك أنّ الشافعي ربّما أراد بتنكير المبتدأ أنْ يعبّرَ عن استنكاره لفعل الصديق الذي يتّصف بهذه الصفات.

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة النواسخ

يناقش الباحث في هذا القسم الجمل الاسميّة المحوّلة بزيادة النواسخ، سواءً كانتْ حرفيّةً أم فعليّة، والنسخ في اللغة: "إبطال الشيء وإقامة الشيء مكانه"[1]، ولمّا كان شأن هذه الحروف والأفعال عند دخولها على الجملة الاسميّة أنْ تزيلَ حكمها السابق، وتثبتَ لها حكمًا آخر، وأنْ تنسخَ معناها السابقَ إلى معنًى جديد، أُطلق عليها اسم النواسخ.

وقد وردت الجملة الاسميّة المنسوخة في مئةٍ واثنين وستينَ موضعًا، موزّعةً على أحدَ عشرَ نمطًا وَفْقًا للناسخ الحرفي أو الفعلي الداخل عليها، وضمَّ كلٌّ واحدٍ منها صورًا فرعيّةً اختلفتْ عن بعضها باختلاف أسماء هذه النواسخ وأخبارها؛ وذلك على النحو التالي:

النمط الأول: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (كان)

وَرَدَ هذا النمط في ثلاثينَ موضعًا، قسّمها الباحث إلى ثلاثة أقسام؛ باعتبار الزمن الذي أتى عليه الفعل الناسخ؛ وذلك على النحو التالي:

أ- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة (كان) الماضية

وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة كان الماضية في ستةَ عشرَ موضعًا، موزّعةً على سبعِ صورٍ؛ حسب ما يلي:

<u>الصورة الأولى:</u> كان واسمها (مفرد) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

<u>فما كان ليَ الإسلامُ إلا تعبّدًا</u> وأدعيةً لا تُتّقى بدروع[2]

([1]) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، "**المحكم والمحيط الأعظم**"، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1420هـــ - 2000م. مادة (نسخ).

([2]) "الديوان"، ص 79.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: كان واسمها (مفرد) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضعَ منها:

شهِدْتُ بأنّ اللهَ لا ربَّ غيرُه وأشهدُ أنّ البعثَ حقٌّ وأخلَصُ

وأنّ عُرَا الإسلام قولٌ مبيّنٌ وفعْلٌ زكيٌّ قد يزيد وينقصُ

وأنّ أبا بكرٍ خليفةُ ربّه وكان أبو حفصٍ على الخير يحرصُ[1]

الصورة الثالثة: كان واسمها (مفرد) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

لو نيلَ بالحرص مطلوبٌ لَما مُنِعَ ال كليم موسى وكان الحظُّ للجبل[2]

الصورة الرابعة: كان واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

قد أنطقت الدراهم بعد عِيٍّ أناسًا طالما كانوا سكوتا[3]

الصورة الخامسة: كان واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضعَ منها:

ضاقتْ فلمّا استحكمتْ حلقاتُها فُرِجتْ وكنتُ أظنّها لا تُفرَجُ[4]

الصورة السادسة: كان واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضعَ منها:

أفنى القرونَ التي كانت منعّمةً كرُّ الجديدين إقبالاً وإدبارا[5]

([1]) "الديوان"، ص 70. للوقوف على بقيّة التراكيب لهذه الصورة يُنظَر: ص 114 البيت الرابع، ص 128 البيت الأول.

([2]) "الديوان"، ص 100.

([3]) "الديوان"، ص 33.

([4]) "الديوان"، ص 39. للوقوف على بقيّة التراكيب لهذه الصورة يُنظَر: ص 50 البيت الثالث، ص 57 البيت الثامن.

([5]) "الديوان"، ص 55. للوقوف على بقيّة التراكيب لهذه الصورة يُنظَر: ص 55 البيت الثالث، ص 112 البيت السابع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة السابعة: كان واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضعَ منها:

ما للطبيب يموت بالدّاء الذي قد كان يُبرئ مثلَه فيما مضى[1]

ب- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة (كان) المضارعة

وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة كان المضارعة في ثمانيةِ مواضعَ، موزّعةً على خمسِ صورٍ؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: يكون (مجزومة) واسمها (مفرد) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ولا ترضَ من عيشٍ بدونٍ ولا يكنْ نصيبُكَ إرثًا قدّمتْه الأوائلُ[2]

الصورة الثانية: يكون (مجزومة) واسمها (مفرد) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إنّ الملوكَ بلاءٌ حيثُما حلُّوا فلا يكنْ لكَ في أبوابهم ظلُّ[3]

الصورة الثالثة: يكون (مجزومة) واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضعَ منها:

تعلّم ما استطعْتَ تكنْ أميرًا ولا تكُ جاهلاً تبقى أسيرًا[4]

الصورة الرابعة: يكون (مجزومة) واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

ولا تكنْ كالذي قد قال إذْ حضرت وفاتُه: ثلثُ مالي للمساكينِ[5]

([1]) "الديوان"، ص 20. للوقوف على بقيّة التراكيب لهذه الصورة يُنظَر: ص 25 البيت الثالث، ص 81 البيت السادس.

([2]) "الديوان"، ص 95.

([3]) "الديوان"، ص 94.

([4]) "الديوان"، ص 55. للوقوف على التركيب المتبقّي لهذه الصورة يُنظَر: ص 68 البيت الأول.

([5]) "الديوان"، ص 119.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الخامسة: يكون (مرفوعة) واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

رامَ نفعًا فضرَّ من غير قصْدٍ ومن البرّ ما يكونُ عقوقا[1]

ج- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة (كان) الأمريّة

وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة كان الأمريّة في ستةِ مواضعَ، موزّعةً على صورتين اثنتين؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: كُنْ واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في ثلاثةَ مواضعَ منها:

وكُنْ رجلاً على الأهوال جَلْدًا وشيمتُكَ السماحةُ والوفاءُ[2].

الصورة الثانية: كُنْ واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضعَ منها:

يا سميعَ الدعاء كُنْ عندَ ظنّي واكفني مَنْ كفيْتَه الشرَّ منّي[3]

التحليل:

تحوّلت التراكيب الجمليّة في القسم الأول بزيادة الفعل الناسخ **(كان)** بصيغة الماضي، وهو مختلف عن سائر الأفعال في أنّه يدلّ على الزمان وحسب؛ لذلك أطلق عليه النحْويون اسم: الفعل الناقص جاء في **(شرح المفصّل)**: "وأمّا كونها ناقصةً، فإنّ الفعل الحقيقي يدلّ على معنًى وزمان؛ نحو قولك: ضرب؛ فإنّه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب،

([1]) "الديوان"، ص 83.

([2]) "الديوان"، ص 17. للوقوف على بقيّة التراكيب لهذه الصورة يُنظَر: ص 42 البيت الخامس، ص 63 البيت الحادي عشر.

([3]) "الديوان"، ص 122. للوقوف على بقيّة التراكيب لهذه الصورة يُنظَر: ص 68 البيت الثالث، ص 71 البيت السادس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان إنّما تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط، ويكونُ تدلُّ على ما أنت فيه، أو ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط، فلمّا نقَصَتْ دلالتها كانت ناقصةً... إلا أنّها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان صارَ الخبر كالعِوَض من الحدث؛ فلذلك لا تتمّ الفائدة بمرفوعها حتى تأتيَ بالمنصوب".[1]

ومهما كان السببُ الذي من أجله وُسِمَتْ كان بالنقص، فإنّ ما يهمُّنا هو المعنى الذي تُحْدِثُه عندما تدخل على الجملة الاسميّة، وفي هذا المقام يعرِضُ الباحث بعضًا من المعاني التي أوْرَدَها فاضل السامرائي في كتابه **(معاني النحو)** عن كان الناقصة، معلّقًا عليها، ومستشهِدًا بما وافَقَها من شواهدَ شعريّةٍ وردَتْ عند الشافعي، ومن تلك المعاني "الماضي المنقطع، ودلّل عليه بقوله: كأنْ تقول: كان عمرُ عادلاً وكان خالد غنيًّا وأصبح فقيرًا، ويُستفاد هذا المعنى عندما يكون خبرُ الفعل الناقص اسمًا".[2]

ويرى الباحث في التعليق على هذا المعنى أنّ المقصودَ بالانقطاع، هو توقُّف امتداد الصفة المنسوبة إلى المبتدأ، وهذا التوقُّف يكون لسببين اثنين: فإذا أخبرْتَ بكان الناقصةِ عن شخصٍ ميْتٍ، كان انقطاع الصفة مسبَّبًا عن موت هذا الشخص؛ ففي قولكَ: كان عُمَرُ عادلاً فإنّ انقطاع صفة العدل المنسوبة إلى عُمَرَ وعدمَ امتدادها إنّما كان لموت عُمَرَ، أمّا إذا أخبرْتَ بها عن شخصٍ ما زال على قيْد الحياة، فإنّ انقطاعَ الصفة المنسوبة إلى المبتدأ مسبَّبٌ عن التحوّل الذي طرأ على المبتدأ؛ فقولكَ: كان خالد غنيًّا، يدلّ على انقطاع صفة الغنى المنسوبة إلى خالد بسبب تغيّر طرأ عليه، وذلك يُغني عن قولكَ: وأصبح فقيرًا؛ إنْ كان المتحدَّثُ عنه على قيْد الحياة.

([1]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 89/7 – 90.

([2]) يُنظَر: السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، 194/1.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وممّا جاء على هذا المعنى في ديوان الشافعي قوله:

قد أنطقت الدراهم بعد عِيٍّ أناسًا طالما كانوا سكوتا

فالجملة الاسميّة قبل دخول كان هي: (هم سكوت)، وهي جملة خبريّة تُثبتُ صفة السكوت للمتحدَّث عنهم، وبدخول كان الناقصةِ عليها، انقطع امتداد هذه الصفة إلى الحاضر بسبب تغيّرٍ طرأ على المتحدَّث عنه؛ لتدلَّ الجملة على كينونة هذه الصفة في الزمن الماضي فقط.

ومن المعاني التي أوْرَدَها فاضل السامرائي أيضًا "الماضي المتجدّد والمعتاد؛ وذلك إذا كان خبر الفعل الناقص فعلاً مضارعًا؛ نحو قوله تعالى:﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَوٰةِ ﴾[مريم 55] أي كان مستمرًّا على ذلك"[1].

ولا يخفى على القارئ أنّ معنى الاستمراريّة مأخوذٌ من صيغة الفعل المضارع، وباجتماع كان الدالّةِ على الماضي، والفعل الدالّ على الاستمرار دلَّ ذلك على أنّ الحدثَ كان مستمرًّا في الماضي، ويرى الباحث أنّ هذا التركيب لا يختلف عن سابقه في دلالته على انقطاع امتداد الحدث إلى الحاضر، إمّا لموتٍ، وإمّا لتغيّر الصفة المنسوبة إلى المبتدأ.

وممّا جاء على هذا المعنى في ديوان الشافعي، ما ورَدَ من تراكيبَ جمليّة في الصور: الثانية، والخامسة، والسابعة من تراكيب القسم الأول، ومن ذلك قول الشافعي:

وأنَّ أبا بكرٍ خليفةُ ربِّه وكان أبو حفصٍ على الخير يحرص

فالجملة قبل دخول كان هي: أبو حفص يحرصُ على الخير بصرْف النظر عمّا ورَدَ في الجملة من تقديمٍ وتأخير، فلمّا انقضى أجَلُ عُمَرَ – رضي الله عنه – انقضتْ صفةُ الحرص

(1) يُنظَر: السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، 195/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الخير المنسوبةُ إليه، وانقطاعها يعني عدمَ امتدادها إلى الحاضر؛ فأصبح الإخبار عنها يتطلّبُ دلالةً على الماضي؛ فأُدخِلتْ كان على الجملة لحقيق ذلك.

أمّا القسم الثاني من التراكيب الجمليّة السابقة فجاء الفعل الناقص فيها بصيغة المضارع، مسبوقًا في بعضها بأدوات النفي والنهي، ويرى الباحث بعد استقراء تلك المواضع أنّ المعنى الذي يغلب على الفعل الناقص (كان) إذا جاء بصيغة المضارع هو الصيرورة والتحوّل، وقد ذَكَرَ النحويون هذا المعنى في حديثهم عن المعاني التي تفيدها كان قال **ابن يعيش** في ذلك: "والعرب تستعير هذه الأفعال فتُوقع بعضها مكان بعض، فأوقعوا كان هنا موقع صار؛ لِما بينهما من التقارب في المعنى".[1]

وممّا جاء على هذا المعنى قول الشافعي:

ولا تكنْ كالذي قد قال إذْ حضرتْ وفاتُه: ثلثُ مالي للمساكين

فأصل الجملة قبل دخول الفعل الناقص هو: (أنتَ كالذي قد قال)، وهي على هذا النحو جملة خبريّة، فلمّا دخَلَ الفعل الناقصُ المسبوقُ بنهْيٍ تحوّلت الجملة من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء؛ لإفادة نهْي المخاطَب عن التحوّل إلى حال الذي قد قال، وكأنّه يقول: لا تصبح كالذي قد قال، والفعل أصبح في مثل هذا السياق يفيد معنى الصيرورة.

ومن ذلك أيضًا، قولُ الشافعي:

رامَ نفعًا فضرَّ من غير قصْدٍ ومن البرّ ما يكونُ عقوقا

فالجملة قبل دخول الفعل الناقص هي: (ومن البِرّ ما هو عقوق)، ثمّ أُدخِلَ الفعل الناقص يكون لإفادة معنى الصيرورة، وكأنّه يقول: ومن البِرّ ما يصيرُ عقوقا، وثمّة فرقٌ بين الجملتين؛ فالجملة التي خَلَتْ من الفعل الناقص تدُلُّ على أنّ مِنْ أعمال البِرِّ ما يُوصَف بأنّه

(1) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 102/7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عقوق، وفي ذلك تناقض؛ إذْ كيف يكون العمل الواحد بِرًّا وعقوقًا في الوقت نفسه، أمّا الجملة الثانية فتدُلُّ على أنّ من أعمال البِرَّ ما يتحوّل إلى عقوق، ومعنى ذلك أنّ هذه الأعمال بحدّ ذاتها أعمالُ بِرٍّ وخير، ولكنّها إنْ أحدثتْ ضُرًّا غيرَ مقصود تصبح وكأنّها عقوق، وليس في ذلك تناقض.

أمّا القسم الثالث من التراكيب الجمليّة السابقة فجاء فيها الفعل الناقص بصيغة الأمر، وهي إحدى صيغ الإنشاء الطلبي، ومعنى ذلك أنّ الفعل الناقص قد أحدث تغييرًا في الجملة الاسميّة؛ إذْ نقَلَها من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء، فضلاً عن المعنى الذي يؤدّيه في سياقه، وممّا جاء على ذلك قول الشافعي:

وكنْ رجلاً على الأهوال جَلْدًا وشيمتُكَ السماحةُ والوفاءُ

فالجملة قبل دخول الفعل الناقص هي: (أنتَ رجلٌ)، فلمّا دخلَ الفعل الناقص بصيغة الأمر أدّى إلى إخفاء الضمير المنفصل، وتحويل الجملة إلى صيغة الإنشاء؛ لإفادة معنى الأمر، والأمر الموجَّه للمخاطَب في الجملة السابقة يُفهَم على معنيين اثنين: فإذا كان موجَّهًا لشخصٍ ضعيفٍ لا يصبر على الأهوال كان معناه طلبَ التحوّل من حالة الضعف إلى حالة القوة والثبات، وإذا كان موجَّهًا لشخصٍ قوي يصبر على الشدائد كان معناه طلبَ الثبات على هذه الصفة وعدم التحوّل عنها.

النمط الثاني: الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة (أصبح)

وردت هذا النمط في أربعةِ مواضع، موزّعةً على ثلاثِ صور؛ وذلك على النحو التالي:

الصورة الأولى: أصبح واسمها (مفرد) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد أصبحتْ نفسي تتوقُ إلى مصرَ ومن دونها أرضُ المفاوز والقفر[1]

الصورة الثانية: أصبح واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أصبحتُ مطرَّحًا في معشرٍ جهلوا حقَّ الأديب فباعوا الرأس بالذنَب[2]

الصورة الثالثة: أصبح واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

أصبحتُ بينَ أديبٍ ما له حسَبٌ يسمو به وحسيبٌ ما له أدَبُ[3]

التحليل:

لم تقتصر التراكيب الجمليّة السابقة على الركنين الأساسين فيها، وإنّما ضمّت عنصرًا من عناصر الزيادة أخرجها من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل؛ وتمثّل بالفعل الناقص **(أصبح)**، وممّا لا شكَّ فيه أنّ زيادةَ هذا الفعل على الجملة الاسميّة يُغيّرُ دلالتَها، وينتقلُ بها إلى معنًى جديد؛ وذلك أنّ له معانيَ متعدّدة يكتسبُها من السياق الذي يردُ فيه.

وقد ذَكَرَ **ابن يعيش** في شرحه هذه المعاني؛ قال: "أحَدُها أنْ تدخلَ على المبتدأ والخبر وإفادة زمانها في الخبر، فإذا قُلْتَ: (أصبح زيد عالمًا)، فالمراد أنّ عِلْمَ زيد اقترن بالصباح، فهي ككان في دخولها على المبتدأ والخبر وإفادة زمانها للخبر إلا أنّ زمانَها خاصٌّ وزمان كان عام، والثاني أنْ تكونَ تامّةً تكتفي بالمرفوع، ولا تحتاج إلى منصوب؛ كقولكَ: (أصبحْنا) أي دخلْنا في الصباح، والثالث أنْ تكونَ بمعنى صار من غير أنْ يُقصَدَ بها إلى وقتٍ مخصوص؛ كقولكَ: (أصبح زيدٌ غنيًّا) تريد به أنّه صار كذلك".[4]

([1]) "الديوان"، ص 61.

([2]) "الديوان"، ص 28.

([3]) "الديوان"، ص 22.

([4]) يُنظَر: ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 103/7 – 104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى الناظر في التراكيب السابقة أنّ المعنى الذي أفاده الفعل أصبح في السياقات جميعِها هو الصيرورة، ولتوضيح ذلك نأخذ قول الشافعي:

وأصبحتَ بين الحمد والذمّ واقفًا فيا ليت شِعري أيَّ ذاكَ تريد

فالجملة قبل دخول الفعل الناقص هي: (أنتَ واقفٌ بين الحمد والذمّ)، بصرْف النظر عن التقديم والتأخير في الجملة، وهي على هذا النحو إخبارٌ بأنَّ المخاطَبَ يواجَهُ من قِبَل بعض الناس بالحمد، ومن قِبَل بعضهم الآخر بالذمّ، دون أنْ يكونَ ثمّةَ إشارةٌ إلى سببٍ أدّى إلى هذا التصرّف من قِبَل الناس، وكأنّه يقول: إنَّ هذا هو شأنُ المخاطَب مع الناس، أمّا الجملة المحوّلة فتدلُّ على تصرّفٍ لم يكنْ معهودًا من قِبَل الناس، وإنّما آل إليه المخاطَبُ بسبب أمرٍ أدّى إليه؛ فقولكَ: أصبحتَ بين الحمد والذمّ واقفًا، معناهُ: صِرتَ إلى ذلك أي أنَّكَ لم تكنْ قبل ذلك كذلك.

النمط الثالث: الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة (صار)

ورد هذا النمط في أربعةِ مواضعَ، موزّعةً على صورتين اثنتين؛ وذلك على النحو التالي:

الصورة الأولى: صار واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في ثلاثةِ مواضعَ منها:

رأيتُ القناعةَ رأسَ الغنى فصِرْتُ بأذيالها ممتسكْ

فلا ذا يراني على بابه ولا ذا يراني به منهمكْ

فصِرْتُ غنيًّا بلا درهم أمُرُّ على الناس شبه الملكْ[1]

الصورة الثانية: صار واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (جملة فعليّة)

وتمثّلت بقول الشافعي متحدّثًا عن ثِمار الغربة:

لمّا تغرّبَ هذا حاز الفضل أجمعَهُ فصارَ يُحمَلُ بين الجفن والحَدَقِ[2]

([1]) "الديوان"، ص 90 – 91.

([2]) "الديوان"، ص 87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

تحوّلت الجملة الاسميّة في النمط السابق بزيادة الفعل الناقص **(صار)**، وهو يدخلُ على المبتدأ والخبر؛ لإفادة معنى الانتقال والتحوّل جاء في**(شرح الرضي)**: "ومعنى صار زيد غنيًّا: أنّ زيدًا متّصفٌ بصفة الغِنى المتّصف بصفة الصيرورة؛ أي الحصول بعد أن لم يحصل".[1]

وجاء في موضعٍ آخرَ: "قوله: صار للانتقال، هذا معناها إذا كانت تامّةً كما تقدّم، ومعناها إذا كانت ناقصةً: كان بعد أنْ لم يكنْ، فتُفيدُ ثبوت مضمون خبرها بعد أنْ لم يثبُت، ومعنى يصير: يكون بعد أنْ لم يكنْ".[2]

ويرى الباحث توضيحًا للكلام السابق أنّ الكينونة التي فسّر بها الاستراباذي معنى التحوّل والانتقال مرتبطةٌ بالخبر؛ أي بالصفة التي تحوّلَ إليها المبتدأ، وليست مرتبطةً بالمبتدأ نفسه؛ وذلك أنّ الفعل (كان) في قوله: (كان بعد أنْ لم يكنْ) تامّةٌ بمعنى وُجِدَ وليست ناقصة، فيصبح المعنى بناءً على ذلك أنّ صفة الغِنى وُجِدَتْ بعد أنْ تحوّلَ إليها المبتدأ.

وممّا جاء على المعنى السابق قول الشافعي:

فصِرْتُ غنيًّا بلا دِرْهم أَمُرُّ على الناس شِبْه الملكْ

فالجملة قبل دخول صار هي: (أنا غنيٌّ)، وهي جملةٌ خبريّةٌ تُثبتُ صفة الغِنى للمتكلّم، دون أنْ يكونَ ثمّةَ إشارةٌ إلى حالةٍ سابقة كان عليها؛ فربّما وُلِدَ غنيًّا ولم يتحوّلْ إلى الغِنى تحوّلاً، وربّما كان فقيرًا ثمّ صار غنيًّا، فلمّا دخلَ الفعل الناقص صار أصبحت الجملة

([1])الإستراباذي، رضي الدين، "**شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**"، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط1، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، 1414هـ – 1993م. القسم الثاني ص 1024.

([2]) السابق، القسم الثاني ص 1039.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذاتَ دلالةٍ واحدةٍ؛ وهي دلالة التحوّل والانتقال؛ أي أنّ المتكلّم تحوّل إلى هذه الصفة تحوّلاً ولم يكنْ قبل ذلك كذلك.

ولا يخفى على القارئ أنّ الغِنى المقصود في البيت السابق هو غنى النفس، والقناعة بالقليل؛ أي أنّه بسبب قناعته صار يرى نفسه غنيًّا.

وربّما يسألُ سائلٌ عن الفرق المعنوي بين أصبح وصار إذا كان كلاهما يُفيدُ معنى الصيرورة والتحوّل، وفي الإجابة عن ذلك أقول: إنّ المدقّقَ في كلام النحْويين عن أصبح يلمَس الفرق بين الفعلين الناقصين؛ فقد ذَكَرَ **ابن يعيش:** أنّ أصبح تُفيدُ زمانها في الخبر فإذا قُلتَ: (أصبح زيد عالمًا)، فالمراد أنّ عِلْمَ زيد اقترن بالصباح، فهي تدلّ على زمان مخصوص،[1]

أمّا صار فليست مقرونةً بزمان مخصوص؛ فربّما يستغرق تحوُّل المبتدأ إلى الصفة التي يتضمّنُها الخبر وقتًا طويلاً أو قصيرًا، وربّما يكون في المساء أو الصباح، فهي مطلقة الدلالة على التحوُّل، وبعبارةٍ أخرى نقول: إنّ أصبح يمكنُ أنْ تُفسَّرَ بصار، ولكنَّ صار لا تُفسَّر بأصبح.

النمط الرابع: الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة (ليس)

ورد هذا النمط في واحدٍ وثلاثينَ موضعًا، موزّعةً على إحدى عشرةَ صورة؛ حسب ما يلي:

<u>الصورة الأولى:</u> ليس واسمها (مفرد) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

<u>ليس حبُّ النساء جهدًا</u> ولكنْ قرْبُ مَنْ لا تحبُّ جهدُ البلاء[2]

([1]) يُنظَر: ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 103/7.

([2]) "الديوان"، ص 19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: ليس واسمها (مفرد) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

تعلّم فليس المرءُ يُولَدُ عالمًا وليس أخو علمٍ كمن هو جاهلُ[1]

الصورة الثالثة: ليس واسمها (مفرد) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في ستةِ مواضعَ منها:

إنّ الفقيهَ هو الفقيهُ بفعْلِهِ ليس الفقيهُ بنطْقِهِ ومقالِهِ[2]

الصورة الرابعة: ليس واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة في ستةِ مواضعَ منها:

لَعَمري لئن ضُيِّعْتُ في شرِّ بلدةٍ فلستُ مضيّعًا بينهم غُررَ الكلم[3]

الصورة الخامسة: ليس واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في خمسةِ مواضعَ منها:

لستُ أدري ما حيلتي غير أنّي أرتجي من جميل جاهكَ صنعا[4]

الصورة السادسة: ليس واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أحبُّ الصالحين ولستُ منهم لعلّي أنْ أنال بهم شفاعة[5]

([1]) "الديوان"، ص 95.

([2]) "الديوان"، ص 100. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 60 البيت الرابع، ص 100 البيت الحادي عشر.

([3]) "الديوان"، ص 110. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 48 البيت الخامس، ص 69 البيت الثالث.

([4]) "الديوان"، ص 73. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 24 البيت العاشر، ص 53 البيت الخامس.

([5]) "الديوان"، ص 74.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة السابعة: ليس واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (اسم موصول)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

لستُ مَنْ إذا جفاهُ أخوه أظهر الذمَّ أو تناول عِرضا[1]

الصورة الثامنة: ليس واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (مفرد)

وردت هذه الصورة موضعين اثنين منهما:

نظروا فيها فلمّا علموا أنّها ليست لحيٍّ وطنا[2]

جعلوها لُجّةً واتّخذوا صالحَ الأعمال فيها سفنا

الصورة التاسعة: ليس واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في ثلاثةِ مواضعَ منها:

وما يكُ من رزقي فليس يفوتني ولو كان في قاع البحار العوامق[3]

الصورة العاشرة: ليس واسمها (ضمير مستتر) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إنّ اعتذاري إلى مَنْ جاء يسألني ما ليس عندي من إحدى المصيبات[4]

الصورة الحاديةَ عشرةَ: ليس واسمها (مصدر مؤوّل) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

أليس من الخسران أنّ لياليًا تمُرُّ بلا علمٍ وتُحسَبُ من عمري[5]

([1]) "الديوان"، ص 71.

([2]) "الديوان"، ص 112.

([3]) "الديوان"، ص 87. للوقوف على بقيّة التراكيب لهذه الصورة يُنظَر: ص 56 البيت الأول، ص 68 البيت العاشر.

([4]) "الديوان"، ص 37.

([5]) "الديوان"، ص 60.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

التحليل:

تحوّلت التراكيب الجمليّة السابقة بزيادة الفعل الناقص **(ليس)**، "وهو عند أغلب النحويين يفيد نفْيَ مضمون الجملة في الحال عند الإطلاق، وإذا قُيِّدَ فهو بحسب القيد"،[1] وذَكَرَ ابن يعيش أنّه لنفْي مضمون الجملة في الحال وحسب؛ قال: "اعلم أنّ ليس فعلٌ يدخل على جملةٍ ابتدائيّة فينفيها في الحال؛ وذلك أنّكَ إذا قُلتَ: (زيدٌ قائمٌ) ففيه إيجابُ قيامه في الحال، وإذا قُلتَ: (ليس زيدٌ قائمًا) فقد نفيْتَ هذا المعنى".[2]

ويرى الباحث في هذا المقام أنّ الفعل الناقص (ليس) ليس مختصًّا بنفْي مضمون الجملة في زمنٍ معيّن؛ فربّما نَفَى مضمون الجملة في الماضي أو الحال أو المستقبل، وربّما نَفَى مضمون الجملة دون أنْ يكونَ مرتبطًا بزمن على الإطلاق، ولتوضيح ذلك نقول: إذا قال قائلٌ: (لستُ ضاربَ زيدٍ) كان كلامُه ردًّا على من اعتقد أنّه ضرَبَ زيدًا؛ أي أنّه نفى مضمون الجملة في الماضي، أمّا إذا قال: (لستُ ضاربًا زيدًا) فإنّ كلامَه يكون ردًّا على من اعتقد أنّه سيضربُ زيدًا؛ أي أنّه نفى مضمون الجملة في المستقبل، ومعنى ذلك أنّ نفْيَ مضمون الجملة ليس مقتصرًا على الحال كما ذَكَرَ ابن يعيش.

وممّا يؤكّدُ دلالة التركيب الأول على الماضي ودلالة الثاني على المستقبل ما سُمِعَ عن الكسائي أنّه قال: "اجتمعْتُ أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعلَ أبو يوسف يذمُّ النحو ويقول: وما النحو؟ فقلتُ: – وأردْتُ أنْ أعلّمَه فضلَ النحو – ما تقول في رجلٍ قال لرجلٍ: أنا قاتلُ غلامِكَ، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَكَ أيَّهما كنتَ تأخذ به، قال: آخذهما

([1]) يُنظَر: السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع**"، 79/2. الأشموني، "**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، 109/1. ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك "**شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك**"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1420هـ – 2000م. ص 93.

([2]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 111/7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جميعًا، فقال له هارون: أخطأت وكان له عِلْمٌ بالعربيّة، فاستحيا وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخَذُ بقتْل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِكَ بالإضافة؛ لأنّه فعلٌ ماضٍ، وأمّا الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَكَ بالنصب فلا يؤخَذ؛ لأنّه مستقبلٌ لم يكن بعد".[1]

وثمَّ أمرٌ آخرُ في هذه المسألة؛ وهو أنّ مضمون الجملة المنفيّة بليس ربّما يكون مجرّدًا من الزمان على الإطلاق؛ ففي قولكَ مثلاً: (ليس الفقر عيبًا) فإنّكَ لا تربِطُ مضمون الجملة بزمن معيّن.

وخلاصة الكلام في هذه المسألة يتمثّل في أنّ الصفةَ المنسوبةَ إلى المبتدأ إذا كانت من الصفات الثابتة التي لا تتغيّر كان نفْيُ جملتها بـــ (ليس) غيرَ مرتبطٍ بزمن، أمّا إذا كانت من الصفات المتغيّرة فإنّ نفيَها بليس لا بُدَّ أنْ يرتبطَ بزمن، ويكون في الأغلب حاليًّا؛ ففي قولكَ مثلاً: (ليس زيدٌ قائمًا) فإنّ نفْيَ القيام عن زيد مرتبطٌ بزمن الحال؛ أي أنّه وقْتَ الحديث عنه لم يكنْ قائمًا، ولكنّه ربّما يقوم بعد ذلك، فهي صفةٌ متغيّرةٌ وليست ثابتة، أمّا في الجملة السابقة فإنّ نفْيَ العيب عن الفقر ليس مرتبطًا بزمن؛ لأنّها صفةٌ ثابتةٌ لا تتغيّر، وربْطُها بزمن معيّن يغيّر دلالة الجملة، ويجعلُ تلك الصفةَ مقصورةً على ذلك الزمن، وهذا غيرُ صحيح.

وممّا جاء على هذا المعنى في ديوان الشافعي قوله:

<u>ليس حُبُّ النساء جهدًا</u> ولكنْ قرْبُ مَنْ لا تُحِبُّ جهدُ البلاء

فالجملة الاسميّة قبل دخول ليس هي: (حُبُّ النساء جهدٌ)، وهي جملةٌ خبريّةٌ تُثبتُ الجهد في حُبِّ النساء، فلمّا أرادَ الشافعي أنْ يُثبتَ عكسَ ذلك أتى بليس؛ لتنفيَ مضمون الجملة، ويُلاحَظ أنّ هذا المضمون في نظَر الشافعي حكْمٌ ثابتٌ لا يتغيّر، فمن غير الممكن أنْ يرتبطَ بزمن عند نفْيه بليس؛ لأنّ ذلك يُبطلُ ثبات الحكم وعمومه.

([1]) الحموي، ياقوت، "**معجم الأدباء**"، 1741/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك أيضًا قول الشافعي:

إنّ الفقيهَ هو الفقيهُ بفِعْله ليس الفقيهُ بنُطْقه ومقاله

فحكْم الشافعي على الفقيه الحقيقي حكْمٌ ثابتٌ؛ لذلك لا ينبغي لمضمون الجملة أنْ يكونَ مرتبطًا بزمن، فنقول: إنّ ليس أفادت نفْيَ مضمون الجملة وحسب.

والكلام المسبوق بنفْيٍ لا يكون كلامًا ابتدائيًّا على الإطلاق، ويُقصَدُ بذلك أنّ النفْيَ لا بُدَّ وأنْ يُسبَقَ بموقفٍ يؤدّي بالمتكلّم إلى استخدام أسلوب النفي؛ كأنْ يعتقدَ المخاطَب حصول حدَثٍ معيّن، وواقعُ الحال أنّه لم يحصل، فيلجأ المتكلّم إلى نفْي هذا الاعتقاد، ولو أنّ المخاطَب لم يعتقد ذلك ما كان ثَمَّ حاجةٌ إلى النفي.

وهذا ما نجدُه في السياق السابق؛ فإنّه لمّا كان كثيرٌ من الناس يعتقدون أنّ أهلَ العلم والفقه، هم أهلُ تحسين الكلام وتجويده، دون أنْ يكون هذا الكلام مقرونًا بأفعال تطابقُه، لجأ الشافعي إلى تصحيح هذا الاعتقاد؛ فأدخل الفعل الناقص (ليس) الذي يفيد معنى النفي.

النمط الخامس: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (إنّ)

ورد هذا النمط في ستين موضعًا، موزّعة على اثنتي عشرة صورة؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: إنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في ثمانية عشر موضعًا، منها:

ولا تُرِ للأعادي قطُّ ذلاًّ فإنّ شماتة الأعدا بلاءُ[1]

([1]) "الديوان"، ص 17. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 31 البيت الثامن، ص 42 البيت الثاني، ص 74 البيت العاشر، ص 108 البيت الثاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: إنّ واسمها (اسم موصول) وخبرها (مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إنّ الذي رُزِقَ اليسار ولم يُصبْ أجرًا ولا حمدًا لغيرُ موفّق[1]

الصورة الثالثة: إنّ واسمها (اسم إشارة) وخبرها (مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

يُصلّى على المبعوث من آل هاشمٍ ويُغزى بنوه إنّ ذا لعجيبُ[2]

الصورة الرابعة: إنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (مفرد معرفة)

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع، منها:

احفظ لشيبكَ من عيبٍ يدنّسه إنّ البياض قليلُ الحَمل للدنس[3]

الصورة الخامسة: إنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، منها:

إنّ الطبيبَ بطبّه ودوائه لا يستطيع دفْعَ مقدور القضا[4]

الصورة السادسة: إنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة اسميّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحد هو:

إنّ الغريبَ له مخافةُ سارق وخضوع مديونٍ وذلّة وامق[5]

([1]) "الديوان"، ص 86.

([2]) "الديوان"، ص 24.

([3]) "الديوان"، ص 68. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 18 البيت العاشر.

([4]) "الديوان"، ص 20. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 31 البيت الخامس عشر، ص 68 البيت السابع، ص 76 البيت التاسع.

([5]) "الديوان"، ص 86.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة السابعة: إنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة شرطيّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إنّ الدنانير إنْ وافيتها نفَعَتْ فاجعل رسولك ما عشْتَ الدنانيرا[1]

الصورة الثامنة: إنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين، منهما:

إنّ اعتذاري إلى مَنْ جاء يسألني ما ليس عندي مِنْ إحدى المصيبات[2]

الصورة التاسعة: إنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (اسم مفرد)

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع، منها:

احفظ لسانكَ أيّها الإنسان لا يلدغنّكَ إنّه ثعبان[3]

الصورة العاشرة: إنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في أحد عشر موضعًا، منها:

إنّي أحبّ بني النبيّ المصطفى وأعدّه من واجبات فرائضي[4]

الصورة الحادية عشرة: إنّ واسمها (نكرة موصوفة) وخبرها (اسم مفرد)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وليس كثيرًا ألفُ خلٍّ لواحدٍ وإنّ عدوًّا واحدًا لكثيرُ[5]

([1]) "الديوان"، ص 55.

([2]) "الديوان"، ص 37.

([3]) "الديوان"، ص 114. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 106 البيت الثامن، ص 107 البيت الأول، ص 120 البيت الأول.

([4]) "الديوان"، ص 72. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 52 البيت الأول، ص 63 البيت الثالث عشر، ص 85 البيت الرابع.

([5]) "الديوان"، ص 58.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية عشرة: إنّ واسمها (نكرة موصوفة) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إنّ ربًّا كفاكَ بالأمس ما كان سيكفيكَ في غدٍ ما سيكون[1]

التحليل:

احتلّت الجملة الاسميّة المصدَّرة بـــ **(إنّ)** حيّزًا كبيرًا في ديوان الشافعي موازنةً بالنواسخ الأخرى، وقد تعدّدتْ أشكالها؛ وَفْقًا للصورة التي أتى عليها كلٌّ من اسمها وخبرها، وورودها بهذا الكمّ يدلّ على أنّ أكثر المعاني التي كان يعرضها الشافعي في شِعْره تتطلّب توكيدًا؛ وسبب هذا التوكيد يعود إلى جهل المتلقّي بها، أو شكّه فيها، أو إنكاره لها.

وهذه الأحوال المتعدّدة للمتلقّي ربّما ترجِعُ إلى أنّ الشافعي في شِعْره يعكس تجربته في الحياة، وهذه التجربة قلّما يعيها الآخرون، أو يتصوّرونها، فإذا ما أراد أنْ يجلّيَ للناس ما تكشّف له من حقائق خلال فترة حياته، قوبل في بعض الأحايين بالصدود النابع من عدم فهم هذه الحقائق وإدراكها؛ فيلجأ إلى توكيد كلامه بحسب ما يقتضيه حال المتلقّي، ومن هذه المؤكّدات **(إنّ)** الناسخة، وفي ذلك يقول **ابن يعيش:** "فإنّ قول القائل: إنّ زيدًا قائم، ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا أنّ قولك: إنّ زيدًا قائمٌ أوجزُ من قولك: زيد قائم زيد قائم مع حصول الغرض من التأكيد، فإنْ أدخلْتَ اللام وقلتَ: إنّ زيدًا لقائم، ازداد معنى التأكيد؛ وكأنّه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات".[2]

وجاء في **(همع الهوامع):** "فإنّ: للتأكيد؛ ولذا أجيب بها القسم كما يُجاب باللام في قولك: والله لزيد قائم، وزعم ثعلب: أنّ الفرّاء قال: **(إنّ)** مقرّرة لقَسَمٍ متروك استغني عنه بها والتقدير: والله إنّ زيدًا لقائم".[3]

([1]) "الديوان"، ص 113.

([2]) ابن يعيش النحْوي، "**شرح المفصّل**"، 59/8.

([3]) السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع**"، 149/2.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وبصرْف النظر عن صحّة ما قاله ابن يعيش عن (إنّ)، وأنّها تنوب مناب تكرير الجملة مرتين، وما قاله الفرّاء فيما نُقِل عنه، فمؤدّى كلامهما أنّ (إنّ) تؤكّد مضمون الجملة الداخلة عليها، لذلك تَجِبُ معرفة السياق الذي دخلت عليه، ومن ذلك قول الشافعي:

إنّ الطبيبَ بطبّه ودوائه لا يستطيع دفْع مقدور القضا

فالأصل التوليدي الخالي من الزيادات للجملة السابقة هو: **(الطبيب يستطيع دفْع مقدور القضاء)**، فهي جملة تتكوّن من مبتدأ، وخبر جاء جملة فعليّة، والجملة بهذه الصورة التوليديّة تُثبِتُ للطبيب القدرة على شفاء السقيم، ودفْع ما قُدِّر عليه، وهذا المعنى لا يختلف على فساده عاقلان، فكان لا بُدَّ من نفْي الحكم؛ فجيء بلا النافية لتنفيَ نسبةَ الخبر إلى المبتدأ، فصارت الجملة (الطبيب لا يستطيع دفْع مقدور القضاء)، وهي جملة خالية من المؤكّدات، فأراد الشافعي أنْ يعمّق المعنى السابق في النفوس؛ فأتى بشبه الجملة والعطف؛ ليدلّ بهما على أنّ الطبيب لو وظَّفَ كلّ ما لديه من علم، واستعمل كلّ ما لديه من وسائل العلاج؛ ليشفيَ سقيمًا، أو يدفعَ عنه بلاءً قدّره الله تعالى عليه ما استطاع ذلك؛ ولأنّ شفاء المريض فيه مظنّة أنْ يُنسَبَ إلى الطبيب، أتى بالحرف الناسخ المؤكّد لمضمون الجملة.

ومن الجمل الاسميّة المحوّلة بزيادة **(إنّ)** قول الشافعي:

إنّ الذي رُزِقَ اليسار ولم يُصبْ أجرًا ولا حمدًا لغيرُ موفّق

يرى الناظر في الجملة الاسميّة السابقة أنّها حوَتْ عنصرين من عناصر التأكيد؛ وهما: الحرف الناسخ (إنّ) واللام الداخلة على الخبر، وهذا يدلّ على أنّ مضمون الجملة قبل دخول هذين المؤكّدين يُحدِثُ لدى السامع شيئًا من الشكّ أو الإنكار، فالجملة بأصلها التوليدي: **(الذي رُزِقَ اليسار غيرُ موفّق)**، ولكنّ هذا المعنى على صورته هذه ليس مرادًا عند المتكلّم؛ وذلك أنّ اهتمامه منصَبٌّ على ما يتبع هذا اليسار في الرزق، فقام بتوسيع الجملة من خلال العطف؛

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فصارت (الذي رُزِقَ اليسار ولم يُصِبْ أجرًا ولا حمدًا غيرُ موفّق)، فالشافعي يرى أنّ الإنسان الذي وسّع الله تعالى عليه في الرزق، ثمّ هو يَمنعُ هذا الرزق عن مستحقّيه، فإنّه لا يناله التوفيق من الله، وقد عبّر عن منْع الإنسان للعطاء بقوله: ولم يُصِبْ أجرًا ولا حمدًا، وليس معنى ذلك، أنّ الشافعي يدعو الناس إلى أنْ يبتغوا بإنفاقهم المالَ حمْدَ الناس وثناءَهم، فالحمد والثناء أمرٌ يَطال المنفق سواءٌ رغِبَ في ذلك أم لم يرغبْ.

ولمّا كان هذا المعنى محطَّ شكٍّ وإنكارٍ عند بعض الناس؛ لظنّهم أنّ التوفيق من الله تعالى لا يكون إلا بزيادة المال فقط، ولا يعلمون أنّ كثرة المال على الإنسان قد تكون استدراجًا واختبارًا، كان لا بُدَّ من تأكيده بغير مؤكِّد فجاء بالحرف الناسخ واللام؛ لتحقيق ذلك.

وربّما كان هذا التوكيد لا لردّ إنكارٍ وقَع من المخاطَب، وإنّما لغفلته عن المعنى الذي تعرِضُه الجملة؛ فعومل معاملة المنكر، فاقتضى هذا التوكيد، وهذا ما ذكَرَه علماء البلاغة في حديثهم عن أحوال الإسناد الخبري؛ جاء في كتاب (**الإيضاح في علوم البلاغة**): "فإنْ كان المخاطَب خاليَ الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردّد فيه، استغنى عن مؤكّدات الحكم؛ كقولك: (جاء زيد، وعمرو ذاهب)، وإنْ كان متصوّر الطرفين، متردّدًا في إسناد أحدهما إلى الآخر، حَسُنَ تقويته بمؤكّد؛ كقولك: (لزيد عارف، أو إنّ زيدًا عارف)، وإنْ كان حاكمًا بخلافه، وجب توكيده بحسب الإنكار؛ فتقول: (إنّي صادق) لمَنْ يُنكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، و(إنّي لصادق) لمَنْ يبالغ في إنكاره".[1]

وجاء في موضعٍ آخر: "وكثيرًا ما يخرج الكلام على مقتضى الظاهر؛ فينزل غير السائل منزلة السائل، وكذلك يُنزَّل غير المنكر منزلة المنكر؛ إذا ظهر عليه شيءٌ من أمارات الإنكار".[2]

([1]) يُنظَر: الخطيب القزويني، جلال الدين، "**الإيضاح في علوم البلاغة**"، ص28.

([2]) يُنظَر: السابق، ص 29، 31.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط السادس: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (أنّ)

ورد هذا النمط في اثنين وعشرين موضعًا، موزّعة على ثماني صورٍ؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: أنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع منها:

شكوتُ إلى وكيعٍ سوءَ حفظي فأرشدني إلى ترْك المعاصي

وأخبرني بأنّ العلمَ نورٌ ونور الله لا يُهدى لعاصي[1]

الصورة الثانية: أنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (مفرد معرفة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

توكّلتُ في رزقي على الله خالقي وأيقنْتُ أنّ الله لا شكَّ رازقي[2]

الصورة الثالثة: أنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في أربعة مواضع منها:

اعلم بأنّ العلمَ ليس يناله مَنْ همُّه في مطعمٍ أو ملبس[3]

الصورة الرابعة: أنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة اسميّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وأُشهد ربي أنّ عثمان فاضلٌ وأنّ عليًّا فضله متخصّص[4]

([1]) "الديوان"، ص 70. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 70 الأبيات الأول والثاني والثالث والرابع.

([2]) "الديوان"، ص 87. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 59 البيت الثالث.

([3]) "الديوان"، ص 67. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 112 البيت السادس.

([4]) "الديوان"، ص 70.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الخامسة: أنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة اسميّة منسوخة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

شهدتُ بأنّ اللهَ لا ربَّ غيرُه وأشهد أنّ البعثَ حقٌّ وأخلص[1]

الصورة السادسة: أنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

واعلم بأنّ كنوزَ الأرض من ذهب فاجعل كنوزك من برٍّ وإيمان[2]

الصورة السابعة: أنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (اسم مفرد مضاف)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها قول الشافعي في الشيب:

هو السقم إلا أنّه غيرُ مؤلم ولم أرَ كالشيب سقمًا بلا ألم[3]

الصورة الثامنة: أنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع منها:

سكتُّ عن السفيه فظنّ أنّي عييتُ عن الجواب وما عييتُ[4]

التحليل:

يذكرُ النحْويون في حديثهم عن النواسخ الحرفيّة أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول، وترفع الثاني؛ وذلك كما جاء في كلام **ابن هشام (761هـ)** قال: "فإنّهنّ يدخلْنَ على المبتدأ والخبر، فينصبْنَ المبتدأ ويُسمّى اسمَها، ويرفعْنَ الخبر ويُسمّى خبرَها".[5]

([1]) "الديوان"، ص 70.

([2]) "الديوان"، ص 119.

([3]) "الديوان"، ص 108.

([4]) "الديوان"، ص 35. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 73 البيت الأول، ص 86 البيت السادس.

([5]) يُنظَر: ابن هشام الأنصاري، "**شرح شذور الذهب**"، ص 108، 109.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء في كتاب (**ارتشاف الضرب**) في حديثه عن إنّ وأخواتِها: "ينصبْنَ الاسم بعدهنّ وهنّ يرفعْنَ الخبر، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون وتبِعَهم السهيلي إلى أنّ الخبر باقٍ على رفْعه الذي كان عليه قبل دخولهن".[1]

والشاهد من ذكْر ما قاله النحْويون عن إنّ وأخواتها،أنّهم يُدرِجون (**أنّ**) مع بقيّة النواسخ الحرفيّة في مسألة دخولها على المبتدأ والخبر، ويرى الباحث في هذا المقام أنّ كلام النحويين صحيحٌ وليس في ذلك شكّ، ولكنْ تنبغي الإشارة إلى أنّ ما تدخل عليه (أنّ)، ليس المبتدأ والخبر المباشرَين، وإنّما أصلهما مبتدأ وخبر؛ ففي قولك مثلاً: (علمتُ أنّ زيدًا منطلقٌ)، فإنّ الأصل التوليدي للجملة هو: (زيدٌ منطلقٌ)، ثمّ جرى تحويل بالزيادة على الجملة الاسميّة؛ وذلك بإدخال الفعل (عَلِمَ)، فصارت الجملة (علمتُ زيدًا منطلقًا)، وبهذه الزيادة أصبح المبتدأ مفعولاً أولًا للفعل، وأصبح الخبر مفعولاً ثانيًا له، ثمّ جرى تحويلٌ آخرُ بالزيادة؛ وهو زيادة الحرف الناسخ (أنّ)؛ فنَصَبَ المفعول الأول، ورَفَعَ الثاني، وبهذه الزيادة تكون (أنّ) قد دخلتْ على مفعولي (عَلِمَ) اللذين كانا جملةً اسميّة.

وقد أشاروا إلى هذا الأمر في حديثهم عن (أنّ) جاء في (**الكتاب**): "أمّا أنّ، فهي اسمٌ، وما عمِلتْ فيه صلةٌ لها، كما أنّ الفعل صلةٌ لأن الخفيفة، وتكون (أنّ) اسمًا، ألا ترى أنّك تقول: قد عرفْتُ أنّكَ منطلقٌ، فأنّك في موضع اسمٍ منصوب؛ كأنّكَ قلتَ: قد عرفْتُ ذاك، وتقول: بلَغَني أنّكَ منطلقٌ، فأنّكَ في موضع اسمٍ مرفوع؛ كأنّكَ قلتَ: بلَغَني ذاك، فـــ (أنّ) الأسماء التي تعمل فيها صلةٌ لها، كما أنّ (أنْ) الأفعال التي تعمل فيها صلةٌ لها".[2]

([1]) الأندلسي، أبو حيّان، "**ارتشاف الضرب من لسان العرب**"، تحقيق وشرْح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة. 1418هـــ – 1998م. 1237/3.

([2]) سيبويه، "**الكتاب**"، 119/3 – 120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجاء في **(شرح المفصّل)**: "والذي يدلُّكَ على أنّ (أنّ) المفتوحة في معنى المصدر وأنّها تقعُ موقعَ المفردات، أنّها تفتقر في انعقادها جملةً إلى شيءٍ يكونُ معها، ويُضَمُّ إليها؛ لأنّها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول؛ فلا يكون كلامًا مع الصلة إلا بشيءٍ آخرَ من خبرٍ يأتي به أو نحو ذلك، فكذلك أنّ المفتوحة؛ لأنّها في مذهب الموصول، إلا أنّها نفسَها ليست اسمًا كما كانت الذي كذلك، ألا ترى أنّها لا تفتقر في صلتها إلى عائد، كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك".[1]

أمّا ما يتعلّق بالقيمة المعنويّة التي تحقّقها (أنّ) فيما تدخل عليه، فذهب أكثرُ النحْويين إلى أنّها تفيد التأكيد مثل (إنّ)،[2] واستدل **فاضل السامرائي** على أنّها للتوكيد، في أنّ القرآن الكريم إذا قرَنَ الظنّ بها، فإنّه يُفيد اليقين؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ﴾**[الحاقة 20]** فالظنّ هنا ليس بمعنى الشك، وإنّما بمعنى اليقين؛ أي: إنّي تيقّنْتُ أنّي ملاقٍ حسابيه.[3]

وبناءً على ذلك، فإنّ السياقات الجُمْليّة التي وردَتْ فيها (أنّ) في ديوان الشافعي تدلّ على أحد أمرين: الأول أنْ يكونَ الشافعي متيقّنًا من مضمون الجملة وصحّة معناها، فيلجأ إلى تأكيدها؛ إظهارًا منه بأنّ هذا أمرٌ يستطيع الجزم به، دون أنْ يجدَ أحدًا من الناس يعترض على كلامه، والثاني أنْ يكونَ الشافعي متيقّنًا من مضمون الجملة، ولكنّه يلجأ إلى تأكيدها؛ مراعاةً لحال المخاطَب الذي قد يعتريه بعض الشكّ في قبول مضمون الجملة.

وممّا جاء على هذا المعنى قول الشافعي:

شكَوْتُ إلى وكيعٍ سوءَ حفظي فأرشدني إلى ترْك المعاصي

([1]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 59/8.

([2]) يُنظَر: ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 59/8. وابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 49/1. وابن الناظم، "**شرح ابن الناظم**"، ص 116. وابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 346/1.

([3]) يُنظَر: السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، 277/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخبرني بأنّ العلمَ نورٌ ونور الله لا يُهدى لعاصي

يُلاحَظ في البيت الثاني أنّ الشافعي أكّد المعنى الأول بأنّ، وهو كون العلم نورًا، ولم يؤكّد المعنى الثاني الوارد في عجُز البيت؛ فلم يقلْ: وأنّ نور الله لا يُهدى لعاصٍ، والسبب في ذلك – والله أعلم – أنّ كونَ العلم نورًا أمرٌ لا يشكّ فيه أحد، ولا يعترض عليه إنسان؛ فكلّ الناس على اختلاف مستوياتهم الثقافيّة يُقرّون بأنّ العلم هو السبيل إلى تقدّم الأمم، ورقيّ الشعوب، وهو النور الذي يضيء لهم طريقَهم، ويسهّل لهم أسباب عيشهم، فأتى الشافعي بـــ (أنّ) التي تفيد التوكيد؛ لبيان أنّ هذا المعنى يمكن الجزم به.

أمّا الجملة الثانية فهي دون سابقتها في التحقيق والتيقّن؛ وذلك أنّ نورَ الله ويُقصَد به العلم في السياق السابق، يحصل عليه المؤمن والكافر، فها نحن في عصرنا الحاضر نواكب كثيرًا من مخترَعات العلم، ونسمع بالاكتشافات العلميّة التي تتمّ على أيدي علماءَ لا يعبدون الله تعالى، ومع ذلك يُجري الله على أيديهم ما نراه من وسائل العلم والتكنولوجيا.

ولسائلٍ أنْ يسأل: لماذا قال الشافعي أساسًا: ونور الله لا يُهدى لعاصٍ، إذا كان مَنْ لا يعبدون الله تعالى على هذا القدْر من العلم والمعرفة؟

يرى الباحث في الإجابة عن هذا السؤال أنّ الشافعي في كلامه السابق أراد أنْ يؤنّبَ نفسه، ويحثَّها على المواظبة في طاعة الله؛ إذْ نسَبَ سبب تقصيره في الحفظ إلى ارتكابه للمعاصي، وهذا دليل على وَرَعِه وتقواه، وكثرةِ محاسبته لنفسه، ولا يختلف الأمر كثيرًا إذا كان الشافعي ينقل كلام شيخه وكيع؛ فبدلًا من أنْ يكونَ التأنيب واقعًا من الشافعي على نفسه، فإنّه واقعٌ من شيخه عليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى أية حال، فإنّ مضمون الجملة السابقة لم يُؤكَّد بأنّ؛ لعدم جزْم الشافعي بأنّ هذا المعنى ينسحب على كلّ عاصٍ لله، فربّما كان سوء الحفظ عنده علامةً من الله تعالى خصّه بها؛ ليبيّنَ له أنّه ارتكب ذنبًا، وليس شرطًا أنْ تنطبقَ هذه العلامة على كلِّ عاصٍ.

وممّا جاء فيه التأكيد بأنّ؛ مراعاةً لحال السامع الذي قد يعتريه بعض الشكّ قول الشافعي:

شهِدتُ بأنّ اللهَ لا ربَّ غيرُه وأشهد أنّ البعثَ حقٌّ وأخلص

فقد أكّدَ الشافعي كلتا الجملتين بأنّ؛ وذلك أنّ مضمون كلٍّ منهما يقتضي هذا التأكيد؛ فوحدانية الله تعالى ومسألة البعث يومَ القيامة، قضيّتان مؤكَّدتان عند الشافعي، ويمكن الجزم بهما دون أدنى شكٍّ في ذلك، ولكنّهما في الوقت نفسِه مَثارُ شكٍّ وإنكارٍ عند بعض الطوائف الملحِدة التي لا تؤمن بوحدانية الله، ولا تُقِرُّ بيوم البعث، فجاء هذا التأكيد؛ ليكونَ ردًّا على هذه الطوائف، وتقويةً لمضمون الجملتين السابقتين.

ويُلاحَظ أنّ الشافعي أتى بالفعلين شهِدَ وأشهَدُ، ولم يقلْ أقررْتُ وأُقِرُّ، مع أنّ هذا هو معناهما في السياق السابق؛ وسبب ذلك كما يرى الباحث أنّ وحدانية الله تعالى، ومسألة البعث يومَ القيامة من الأمور التي يجب أنْ يصدّقها الإنسان كما يصدّق ما يشاهده بعينيه.

النمط السابع: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (لكنّ)

ورد هذا النمط في ثمانية مواضع، موزّعة على خمس صور؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: لكنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (اسم موصول)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وليس اكتساب العلم يا نفسُ فاعلمي بميراث آباءٍ كرامٍ ولا صهر

ولكنّ فتى الفتيان مَنْ راح واغتدى ليطلبَ علمًا بالتجلّد والصبر[1]

(1) "الديوان"، ص 60.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: لكنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة اسميّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وداريْتُ كلَّ الناس لكنّ حاسدي مداراته عزّتْ وعزّ منالها[1]

الصورة الثالثة: لكنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

وما كنتُ أرضى من زماني بما ترى ولكنّني راضٍ بما حكَمَ الدهر[2]

الصورة الرابعة: لكنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

فلم أدَعِ الأنين لقلّ سقمي ولكنّي ضعُفْتُ عن الأنين[3]

الصورة الخامسة: لكنّ واسمها (اسم موصول) وخبرها (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

لو كان بالحيل الغنى لوجدتني بأجلّ أسباب السماء تعلّقي

لكنّ مَنْ رُزِقَ الحِجا حُرِمَ الغنى ضدّان مفترقان أيَّ تفرّق[4]

التحليل:

تحوّلت الجملة الاسميّة في هذا النمط بزيادة الحرف الناسخ **(لكنّ)**، ويختلف هذا الحرف عن بقيّة الحروف الناسخة في أنّه لا يكونُ في بداية جملة مستقلّة عن غيرها أبدًا، وإنّما يقعُ بين جملتين متغايرتين في المعنى؛ لتحقيق معنى معيّن، أي أنّه بمثابة أداةٍ للربط بين هاتين الجملتين.

([1]) "الديوان"، ص 97.

([2]) "الديوان"، ص 57.

([3]) "الديوان"، ص 121. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 32 البيت التاسع.

([4]) "الديوان"، ص 86.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أشار ابن يعيش في **(شرح المفصّل)** إلى ذلك قال: "لكنّ هي للاستدراك، توسّطها بيْن كلامَيْن متغايرَيْن نفيًا وإيجابًا، فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي؛ وذلك قولك: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا جاءني، وجاءني زيدٌ لكنّ عمرًا لم يجئ".[1]

وقد عرّف **المرادي** معنى الاستدراك في حديثه عن **لكنّ** بقوله: "ومعنى الاستدراك أنْ تنسب حكمًا لاسمها يخالفُ المحكوم عليه قبلها، كأنّك لمّا أخبرْتَ عن الأول بخبرٍ خِفْتَ أنْ يُتوهَّم من الثاني مثل ذلك فتداركْتَ بخبره إنْ سلبًا وإنْ إيجابًا؛ ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ أو مقدّر".[2]

وجاء في **(حاشية الصبّان)**: أنّها تفيد الاستدراك والتوكيد وليست مركّبة على الأصح، وقال الفرّاء: أصلها لكنْ أنْ فطُرِحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين".[3]

وقال **الكوفيون**: مركّبة من لا وإنْ والكاف الزائدة لا التشبيهيّة، وحُذِفت الهمزة تخفيفًا،[4] خلافًا **للبصريين** الذين قالوا: إنّها بسيطة.[5]

وقد لجأ الشافعي إلى أسلوب الاستدراك للتعبير عن بعض معانيه؛ ومن ذلك قوله:

وداريْتُ كلَّ الناس لكنّ حاسدي مداراتُه عزّتْ وعزَّ منالُها

يُلاحَظ أنّ ما ذكَرَه النحويون حول لكنّ في كلامهم السابق قد جاء ماثلًا في البيت؛ إذْ توسّطتْ لكنّ بين معنيين متغايرين، الأول هو مداراةُ كلّ الناس، والثاني هو صعوبةُ مداراة الحاسد، ويرى الباحث أنّ دخول لكنّ على الجملة الاسميّة السابقة يحقق للمتكلّم غايةً لا تتحقّق إلا بدخولها، فضلاً عن الأثر المعنوي المتمثّل بالاستدراك؛ فالجملة الاسميّة قبلَ دخول لكنّ

([1]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 79/8.

([2]) المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان. 1413هـ – 1992م. ص 615.

([3]) الصبّان، "**حاشية الصبّان**"، 423/1–424.

([4]) السابق، 424/1.

([5]) ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 321/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هي: **(حاسدي عزّتْ مداراته)**، وهي جملة خبريّة قد يتلقّاها السامع دون أنْ يكونَ لها كبيرُ أثرٍ في نفسه، ولمّا كان مضمون الجملة يتناول الحاسد وصعوبة التعامل معه، أراد الشافعي أنْ يشدَّ انتباه السامع له؛ فأتى بالجملة في سياق استدراك.

وممّا لا شكَّ فيه، أنّ الجملة إذا وقعَتْ بعد حرف استدراكٍ تكونُ عرضةً لاهتمام المتلقّي أكثرَ منها في حال مجيئها مستقلّةً؛ فإذا أردْتَ أنْ تخبرَ عن شخصٍ ما بأنّه بخيلٌ مثلاً، فإنّكَ إنْ قلتَ: هو بخيل، فلربّما تلقّاها السامع دون أنْ يكونَ لمضمونها وقْعٌ في نفسه، أمّا إنْ قلتَ: هو غنيٌّ لكنّه بخيل فليس من شكٍّ في أنّ السامع سيشعر بالانفعال تجاه ذلك الرجل البخيل.

وهذا ما أراده الشافعي في جملته السابقة؛ إذْ قصَدَ أنْ يستثيرَ مشاعر المتلقّين وانفعالاتهم تجاه الحاسد، فلا يكونُ في خَلَدِهم إلا التعجبُ من شأن الحاسد الذي اختَلَف عن سائر الناس في طَبْعه وأخلاقه.

النمط الثامن: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (ليت)

ورد هذا النمط في موضعين اثنين موزّعين على صورتين اثنتين؛ حسب ما يلي:

<u>الصورة الأولى:</u> ليت واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة اسميّة منسوخة)

<u>الصورة الثانية:</u> ليت واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة فعليّة)

وتمثّلتا في قول الشافعي:

<u>ليت السباعَ لنا كانت مجاورةً</u> <u>ولينا لا نرى</u> ممّا نرى أحدا[1]

التحليل:

تُعَدُّ **(ليت)** واحدة من الحروف الناسخة، تدخل على الجملة الاسميّة؛ فتنسخ عملَها ومعناها، جاء في **(معاني الحروف) للرمّاني (384هـ)** في حديثه عن ليت: "وهي من

(1) "الديوان"، ص 44.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحروف العوامل، وعلّتها في عملها كعلّة إنّ وأنّ، ومعناها التمنّي".[1] وذكَرَ صاحب **(الجنى الداني)** أنّها تكون في الممكن والمستحيل.[2]

وقد فصّل **فضل حسن عبّاس** في الحديث عن مجيئها في الممكن والمستحيل؛ قال في حدّه لمفهوم التمنّي: "التمنّي – إذن – طلبُ الشيء المحبوب، وقد يكون ممكنًا، وقد يكون مستحيلًا، فالنفس كثيرًا ما تطلبُ المستحيل؛ فإذا كان الشيء المتمنَّى ممكنًا فيجب أنْ لا يكونَ ممّا تتوقّعُه نفسُك؛ لأنّكَ إذا توقّعْتَهُ كان ترجّيًا، فإذا قلت: ليت لي دارًا، فينبغي أنْ لا تكونَ متوقّعًا لِما تتمنّاه؛ لقلّة ذات اليد، ولكثرة التكاليف، وغيرهما من الأسباب، وهذا أمرٌ ممكن غير مستحيل، لكنّ صعوبة تحقّقه تجعلكَ غيرَ متوقّعٍ له، أمّا إذا كانت الأسباب مهيأةً لكَ، وكنتَ تتوقّعُ الحصول على تكاليف هذه الدار، فإنّكَ تستعملُ (لعلّ)، فتقول: لعلّ لي دارًا".[3]

ولتوضيح أثرها في المعنى، نشرح الجملة الواقعة في صدْرِ البيت السابق وهي: **ليت السباعَ لنا كانت مجاورةً** فالجملة بأصلها التوليدي هي: **(السباعُ مجاورةٌ لنا)**، وهي على هذا النحو تدلّ على تحقّق حدَثِ المجاورة من السباع للناس، وهذا المعنى الذي دلّتْ عليه الجملة التوليديّة مخالفٌ للواقع الحقيقيّ الذي عليه الناس وعليه السباع؛ إذْ ليس ثمّة مجاورةٌ بين ما نُسِبتْ إليه المجاورة.

ولمّا كان مضمون الجملة التوليديّة ليس له واقعٌ يؤيّده، وهو في الوقت نفسِه مطلوبٌ عند الشافعي على سبيل التمنّي، قام بزيادة الحرف المعبِّر عمّا يريد، وبهذه الزيادة تغيَّرَ المعنى تمامًا؛ إذْ تحوّلت الجملة من صيغة الإخبار الذي يحتمل التصديق والتكذيب، إلى صيغة الإنشاء

([1]) الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، "**معاني الحروف**"، تحقيق: الدكتور عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1401هـ – 1981م. ص 113.

([2]) المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، ص 491.

([3])عباس، فضل حسن، "**البلاغة العربية فنونها وأفنانها (علم المعاني)**"، ط4، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان – الأردن، 1417هـ – 1997م. 156/1، 157.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطلبي؛ فصارت الجملة **(ليت السباعَ مجاورةٌ لنا)**، ولمّا كان الشافعي يتمنّى وقوع هذا الحدث في الزمن الماضي قبل الحاضر، قام بزيادة كان الدالّة على الماضي؛ فصارت الجملة **(ليت السباعَ لنا كانت مجاورة)**.

يرى المتأمّل في السياق الذي ورد فيه هذا التمنّي أنّ الشافعي يفضّل مجاورة السباع على مجاورة كثير من الناس في زمانه؛ لذلك ذَكَرَ في عجُزِ البيت قوله: (وليتنا لا نرى ممّا نرى أحدا).

وتعبير الشافعي عن مطلوباته السابقة بأسلوب التمنّي يدلّ على الحالة النفسيّة الصعبة التي كان يعانيها تجاه أبناء زمانه، وسبب هذا الصدود من أبناء الزمان، ربّما يرجع إلى اختلاف الأهداف والغايات عند كلٍّ من الشافعي وأبناء زمانه.

النمط التاسع: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (لعلّ)

ورد هذا النمط في ثلاثة مواضع، موزّعة على ثلاث صور؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: لعلّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة فعليّة)

وتمثّلتْ في قول الشافعي:

لم يبْقَ في الناس إلا المكْر والملق شوكٌ إذا لمسوا زهرٌ إذا رمقوا

فإنْ دعتـــكَ ضـــــرورات لعشـــرتهم فكن جحيمًا لعلّ الشوك يحترق[1]

الصورة الثانية: لعلّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (مصدر مؤوّل)

وتمثّلتْ في قول الشافعي:

أحبُّ الصالحين ولستُ منهم لعلّي أنْ أنالَ بهم شفاعة[2]

([1]) "الديوان"، ص 85.

([2]) "الديوان"، ص 74.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثالثة: لعلّ واسمها (اسم موصول) وخبرها (مصدر مؤوّل)

وتمثّلتْ بقول الشافعي:

لعلّ الذي يرجو فنائي ويدّعي به قبل موتي أنْ يكونَ هو الردي[1]

التحليل:

تحوّلت الجملة الاسميّة في النمط السابق بزيادة الحرف الناسخ **(لعلّ)**، وقد ذكَرَ النحْويون لهذا الحرف معانيَ عديدة؛ ومن ذلك ما جاء في كتاب **(المساعد على تسهيل الفوائد)**: "ولعلّ: للترجّي والإشفاق، ولا يُستعمل إلا في الممكن؛ فلا يقال: لعلّ الشباب يعود، والترجّي للمحبوب نحو: لعلّ الله يرحمنا، والإشفاق للمكروه نحو: لعلّ العدوّ يَقدُم، والتعليل أثبته الكسائي، وقال الأخفش في المعاني: لعلّه يتذكّر نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلّنا نتغدّى، والمعنى لنتغدّى، والاستفهام قاله الكوفيّون، وجعل المصنّف منه ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾".[2] **[عبس 3]**

ومن المعاني التي قيلت عن (لعلّ) أنّها تدلّ على الشك؛ جاء في **(لسان العرب)**: "قال الجوهري: لعلّ: كلمة شكّ، وأصلها علّ، واللام في أولها زائدة".[3]

ومن معانيها أيضًا التشبيه؛ جاء في كتاب **(الإتقان في علوم القرآن)**: "أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدّي عن أبي مالك قال: لعلّكم في القرآن بمعنى كي، غير آيةٍ في الشعراء ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾**[الشعراء 129]**، يعني كأنّكم تخلدون".[4]

([1]) "الديوان"، ص 48.

([2]) ابن عقيل، بهاء الدين، "**المساعد على تسهيل الفوائد**"، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق 1400هـ – 1980م. 306/1.

([3]) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، "**لسان العرب**"، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ – 1994م. 607/11.

([4]) السيوطي، جلال الدين، "**الإتقان في علوم القرآن**"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، 1407هـ – 1987م. 233/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومع تعدّد المعاني السابقة لــ (لعلّ)، فإنّ المعنى الذي شاع على ألسنة النحْويين، وتردّد في كتبهم كلِّها، هو معنى الترجّي والإشفاق، فلا تكادُ تَجِدُ كتابًا في النحو عرَضَ للحديث عن لعلّ إلا وأورد هذا المعنى بين طيّاته.[1]

ومن الجمل الاسميّة المحوّلة بزيادة (لعلّ) قول الشافعي:

لعلّ الذي يرجو فنائي ويدّعي به قبل موتي أنْ يكونَ هو الردي

فالأصل التوليدي الخالي من الزيادات في الجملة السابقة هو: (**الذي يرجو فنائي رديّ**)، وقد تكوّنت من المبتدأ المتمثّل بالاسم الموصول، ثمّ جملة الصلة، ثمّ الخبر، وهي جملة إخباريّة ليس في مضمونها غرابة؛ لأنّ الردى والهلاك أمرٌ محتوم على الناس كلِّهم، ولكنّ الشافعي في كلامه السابق أراد معنى الرجاء؛ فأدخل عنصر الزيادة (لعلّ)، فصارت الجملة (لعلّ الذي يرجو فنائي أنْ يكونَ رديًّا)، ويُلاحَظ دخول أنْ المصدريّة على خبر لعلّ، وهذا أمرٌ من مقتضيات لعلّ عندما تُحمَل على (عسى)؛ جاء في (**المقتضب**): "فإنْ قال قائلٌ في الشعر: لعلّ زيدًا أنْ يقوم جاز؛ لأنّ المصدر يدلّ على الفعل، فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب عسى".[2]

ولمّا أراد الشافعي أنْ يخصّ مَنْ يدعو عليه بالفناء بهذا الرجاء، أتى بضمير الفصل؛ فصارت الجملة لعلّ الذي يرجو فنائي أنْ يكونَ هو الرديّ.

([1]) يُنظَر: ابن الناظم، "**شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك**"، ص116. وابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 58/8. وابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 346/1. والأشموني، "**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، 136/1.

([2]) المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، "**المقتضب**"، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة 1415هـ – 1994م. 74/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط العاشر: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (كأنّ)

ورد هذا النمط في ستة مواضع، موزّعة على خمس صور؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: كأنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

ذبيحٌ بلا جرْمٍ كأنّ قميصَهُ صبيغٌ بماء الأرجوان خضيب[1]

الصورة الثانية: كأنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة فعليّة منفيّة)

وتمثّلت بقول الشافعي:

تحكّموا فاستطالوا في تحكّمهم عمّا قليلٍ كأنّ الأمرَ لم يكن[2]

الصورة الثالثة: كأنّ واسمها (مفرد معرفة) وخبرها (جملة منسوخة بليس)

وتمثّلتْ بقول الشافعي:

تنكّرت البلاد ومَنْ عليها كأنّ أناسها ليسوا بناس[3]

الصورة الرابعة: كأنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة فعليّة)

وتمثّلت بقول الشافعي:

أتاني عذرٌ منكَ في غير كنهه كأنّك عن برّي بذاك تحيد[4]

الصورة الخامسة: كأنّ واسمها (ضمير متّصل) وخبرها (جملة اسميّة منسوخة بكان)

وتمثّلت بقول الشافعي:

رأيتُكَ تكويني بميسم منّةٍ كأنّك كنتَ الأصلَ في يوم تكويني[5]

([1]) "الديوان"، ص 24.

([2]) "الديوان"، ص 117.

([3]) "الديوان"، ص 69.

([4]) "الديوان"، ص 45.

([5]) "الديوان"، ص 120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

تُعَدُّ **(كأنّ)** حرفًا من الحروف الناسخة للجملة الاسميّة، تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الأول وترفع الثاني، وقد اختلف النحويون في طبيعة تركيبها؛ "فذهب بعضهم إلى أنّها بسيطة؛ لأنّ التركيب خلاف الأصل، ومنهم أبو حيّان، وقال آخرون منهم الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين: إنّها مركّبة مِنْ أنّ وكاف التشبيه، وادّعى الخضراوي: أنّه لا خلافَ في أنّها مركّبةٌ من ذلك".[1]

وجاء في **(شرح المفصّل)**: "وأمّا كأنّ فحرفٌ معناه التشبيه، وهو مركّبٌ من كاف التشبيه وإنّ، فأصل قولك: كأنّ زيدًا الأسد، إنّ زيدًا كالأسد، فالكاف هنا تشبيه صريح وهي في موضع الخبر، تتعلّق بمحذوف تقديره: إنّ زيدًا كائنٌ كالأسد، ثمّ إنّهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عَقَدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدّموها إلى أوّلها؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلمّا أدخلوها على إنّ وجَبَ فتحها؛ لأنّ المكسورة لا يقع عليها حروف الجرّ، ولا تكون إلا أولاً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخّرة، فصار اللفظ كأنّ زيدًا أسد".[2]

ويميل الباحث إلى رأي أبي حيّان في اعتبار كأنّ بسيطة؛ وذلك لاعتبارين: الأول أنّه ليس ثَمّ دليل على أنّ أصل قولك: كأنّ زيدًا الأسد هو إنّ زيدًا كالأسد؛ وذلك أنّ هناك سياقاتٍ تُستخدَمُ فيها (كأنّ) لا يصحّ أنْ تُستخدَمَ فيها الكاف؛ فأنتَ تقول مثلاً: كأنّ زيدًا حاضرٌ، ولا يصحّ أنْ تقول: إنّ زيدًا كحاضر؛ لعدم استقامة المعنى.

أمّا الاعتبار الثاني، فأقول: ماذا قصَدَ النحْويون بقولهم: ثمّ إنّهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه...فقدموا الكاف؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه؟ هل يقصدون بالتشبيه، أداةَ التشبيه؟ إذا كان

([1]) يُنظَر: السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع**"، 152،151/2.

([2]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 81/8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا هو القصدَ، فما قيمة الاهتمام بالأداة وهي لا قيمةَ لها بغير سياقها الواردة فيه، وإذا كان قصْدُهم بعبارة "الاهتمام بالتشبيه"، المبالغةَ في التشبيه، فكان حريًّا بهم أنْ يُسقطوا الكاف بدلاً من تقديمها؛ لتصبحَ الجملة إنّ زيدًا أسدٌ، وهذا نوعٌ من التشبيه أُطلِقَ عليه التشبيهُ البليغُ، وهو يدلّ على المبالغة والاهتمام بالتشبيه.[1]

وعليه نقول: إنّ **(كأنّ)** أداة تشبيهٍ بسيطة وليست مركّبة، وهي تدلّ على المبالغة في التشبيه لا لأنّها جاءت متقدّمة، وإنّما لطبيعة المعنى الذي تُحْدثه في الجملة عندما تدخل عليها، وقد أشار **عبد القاهر الجرجاني** إلى أثرها المعنوي؛ قال: "نحو أنْ تقصدَ تشبيه الرجل بالأسد فتقول: زيدٌ كالأسد، ثمّ تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأنّ زيدًا الأسد، فتفيد تشبيهه أيضًا بالأسد، إلا أنّك تزيد في معنى تشبيهه به زيادةً لم تكنْ في الأول؛ وهي أنْ تجعلَه من فرْط شجاعته وقوّة قلبه وأنّه لا يروعه شيء بحيثُ لا يتميّز عن الأسد، ولا يقصّر عنه حتى يُتوهَّم أنّه أسدٌ في صورة آدميّ".[2]

ولمعرفة أثرها المعنويّ في الجملة نأخذ قول الشافعي:

تحكّموا فاستطالوا في تحكّمهم عمّا قليلٍ <u>كأنّ الأمرَ لم يكن</u>

يتحدّث الشافعي في هذا البيت عن الذين تولّوا شؤون العباد فظلموا وتجبّروا، ولكنّ تقلّبات الزمان لم تتركْهم على حالهم ولن تتركَ غيرهم؛ وذلك إمّا بالموت، وإمّا بتغيّر الأحوال، فيقول الشافعي معبّرًا عن ذلك: عمّا قليلٍ كأنّ الأمرَ لم يكن؛ أي أمر تحكّمهم وظلمهم للعباد.

ويُلاحَظ أنّ الجملة الاسميّة قد تحوّلت بزيادة الحرف الناسخ (كأنّ)، وقد كان لزيادته أثر في سلامة المعنى واستقامته؛ فالجملة قبل دخول (كأنّ) الأمر لم يكن، وهي جملة خبريّة تفيد

([1]) يُنظَر: علي الجارم ومصطفى أمين، "**البلاغة الواضحة**"، الدار المصريّة السعوديّة، 1425هـ – 2004م. ص 39 – 40.

([2]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 258.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نفي أنْ يكون ثَمّ تحكّم واستطالة في الحكم أساسًا، وهذا كلامٌ غير صحيح، ولكنّ الشافعي أراد أنْ يبيّنَ أنّ ما آل إليه المتحكّمون بالعباد أو ما سيؤولون إليه سيجعل حالهم كحال مَنْ لم يصل إلى الحكم أصلًا، ولم يكنْ له ولاية على أحد من العباد؛ فأدخل حرف التشبيه (كأنّ) تحقيقًا لهذا المعنى.

النمط الحادي عشر: الجملة الاسميّة المنسوخة بـــ (لا النافية للجنس)

ورد هذا النمط في عشرة مواضع، موزّعة على صورتين اثنتين؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: لا النافية للجنس واسمها (مفرد نكرة) وخبرها (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في تسعة مواضع منها:

يا مَنْ يعانقُ دنيا لا بقاءَ لها يمسي ويصبح في دنياه سفّارا[1]

الصورة الثانية: لا النافية للجنس واسمها (مفرد نكرة) وخبرها (مفرد مضاف)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

شهدتُ أنّ الله لا ربَّ غيرُه وأشهد أنّ البعث حقٌّ وأخلص[2]

التحليل:

لم يُدرِج النحْويون **(لا)** النافية للجنس مع الحروف الناسخة للجملة الاسميّة، وإنّما أفردوا لها بابًا مستقلًّا، وقد تناولها الباحث في سياق الحديث عن الحروف الناسخة؛ لأنّها تعمل عملها؛ إذ تدخل على الجملة الاسميّة فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، جاء في **(توضيح المقاصد والمسالك)** في الحديث عن لا النافية للجنس: "وإنّما تعمل عملَ إنّ بشروط: الأول أنْ يكونَ

([1]) "الديوان"، ص 55. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 81 البيت الخامس، ص 95 البيت الأول، ص 123 البيت الأول.

([2]) "الديوان"، ص 70.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اسمها نكرة، فلا تعمل في المعارف، الثاني أنْ يتّصلَ بها، فلو فُصِلَ بطل عملها، الثالث أنْ يُقصَدَ نفي الجنس على سبيل الاستغراق".[1]

وعلى الرغم من أنّ (لا) النافية للجنس تشترك مع (إنّ) في العمل، إلا أنّها تختلف عنها في أنّ مدخولها لا يكونُ إلا نكرة، وفي ذلك يقول **ابن عقيل (769هـ)**: "ولا يكونُ اسمها وخبرها إلا نكرة؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورَدَ من ذلك مؤوّل بنكرة؛ كقولهم: قضيّةٌ ولا أبا حسن لها، فالتقدير: ولا مسمّى بهذا الاسم لها، ويدلّ على أنّه معاملٌ معاملة النكرة، وصْفُه بالنكرة؛ كقولك: لا أبا حسن حلالًا لها، ولا يُفصَل بينها وبين اسمها، فإنْ فُصِلَ بينهما ألغيت؛ كقوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾".[2] **[الصافات 47]**

ولمّا كان هذا هو شأنَ لا النافية للجنس، كان لا بُدَّ من معرفة السياقات الجُمْليّة التي أدخل فيها الشافعي هذه الأداة، ومعرفة المعاني التي نفاها بواسطتها، والحكم عليها فيما إذا كانت تستحقّ أنْ تُنفى بهذه الأداة أم لا؛ ولتوضيح ذلك نأخذ قول الشافعي:

يا مَنْ يعانق دنيا لا بقاءَ لها يُمسي ويُصبح في دنياه سفّارا

فالأصل التوليدي الخالي من الزيادات للجملة الاسميّة السابقة هو: **(لها بقاء)**، وهذا المعنى كما هو معلوم يخالف حقيقة الدنيا الفانية، فكان لا بُدَّ من نفْي مضمون الجملة؛ كي يستقيمَ المعنى مع الواقع الحقيقي للدنيا؛ فزيدت لا النافية للجنس، وزيادة هذه الأداة على وجه التحديد دون سائر أدوات النفي يناسب المقام الذي ورَدَتْ فيه؛ فنفْيُ بقاء الدنيا يجب أنْ يكونَ

([1]) يُنظَر: المرادي المعروف بابن أمّ قاسم، "**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**"، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1422هـ – 2001م. القسم الأول 544/1 – 545.

([2]) ابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 6/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عامًّا وشاملًا لكلّ ما يتعلّق بها من أسباب الحياة؛ كالشمس، والقمر، والأرض، وغير ذلك من المظاهر التي تُستبقى بها الحياة.

ولمّا كانت أدوات النفي الأخرى قاصرةً عن نفْي هذه الأمور مجتمعةً، كانت لا النافية للجنس هي الأداةَ الوحيدةَ القادرةَ على ذلك؛ إذْ إنّها تنفي عموم الجنس، والجنس الذي يراد نفيُه في الجملة السابقة هو البقاء، وعموم الجنس هو كافّة الأسباب التي أوجدها الله تعالى لبقاء الحياة.

ولتأكيد ذلك المعنى أقول: إذا أخبرْتَ عن رجلٍ لا يملك مالاً بقولك: هو ليس له مال، فإنّ مضمون الجملة المنفيّة بليس يحتمل معنيين: الأول، ألا يكونَ له مالٌ على الإطلاق، والثاني، ألا يكونَ له مالٌ يُعتدُّ به، ويُذكَر بين الناس. أمّا قولك: هو لا مالَ له، فإنّ مضمون الجملة له مدلولٌ واحدٌ؛ وهو نفي جنس المال مطلقًا.

والناظر إلى السياق الآخر الذي وردت فيه (لا) النافية للجنس يَجِدُ أنّه في نفْي الربوبيّة عن غير الله وإثباتها لله وحده، وهذا المعنى يقتضي نفيًا على هذه الدرجة من الشمول والعموم، كما أنّ هذا المعنى لا يكونُ هو المقصودَ بالنفي إلا مع لا النافية للجنس؛ ولتوضيح ذلك نقول: إذا نفيتَ الربوبيّة باستخدام ليس مثلاً، وقلتَ: ليس هناك ربٌّ إلا الله، فإنّ مضمون الجملة يحتمل أنْ تنفيَ الربوبيّة عن غير الله وتُثبتها لله وحده، ويحتمل معنى آخرَ أيضًا؛ وهو نفْي الربوبيّة عن غير الله وإثباتها لله وحده مع اقتران ذلك بحدث معيّن يكون لله ولا يكون لغيره؛ كأنْ تقول: ليس هناك ربٌّ إلا الله يرزق العباد، وفي هذه الجملة إشارة إلى أنّ نفْيَ الربوبيّة ليس مقصودًا بذاته، وإنّما بالقدرة على رزق العباد، أمّا النفي بلا النافية للجنس فيُعَدُّ نفيًا لمعنى الربوبيّة على وجه الخصوص؛ فلا ربَّ ولا إلهَ إلا الله سواءٌ وُجِدَتْ قدرةٌ من غيره على رزق العباد أم لم تُوجَد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3- الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة الحروف غير العاملة

يناقش الباحث في هذا القسم الجمل الاسميّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني غير العاملة، وجاء موزّعًا على أربعة أنماط؛ بحسب الحرف الداخل على الجملة، وقد تنوّعت الصور الفرعيّة لكلّ نمط؛ بحسب الصورة التي أتى عليها المبتدأ والخبر، وقد وردت الجملة الاسميّة من هذا القسم في ثلاثةٍ وثلاثين موضعًا؛ على النحو الآتي:

النمط الأول: الجملة المحوّلة بزيادة (إنّما)

ورد هذا النمط في أربعة مواضع، موزّعة على ثلاث صور؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: إنّما والمبتدأ والخبر (اسم مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إنّما العلمُ بعيدٌ غورُه فخذوا من كلِّ فنٍّ أحسنه[1]

الصورة الثانية: إنّما والمبتدأ والخبر (مصدر مؤوّل)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ولم أحذر الدهر الخؤون فإنّما قصاراه أنْ يرمي بي الموت والفقرا[2]

الصورة الثالثة: إنّما والمبتدأ والخبر (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

يا ناظري بالكسوة البالية تحت ثيابي هممٌ عالية

وإنّما الناس بآدابهم والمال في كفّهم عارية[3]

([1]) "الديوان"، ص 127.

([2]) "الديوان"، ص 53.

([3]) "الديوان"، ص 130.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط الثاني: الجملة المحوّلة بزيادة (إلا المسبوقة بحرف نفي)

ورد هذا النمط في سبعة مواضع، موزّعة على أربع صور؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: ما والمبتدأ (معرفة) وإلا والخبر (اسم مفرد نكرة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

وما هي إلا جيفةٌ مستحيلة عليها كلابٌ همّهنّ اجتذابها[1]

الصورة الثانية: ما والمبتدأ (معرفة) وإلا والخبر (مصدر مؤوّل)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إذا سبّني نذلٌ تزايدتُ رفعةً وما العيبُ إلا أنْ أكونَ مسابه[2]

الصورة الثالثة: ما والمبتدأ (معرفة) وإلا والخبر (شبه جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

على كلِّ حالٍ أنت بالفضل آخذٌ وما الفضلُ إلا للذي يتفضّل[3]

الصورة الرابعة: ما والمبتدأ (نكرة) وإلا والخبر (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فإنّ اليسر يأتي بعد عسرٍ وما من شدّةٍ إلا تهونُ[4]

التحليل:

جمع الباحث بين النمطين السابقين بالتحليل، ولم يفردْ لكلٍّ منهما تحليلاً مستقلاً؛ لأنّ عناصر الزيادة في كليهما تُفيد معنى القصر.

([1]) "الديوان"، ص 27. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 59 البيت الخامس، ص 117 البيت السابع.

([2]) "الديوان"، ص 32.

([3]) "الديوان"، ص 94.

([4]) "الديوان"، ص 114.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويُعَدُّ أسلوب القصر واحدًا من الأساليب اللغويّة التي يلجأ إليها المتكلّم؛ من أجل تقوية المعنى وتأكيده، وقد أشار إلى ذلك **يوسف أبو العدوس** في حديثه عن الأغراض البلاغيّة للقصر؛ إذْ ذكَرَ من بينها "تمكين الكلام، وتقريره في الذهن".[1]

ولمّا كان هذا هو شأنَ أدوات القصر مع الجملة الداخلة عليها، كان لا بُدَّ من معرفة السياق أو المقام الذي جعَلَ المتكلّمَ يلجأ إلى استخدام هذا الأسلوب، وبعبارةٍ أخرى، معرفة المضمون الذي جعل المتكلّمَ ينتقل بالجملة من دائرة التوليد، إلى دائرة التحويل بزيادة أدوات القصر، وممّا جاء على ذلك المعنى قول الشافعي:

يا ناظري بالكسوة البالية تحت ثيابي هممٌ عالية

وإنّما الناس بآدابهم والمال في كفّهم عارية

تحوّلت الجملة الاسميّة السابقة بزيادة **(إنّما)**، وهي كما ذكَرَ النحوْيون تفيد معنى الحصر؛ جاء في **(الجنى الداني)**: "اشتهر في كلام المتأخّرين من أهل النحو أنّ (إنّما) للحصر... وقال ابن عطيّة: إنّما لفظٌ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيثُ وقع، ويصلح مع ذلك للحصر".[2]

وجاء في **(الكشّاف) للزمخشري (538هـ)**: "(إنّما) لقصر الحكم على شيء؛ كقولك: إنّما ينطق زيد، أو لقصر الشيء على حكم؛ كقولك: إنّما زيد كاتب، ومعنى (إنّما نحن مصلحون) أنّ صفة المصلحين خلُصتْ لهم، وتمحّضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد".[3]

([1]) أبو العدوس، يوسف، "**مدخل إلى البلاغة العربيّة**"، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمّان – الأردن، 1427هـ – 2007م. ص116.

([2]) المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، ص 395، 396.

([3]) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، "**تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**"، رتّبه وضبطه وصحّحه: محمد عبد السلام شاهين، ط5، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1429هـ – 2009م. 70/1.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتقدير الحصر في الجملة السابقة على معنى قولك: ما الناس إلا بآدابهم؛ أي إنّ الجوهر الحقيقي والأساس الذي تكمن فيه قيمة الناس، هو بمقدار ما لديهم من آداب، سواءٌ قصَدَ الشافعي بالآداب ما يتمتّع به الناس من أخلاق، أم قصَدَ بذلك ما يملكون من علوم ومعارف.

فقيمة كلِّ فرد من الناس كما يرى الشافعي مقصورة على هذه الصفة، وهذا المعنى لا يتأتّى إلا بزيادة أداة الحصر (إنّما)، فلو كانت الجملة على نحو: الناس بآدابهم لكان التمتّع بالآداب واحدًا من الأمور التي تُبرِز قيمة الناس، وعلى هذا يكون بإمكانك أنْ تذكرَ أمورًا أخرى مع هذه الصفة؛ فتقول: الناس بآدابهم، وبمظاهرهم، وبأموالهم وغير ذلك من المقاييس التي يتّخذها الناس معيارًا لتقدير بعضهم بعضًا.

وقد أشار **عبد القاهر الجرجاني** إلى الغرض الذي يؤتى بـــ (إنّما) من أجله؛ قال: "اعلم أنّ موضوع (إنّما) على أنْ تجيء لخبر لا يجهلُه المخاطَب، ولا يدفع صحّته، أو لما يُنزَّل هذه المنزلة، تفسير ذلك: أنّك تقول للرجل: إنّما هو أخوك، وإنّما هو صاحبك القديم، لا تقوله لمَنْ يجهل ذلك ويدفع صحّته، ولكنْ لمَنْ يعلمُه ويُقرُّ به، إلا أنّك تريد أنْ تنبّهه للذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصاحب".[1]فقد جعل الجرجاني (إنّما) أداةً للتنبيه.

وممّا جاء على هذا المعنى في ديوان الشافعي قوله:

إنّما العلمُ بعيدٌ غورُه فخذوا مِنْ كلِّ فنٍّ أحسنه

فالأصل التوليدي الخالي من الزيادات للجملة الاسميّة هو: **(العلم بعيدٌ غورُه)**، وهي جملة خبريّة لا يُنكِر السامع مضمونها؛ فليس من أحدٍ خاض غمار العلم، وأبحر في أعماقه إلا وترسّخ في ذهنه هذا المعنى، وكيف لا يكون ذلك وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ **[الإسراء 85]**

([1]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 330.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن هذا المنطلق، أتى الشافعي بإنّما؛ لتكونَ بمثابة تنبيهٍ لكلِّ إنسان غرّتْه نفسه، واعتقد بأنّه قد نال من العلم ما يكفيه عن السعي في طلبه.

ومن الجمل الاسميّة المحوّلة بزيادة أدوات الحصر، قول الشافعي:

فإنّ اليسر يأتي بعد عسرٍ وما من شدّةٍ إلا تهون

فالأصل التوليدي الخالي من الزيادات للجملة الاسميّة السابقة هو: **(الشدّة تهون)**، ويُلاحَظ أنّ مضمون الجملة يقتضي من المتكلّم إدخال بعض عناصر التوكيد؛ وذلك أنّ الإنسان إذا أصابته المحن والشدائد، وبلغتْ به مبلغًا عظيمًا، فلربّما راودتْه نفسه باليأس من الفرج؛ فيصاب بالجزع، وعدم الصبر على قضاء الله تعالى، وهذا ما أشار إليه الشافعي نفسه في أحد أبياته قائلاً:

ضاقتْ فلمّا استحكمتْ حلقاتها فُرِجَتْ وكنتُ أظنُّها لا تُفْرَجُ[1]

إذْ يُفهَمُ من البيت أنّه بَلَغَ به الضيق مبلغًا جعلَه يعتقد معه بأنّ الفرج بعيد، وأنّ المصيبة لن تزول.

ولمّا كان هذا حالَ الإنسان مع المصيبة، أراد الشافعي أنْ يؤكّدَ مضمون الجملة؛ فأتى بأداة القصر؛ فصارت الجملة **(ما شدّةٌ إلا تهون)**، ومع دخول أدوات القصر على الجملة تحوّل المبتدأ من حالة التعريف إلى حالة التنكير؛ ليدلّ بذلك على شمول الحكم لكلّ صورة من صور الشدّة، فالنكرة كما هو معلوم تدلّ على عموم، والمعرفة تدلّ على خصوص جاء في **(شرْح جمل الزجّاجي)**: "النكرة كلُّ ما عُلّق في أول أحواله على الشياع في مدلوله، والمعرفة كلُّ ما عُلّقَ في أول أحواله على أنْ يخصَّ مسمّاه".[2]

([1]) "الديوان"، ص 39.

([2]) الإشبيلي، ابن عصفور، "**شرْح جمل الزجّاجي**"، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، 1395هـ – 1975م. 134/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلو بقي المبتدأ على تعريفه، لربّما ظنّ السامع أنّ الحكم يخصُّ صورة معينة من صور الشدّة؛ فكان التنكير أبلغَ من التعريف في هذا المقام.

وليس هذا وحسب؛ إذْ أدخل على النكرة عنصرًا آخر من عناصر التأكيد؛ وهو "مِنْ" الزائدة، وهو حرفٌ يفيد توكيد العموم،[1] فصارت الجملة **(وما من شدّةٍ إلا تهون)**؛ ليدلّ بذلك على أنّ الشدائد والمصائب مهما تعاظمت وتفاقمت على الإنسان، فلا بُدَّ أنْ يتبَعَها الفرج؛ فتهونَ على صاحبها.

ومن ذلك أيضًا قول الشافعي:

وما هي إلا جيفةٌ مستحيلةٌ عليها كلابٌ همُّهنَّ اجتذابها

جاء هذا البيت في معرض الحديث عن الدنيا وحقيقتها التي قد تخفى على كثيرٍ من الناس، وجاءت الجملة الاسميّة فيه محوّلةً بزيادة أداة القصر وحرف النفي السابق لها؛ وذلك أنّ الأصل التوليدي لها هو: **(هي جيفة)**، وقد ذكرَ **الجرجاني** في كتابه **(دلائل الإعجاز)** الغرض الذي يلجأ المتكلّم من أجله إلى أسلوب الحصر بهذه الطريقة؛ قال: "وأمّا الخبر بالنفي والإثبات؛ نحو: (ما هذا إلا كذا)، و(إنْ هو إلا كذا)، فيكون للأمر ينكرُه المخاطَب، ويشكُّ فيه".[2]

وربّما كان مضمون الجملة السابقة؛ الذي هو وصْفُ الدنيا بأنّها جيفة لا قيمة لها، أمرٌ لا يُنكره المخاطَب، ولا يشكُّ فيه، ولكنّ غفلته عن حقيقة الدنيا، وشدّة تعلّقه بها، وإقباله عليها، جعلت الشافعي يُنزله منزلة المنكر؛ فأتى بأداة الحصر المسبوقة بحرف النفي ليدفعَ الشكّ والإنكار الذي قد يُحيط بمضمون الجملة.

([1]) يُنظَر: الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. 353/1.

([2]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص332.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط الثالث: الجملة المحوّلة بزيادة (ما النافية)

ورد هذا النمط في ستة عشر موضعًا، موزّعة على ثلاث صور؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: ما والمبتدأ والخبر (مفرد)

وردت هذه الصورة في خمسة مواضع منها:

قالوا: ترفّضتَ قلتُ: كلا ما الرفض ديني ولا اعتقادي[1]

الصورة الثانية: ما والمبتدأ والخبر (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فما كلُّ مَنْ تهواه يهواك قلبُه ولا كلُّ مَنْ صافيته لك قد صفا[2]

الصورة الثالثة: ما والخبر مقدّم والمبتدأ مؤخّر

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع منها:

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيبٌ سوانا[3]

النمط الرابع: الجملة المحوّلة بزيادة (لا النافية)

ورد هذا النمط في أربعة مواضع، موزّعة على صورتين اثنتين؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: لا والمبتدأ والخبر (اسم مفرد)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

ولا تظهرَنَّ الرأي مَنْ لا يريده فلا أنت محمودٌ ولا الرأي نافعُه[4]

([1]) "الديوان"، ص 51. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 32 البيت الثاني، ص 77 البيت السادس.

([2]) "الديوان"، ص 81.

([3]) "الديوان"، ص 112. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 17 البيت الثاني، ص 46 البيت الثامن، ص 50 البيت الثالث.

([4]) "الديوان"، ص 78.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: لا والمبتدأ والخبر (جملة فعليّة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

مع الهمّ يسران هوّنْ عليك فلا الهمّ يُجْدي ولا الاكتئاب[1]

وثمّة قسمٌ آخر من أقسام الجملة الاسميّة المحوّلة بزيادة حروف النفي، يتمثّل في الجمل التي دخل عليها حرف الاستفهام **(هل)** الذي أفاد معنى النفي في سياقه الذي ورد فيه، وقد وردت في موضعين اثنين، موزّعين على صورتين اثنتين؛ حسب ما يلي:

الصورة الأولى: هل والمبتدأ (نكرة) والخبر (اسم مفرد نكرة)

وتمثّلتْ بقول الشافعي:

أفادتني التجارب كلَّ عزٍّ وهل عزٌّ أعزُّ من القناعة[2]

الصورة الثانية: هل والمبتدأ (نكرة) والخبر (جملة فعليّة)

وتمثّلتْ بقول الشافعي:

وهل أحدٌ يصغي إلى عذْر كاذبٍ إذا قال لم يأبَ المقالَ قلوبُ[3]

التحليل:

جمع الباحث بين الأنماط السابقة في تحليلٍ واحدٍ؛ لأنّ عناصر الزيادة فيها ذاتُ دلالةٍ واحدة، وهي نفي مضمون الجملة. ويُقصد بالدلالة الواحدة، المعنى العام الذي تشترك فيه حروف النفي، بصرْف النظر عن المعاني الدقيقة لكلِّ حرف.

ومن ذلك قولُ الشافعي:

قالوا: ترفّضتَ قلتُ: كلا ما الرفض ديني ولا اعتقادي

([1]) "الديوان"، ص 30.

([2]) "الديوان"، ص 74.

([3]) "الديوان"، ص 25.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحوّلت الجملة الاسميّة السابقة بزيادة حرف النفي عليها، ولا يلجأ المتكلّم إلى نفْي مضمون الجملة إلا إذا كان غيره يعتقد إثبات هذا المضمون؛ فأنت تقول مثلاً: لم أرتكبْ خطأً، إذا كان غيرك يعتقد أنّك قد ارتكبْت خطأً، وفي ذلك يقول **ابن السرّاج:** "وقد تدخل على المبتدأ حروفٌ ليستْ من عوامل الأسماء، فلا تزيل المبتدأ عن حاله؛ كـــ (لام) الابتداء، وحروف الاستفهام، وأمّا، وما؛ إذا كانت نافية في لغة بني تميم، وأشباه ذلك، فتقول: أعمرو قائم، ولَبكر أخوك، وما زيد قائم، وأمّا بكر منطلق، فهذه الحروف إنّما تدخل على المبتدأ وخبره لمعانٍ فيها، ألا ترى أنّ قولك: عمرو منطلق، كان خبرًا موجبًا، فلمّا أدخلتَ عليه ما، صار نفيًا، وإنّما نفيتَ بما ما أوجبَه غيرُك".[1]

ولمّا كان القائلون في البيت السابق قد أثبتوا للشافعي الترفّض في الدين، وهو على خلاف ذلك، كان لا بُدَّ من نفْي مضمون الجملة؛ فأتى بما النافية؛ تحقيقًا لذلك.

وثمّة زيادةٌ أخرى دخَلَتْ على الجملة الاسميّة؛ تمثّلتْ بالاسم المعطوف على الخبر، وجاء منفيًّا؛ لأنّ العطف على المنفي يقتضي تكرار حرف النفي، وهذا ما أورده **الدكتور علي الحمد** في حديثه عن أحكام واو العطف؛ "إذْ بيّنَ أنّها تقترن بلا النافية إنْ سبقها نفْي، أو نهْي، ولم يُقصَد بها المعيّة".[2]

إذْ نفى الشافعي عن نفسه التديّن بدين الرافضيّة والاعتقاد به، وبما أنّ العطف في العربيّة يقتضي المغايرة، فهذا يعني أنّ زيادة المعطوف في الجملة السابقة أدّتْ إلى زيادة المعنى، وتكمن المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في أنّ نفي التديّن لا يعني نفي الاعتقاد؛ فقد يرفض الإنسان اتّباع دين ما، ولكنّه في قرارة نفسه معتقدٌ بصحّته اعتقادًا جازمًا،

([1]) ابن السرّاج، "**الأصول في النحو**"، 61/1.

([2]) الحمد، علي، الزعبي، يوسف، "**المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**"، ص350.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا ما كان من كفّار قريش؛ إذْ رفضوا اتّباع دين الإسلام مع اعتقادهم الجازم بصحّته، وبصدق مَنْ بلّغَهُ، ويؤكّد ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام 33] وقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل 14]

ولمّا كان هذا الاختلاف بين التديّن والاعتقاد، كان لا بُدَّ للشافعي من نفيهما معًا؛ ليدفعَ عن نفسه اتّباع الرافضيّة في ظاهره وباطنه.

ومن ذلك أيضًا، قول الشافعي:

أفادتني التجارب كلَّ عزٍّ وهل عزٌّ أعزُّ من القناعة

إذْ دَخَلَ حرف الاستفهام **(هل)** على الجملة الاسميّة، فنقلَها من دائرة الإخبار إلى دائرة الإنشاء، وقد جاء الاستفهام في هذا السياق دالاً على النفي؛ إذ المعنى: لا عِزَّ أعزُّ من القناعة، أو ليس عِزٌّ أعزَّ من القناعة، وقد ذكَرَ **فضل حسن عبّاس** معنى النفْي في حديثه عن الأغراض البلاغيّة التي يخرجُ إليها الاستفهام، واستشهد عليه بقول الشاعر:

هل الدهر إلا ساعةٌ ثمّ تنقضي بما كان فيها من بلاء ومن خفض

وكذلك قولك للمتكبّر: هل أنتَ إلا نطفةٌ مذرة، وجيفة قذرة؟[1]

وزيادة حرف الاستفهام على الجملة أبلغُ في تقوية مضمونها وتأكيده لدى المتلقّي، من الجملة في حال تجرّدها من حروف الزيادة؛ فالمعنى الذي أراد الشافعي أنْ يبيّنه هو: القناعة أعزُّ عزّ، وهذا الكلام على هذا النحو يعطي للمتلقّي خيارًا في أنْ يصدقَ، أو يكذّب، فأراد الشافعي أنْ يضعَ المتلقّي في حالة إقرارٍ لمضمون الجملة؛ فأدخل حرف الاستفهام **(هل)** لتصبحَ الجملة إنشائيّة في ظاهرها، خبريّةً في باطنها.

([1]) عباس، فضل حسن، "**البلاغة العربيّة فنونها وأفنانها (علم المعاني)**"، ص201.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وربّما يسأل سائل: لماذا لم يأتِ الشافعي بالنفي المباشر بدلاً من الاستفهام الذي أفاد معنى النفي؟

وفي ذلك يقول **فضل حسن عبّاس** في تفريقه بين الاستفهام الاستنكاري، والنفي الصريح: "وفائدةٌ أخرى للاستفهام الاستنكاري وميزة على النفي الصريح، هي أنّ المتكلّم عندما يلقي كلامه بصيغة الاستفهام، فإنّ ذلك يدلّ على الثقة التي تملأ نفسه؛ لأنّه يلقي كلامه وهو يُدرك أنّه لو كان في كلامه أدنى ريب، لردّه عليه قائله جوابًا على استفهامه".[1]

وهكذا، فإنّ تعبير الشافعي عن مضمون الجملة بأسلوب الاستفهام، يدلّ على ثقته بما يقول، وأنّ السامع لا يملك إلا أنْ يصدّقَ كلامه، كما أنّ أسلوب الاستفهام في الجملة السابقة يدلّ على أنّ قبول مضمونها أمرٌ بَدَهيّ، وأنّ رفضه يُعَدُّ خروجًا عن المألوف، أمّا النفي المباشر، فإنّه يعطي للسامع حريّة القبول والرفض، وهذا ما لا يريده الشافعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1)عباس، فضل حسن، المصدر نفسه، ص 199.

المبحث الثاني

الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة

يتناول الباحث في هذا القسم الجملة الفعليّة التي خَرَجَتْ عن أصلها التوليدي بفعْل زيادةٍ طرأت على مبناها، وهذه الزيادة قد تكون ناشئةً من دخول أحد حروف المعاني على الجملة، أو دخول عناصرَ أخرى، كالجارّ والمجرور، والتوابع، وسائرِ المنصوبات من غير المفعول به؛ إنْ كان الفعل متعدّيًا في أصْل وضْعه، أمّا إذا كان الفعل قد تعدّى إلى المفعول به بسبب زيادةٍ طرأتْ على مبناهُ، فهذه الزيادة من وجهة نظر الدراسة تنقل الجملة من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل.

وبناءً على ذلك، فإنّ الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة في هذا المبحث تضمّ كلَّ جملةٍ مكوّنةٍ من فعلٍ لازمٍ وفاعل، وما تلاهما من متمّمات أخرى، أو سبقهما من حروف المعاني، كما تضمّ كلّ جملةٍ مكوّنةٍ من فعلٍ متعدٍّ في أصْل وضْعه وفاعلٍ ومفعولٍ به، وما جاء بعد هذه المكوّنات من متمّمات، أو سبقها من حروف المعاني، وكذلك كلّ جملةٍ يتعدّى فيها الفعل بأصْل وضْعه إلى مفعولين اثنين، ولم تقتصر على الفعل والفاعل والمفعولين، وإنّما جاءت مصحوبةً بعناصرَ أخرى، كما تضمّ كلَّ جملةٍ تعدّى فيها الفعل إلى المفعول به؛ بسبب زيادةٍ طرأت على مبناه.

ولمّا كانت الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة على هذا القدْر من التشعّب والاتّساع، ارتأى الباحث أنْ يقسّمها إلى أربعة أقسام: تناول القسم الأول الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات وحدها، وتناول القسم الثاني الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني وحدها، وتناول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الثالث الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات وحروف المعاني معًا، أمّا القسم الرابع فتناول الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادةٍ طرأتْ على بنية الفعل أدّتْ إلى زيادةٍ في بنية الجملة.

وثَمَّ ملاحظةٌ هامّةٌ تتعلّق بالأنماط الرئيسة وصورها الفرعيّة؛ وتتمثّل في أنّ ترتيب العناصر المكوّنة لبعض الأنماط الرئيسة ليس مقصودًا بحدِّ ذاته؛ فقد تَجِدُ نمطًا رئيسًا جاء على صورة **(الفعل والفاعل والمفعول به والتتمّة)**، وتَجِدُ في طيّات هذا النمط صورةً فرعيّةً تقدّمتْ فيها التتمّة على الفاعل أو المفعول به مثلاً، فهذه الصورة من وجهة نظر الدراسة تشكّل جزءًا من شواهد النمط الرئيس السابق، وليست نمطًا رئيسًا مستقلاً؛ والسبب في ذلك أنّ تركيز الباحث في هذا الفصل منصبٌّ على الأثر المعنوي المتأتّي من الزيادة على الجملة، بصرْف النظر عن موقعها فيها، أمّا الأثر المعنوي المتأتّي من التقديم والتأخير، فمكانه الفصلُ الأول من هذه الدراسة.

وقد وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة في ديوان الشافعي في مئتين وثمانين موضعًا، موزّعة بين الماضي، والمضارع، والأمر؛ على النحو التالي:

1- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات

وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات في ديوان الشافعي في مئةٍ وخمسةٍ وخمسين موضعًا، موزّعة بين الماضي والمضارع والأمر؛ وذلك حسب الأنماط والصور الآتية:

النمط الأول: فعل لازم وفاعل ومتمّم

ورد هذا النمط في سبعةٍ وخمسين موضعًا؛ حسب الصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> فعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في ستةٍ وأربعين موضعًا منها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَرِض الحبيبُ فعدْتُه فمرِضتُ من حَذَري عليه[1]

ومن المضارع قوله:

ما للطبيب يموتُ بالدّاء الذي قد كان يبرئ مثلَهُ فيما مضى[2]

ومن الأمر قوله:

وأحسنْ إلى الأحرار تملكْ رقابهم فخيرُ تجارات الكرام اكتسابها[3]

الصورة الثانية: فعل لازم وفاعل وحال

وردت هذه الصورة في خمسةِ مواضع منها:

مضى الناس طرًّا وبادوا سوى أراذلَ عنهم تجلُّ الكلاب[4]

ومن المضارع قوله:

تعلّم ما استطعتَ تكنْ أميرًا ولا تكُ جاهلاً تبقى أسيرا[5]

الصورة الثالثة: فعل لازم وفاعل وصفة

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

سيُفتَحُ بابٌ إذا سُدَّ بابٌ نعم وتهونُ الأمورُ الصعاب[6]

([1]) "الديوان"، ص129. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 24 البيت السابع، ص 86 البيت الرابع، ص 121 البيت الثاني عشر.

([2]) "الديوان"، ص 20. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 61 البيت الثاني، ص 98 البيت الثامن، ص 108 البيت الأول.

([3]) "الديوان"، ص 27. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 29 البيت الثاني، ص 37 البيت الخامس، 108 البيت التاسع.

([4]) "الديوان"، ص 31. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 105 البيت الخامس.

([5]) "الديوان"، ص 55.

([6]) "الديوان"، ص 30.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الرابعة: فعل لازم وفاعل وظرف أو ما ينوب منابه

وردت هذه الصورة في ثلاثةِ مواضعَ منها:

دَعِ الأيامَ تغدِرُ كلَّ حين ولا يغني عن الموت الدواءُ[1]

الصورة الخامسة: فعل لازم وفاعل ومفعول مطلق

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أرى الشيبَ مُذْ جاوزْتُ خمسين حقبةً يدِبُّ دبيبَ الفجر في غسق الظلم[2]

الصورة السادسة: فعل لازم وفاعل وتمييز

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

دَعِ الأيامَ تفعلُ ما تشاءُ وطِبْ نفسًا بما حكَمَ القضاءُ[3]

التحليل:

لم تقتصر الجملة الفعليّة في التراكيب السابقة على الفعل اللازم وفاعلِه، وإنّما جاءت متبوعةً بعناصرَ أخرى، كان لها أثرٌ بارزٌ في التعبير عن مراد المتكلّم، وإظهار المعنى على النحو الذي يرتضيه، ومن ذلك قول الشافعي:

مرِضَ الحبيبُ فعدتُهُ فمرِضْتُ من حذري عليه

تحوّلت الجملة الفعليّة السابقة بزيادة الجارّ والمجرور، وكان بالإمكان الاكتفاء بالجملة التوليديّة المكوّنة من الفعل اللازم وفاعله، دون أي إخلال بقواعد التركيب الجمْلي، أو المعنى العام للجملة، غير أنّ هذه الزيادة تحقّق للشافعي معنًى جديدًا لا تحقّقه الجملة بصورتها التوليديّة.

([1]) "الديوان"، ص 18.

([2]) "الديوان"، ص 108.

([3]) "الديوان"، ص 17.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وعليه، فإنّ الجملة الفعليّة المحوّلة تضمّ معنيين: الأول مرَضُ الشافعي؛ وهو المعنى الرئيس الذي دلّتْ عليه الجملة قبل الزيادة، والثاني علّة المرض؛ وهو المعنى المتأتّي من زيادة الجارّ والمجرور، وقد ذَكَرَ النحْويون معنى التعليل من بين المعاني التي يفيدها حرف الجرّ مِنْ.[1]

وذِكْرُ الشافعي لعلّةِ مرضِهِ يدلّ على اهتمامه بها أكثرَ من اهتمامه بالمرض نفسِه؛ وسبب هذا الاهتمام يرجعُ إلى أنّ العلّة التي ذَكَرَها تَكشِفُ عن مشاعره الصادقة، وحبّه الشديد لصديقه، إلى درجةٍ جعلتْ خوفَهُ وحذرَهُ عليه سببًا في إصابته بالمرض، وكأنّ الشافعي في كلامه يريد أنْ يجلّيَ لنا صورةً من صور الحبّ الصادق النقيّ البعيد عن المصالح الشخصيّة، وهي صورةٌ قلّ نظيرها؛ إذْ ينتقلُ فيها الصديق من حالٍ إلى حال؛ بتأثيرٍ من أحوال صديقه، وهذا المعنى لا يتأتّى إلا بزيادة الجارّ والمجرور؛ إذْ لو قال: مثلاً: مرِضَ الحبيبُ فمرِضْتُ، لاحتمل التركيب أنْ يكونَ مرضُه تاليًا لمرض الحبيب مباشرةً، وليس شرطًا أنْ يكون مرضُ الحبيب علّةً لمرضه، وهذا المعنى مخالفٌ لما أراده الشافعي في البيت السابق.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

دَعِ الأيامَ <u>تَغْدِرُ كلَّ حين</u> ولا يغني عن الموت الدواءُ

إذْ تحوّلت الجملة الفعليّة المضارعة بزيادة النائب عن ظرف الزمان؛ مثلاً بكلمة **(كلّ)** المضافة إلى الظرف، وأصلها التوليدي هو: **(تَغْدِرُ الأيام)**، ولمّا ذُكِرَت الأيام باعتبارها مفعولاً به لفعل الأمر، استَبدلَ بها الشافعي ضميرًا مستترًا فصارت الجملة بعد الزيادة (تَغْدِرُ كلَّ حين)، والجملة على هذه الصورة تضمّ معنيين اثنين: الأول هو وصْفُ الدنيا بالغدر، والثاني

([1]) يُنظَر: ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 350/1. والمرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، ص 310.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هو وقتُ الغدر وزمانُه، ويُلاحَظ أنّ الشافعي لم يذكر الزمن بلفظةٍ مباشرة من ألفاظ الزمان، وإنّما أتى بلفظةٍ تنوب عن الزمان، واختارها لفظةً دالةً على الشمول؛ ليجعلَ صفة الغدر في الأيام دائمةً في كلّ الأزمان، ولو قال: تَغْدِرُ حينًا أو زمنًا أو غير ذلك من ألفاظ الزمان، لحصَرَ الغدر في الزمن المذكور، وهذا لا يتوافقُ مع حقيقة الدنيا.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

سيُفتَحُ بابٌ إذا سُدَّ باب نعم وتهون الأمور الصعاب

تكوّنت الجملة الفعليّة من الفعل اللازم، وفاعله الظاهر، بالإضافة إلى صفة الفاعل، والصفة أو النعت كما ذكَرَ **السيوطي** "تابعٌ مكمّلٌ لمتبوعه؛ لدلالته على معنًى فيه، أو في متعلّقٍ به".[1]

يُستَنتَجُ من هذا التعريف أنّ النعتَ عنصرٌ من العناصر المكمّلة للجملة، وليس ركنًا أساسًا فيها، وإنْ كان في بعض السياقات لا يمكن الاستغناء عنه لإتمام المعنى. وذكَرَ النحْويون أغراضًا معنويّةً كثيرة يؤتى بالنعت لأجلها، ومنها: التخصيص، والمدح، والذمّ، والتوكيد، وغير ذلك من المعاني.[2]

ويرى الباحث أنّ المعنى المستفاد من النعت في الجملة السابقة هو التأكيد. وقد ذكَرَ **ابن يعيش** في شرْحِهِ توضيحًا لهذا المعنى قال: "وقد تجيء الصفة للتأكيد؛ نحو قولهم: أمس الدابر، وأمس لا يكونُ إلا دابرًا، والميت العابر، والميت لا يكونُ إلا عابرًا، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[**النساء 171**]، ومعنى التأكيد هنا أنّ مدلول الصفة استُفيدَ ممّا في

([1]) السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع**"، 171/5.

([2]) يُنظَر: ابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 191/3 – 192. والسيوطي، "**همع الهوامع**"، 171/5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموصوف، فصار ذِكْرُه في الصفة كالتكرار".[1] غير أنّ مدلول الصفة في الجملة السابقة لم يُستفَدْ من الموصوف، وإنّما استُفيد من الحكم الذي نُسِبَ إلى الموصوف؛ إذْ إنّكَ لا تقول: يهون الأمر، إلا إذا كان قبل ذلك صعبًا، ولو كان هيّنًا سهلاً ما كان لقولكَ السابق غرضٌ.

وبناءً على ذلك، فإنّ كلام الشافعي السابق يتمّ معناهُ بقوله: وتهون الأمور، ولكنّه جاء بصفة الفاعل من باب تأكيد المعنى، وتثبيته في ذهْن المتلقّي؛ لأنّ قوله "تهون" يقتضي أنْ تكونَ الأمور صعبةً.

ومن شواهد الجمل الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات قوله:

وأحسنْ إلى الأحرار تملكْ رقابهم فخيرُ تجارات الكرام اكتسابها

تحوّلت الجملة السابقة بزيادة الجارّ والمجرور بعد الفاعل المستتر، وكما هو معلومٌ فإنّ ما يُقال عن الجار والمجرور عند دخوله على الجملة أنّه يقيّد الحكمَ، وينقله من دائرة العموم إلى دائرةِ الأقلِّ عمومًا، دون أنْ يكونَ ثَمَّ تعمّقٌ في المعنى الذي يؤدّيه في الجملة.

ويرى الباحث في هذا المقام أنّ تقييدَ الجملة السابقة بالجار والمجرور يؤدّي ملمحًا دلاليًّا؛ ولتوضيح ذلك أقول: لو جاء الفعل السابق مجرّدًا من القيود، لكان الأمر من الشافعي مركَّزًا على إيجاد حدث الإحسان وحسب، ولكان تنفيذ الأمر يتحقّق بالإحسان إلى الأحرار وغير الأحرار، ومعنى ذلك أنّ المأمورَ بالإحسان لم يسبقْ له أنْ أحسنَ قطُّ، أمّا تقييد الفعل بالجارّ والمجرور، فيحتملُ المعنى السابق، ويحتملُ أنْ يكونَ المأمور بالإحسان قد سَبَقَ له أنْ أحسنَ من قبلُ، فجاء الأمر من الشافعي؛ ليوجّهَ هذا الإحسان توجيهًا سليمًا يعود على صاحبه بالنفْع.

([1]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 48/3.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ويَستشْهِدُ الباحث على كلامه السابق بقوله تعالى على لسان قوم موسى عليه السلام: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾[القصص 77]؛ إذْ تتضمّنُ الآية الكريمة أمرًا بالإحسان موجَّهًا من قوم موسى إلى قارون، الذي آتاهُ الله تعالى كنوزًا وأموالاً كثيرة، ولكنّه بخِلَ بها، ومنَعَ الخيرَ عن غيره، ويُلاحَظ أنّ الأمر بالإحسان جاء مجرّدًا من القيود؛ ذلك أنّ المأمور؛ وهو قارون لم يُحسنْ إلى أحد قطُّ، وكأنّهم بأمْرهم هذا يكتفون منه بأنْ يريَهم من نفسه إحسانًا، ولو كان في غير مكانه.

وبناءً على ما سبق، فإنّ زيادة الجارّ والمجرور في الجملة السابقة قد أدّتْ إلى زيادة المعنى وتوسعته.

النمط الثاني: فعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به ومتمّم

ورد هذا النمط في اثنين وسبعين موضعًا؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في واحدٍ وخمسين موضعًا منها:

إنّي اطّلعْتُ فلم أجدْ لي صاحبًا أصحبهُ في الدهر ولا في غيره

فتركْتُ أسفلهم لكثرة شرّه وتركْتُ أعلاهم لقلّة خيره[1]

ومن المضارع قوله:

ومتعب العيس مرتاحٍ إلى بلدٍ والموت يطلبه في ذلك البلد[2]

([1]) "الديوان"، ص 63. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 47 البيت السابع، ص70 البيت السابع، ص 122 البيت الخامس.

([2]) "الديوان"، ص 47. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 37 البيت الرابع، ص 49 البيت الخامس، ص60 البيت الخامس، ص 63 البيت الثالث عشر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الأمر قوله:

العلم صيدٌ والكتابةُ قيْدُه قيّدْ صيودَكَ بالحبال الواثقة[1]

الصورة الثانية: فعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وحال

وردت هذه الصورة في اثني عشرَ موضعًا منها:

أكَلَ العقابُ بقوّةٍ جيفَ الفلا وجنى الذبابُ الشهدَ وهو ضعيف[2]

ومن المضارع قوله:

وليس الذئبُ يأكلُ لحم ذئبٍ ويأكلُ بعضُنا بعضًا عَيانا[3]

الصورة الثالثة: فعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وظرف

وردت هذه الصورة في خمسة مواضعَ منها:

وا حسرةً للفتى ساعةً يعيشُها بعدَ أودّائه[4]

ومن الأمر قوله:

وميّزْ كلامكَ قبلَ الكلام فإنَّ لكلّ كلامٍ جواب[5]

الصورة الرابعة: فعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وصفة

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

يا مَنْ يعانق دنيا لا بقاءَ لها يمسي ويصبح في دنياهُ سفّارا[1]

([1]) "الديوان"، ص 83. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 63 البيت الثاني عشر، ص 100 البيت التاسع، ص 106 البيت التاسع.

([2]) "الديوان"، ص 82. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 69 البيت الثاني، ص 105 البيت الخامس.

([3]) "الديوان"، ص 112. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 54 البيت الأول، ص 81 البيت الخامس.

([4]) "الديوان"، ص 19.

([5]) "الديوان"، ص 31.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الأمر قوله:

تبيّنْ زمانكَ ذا واقتصدْ فإنَّ زمانكَ هذا عذاب[2]

الصورة الخامسة: فعل متعدٍّ وفاعل وضمير مؤكِّد ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ما حكَّ جلدَكَ مثلُ ظفرك فتولَّ أنت جميعَ أمرك[3]

التحليل:

لم تقتصر الجملة الفعليّة في التراكيب السابقة على الفعل، والفاعل، والمفعول به، وإنّما جاءت متبوعةً بعناصرَ متمّمةٍ للمعنى. ولتوضيح الأثر المعنوي الذي أحدثتْه في الجملة نأخذ قول الشافعي:

فتركْتُ أسفلَهُم لكثْرة شرّه وتركْتُ أعلاهم لقلّة خيره

ذَكَرَ الشافعي هذا البيت في سياق التحذير من مسايرة الزمان وأهله؛ وذلك أنّه خالَطَ الناس وعايَشَهُم، فوَجَدَ فيهم ما يدعو إلى عُزْلته عنهم.

واشتمل البيت على جملتَيْن فعليَّتَيْن محوّلتَيْن بزيادة الجارّ والمجرور بعد المفعول به، وقد قدّمت هذه الزيادة معنى إضافيًّا إلى كلتا الجملتين، فضلاً عن المعنى الذي تؤدّيانه؛ ولتوضيح ذلك أقول: إنّ المعنى الرئيس الذي تتضمّنه الجملتان هو حَدَثُ الترْك الواقع على الناس، أمّا المعنى الإضافي المتأتّي من الزيادة فهو بيان علّة الترْك، ويُستفاد هذا المعنى من

([1]) "الديوان"، ص 55.

([2]) "الديوان"، ص 31.

([3]) "الديوان"، ص 91.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللام الجارّة، وقد ذَكَرَه ابن هشام من بين المعاني التي يُفيدها هذا الحرف، واستَشْهدَ عليه بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[**العاديات 8**]؛ أي وإنّه من أجل حبّ المال لبخيل.[1]

ويرى الباحث أنّ ذِكْرَ الشافعي لعلّة الحدث، إنّما هو لدفْع ما قد يكون من سوء الظنّ الذي ربّما يُواجَه به مِنْ قِبَل الناس؛ فقد يظنّ بعضهم أنّه ترَكَ الناس تعاليًا عليهم، واحتقارًا لشأنهم، أو غير ذلك من الأسباب التي يُمليها عليهم سوءُ ظنّهم؛ لذلك لم يقتصر الشافعي على الأركان الرئيسة للجملة، وإنّما أتى بالجارّ والمجرور؛ ليَظْهَرَ معنى الجملة بالصورة التي يريدها.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

ومتعب العيس مرتاحٍ إلى بلدٍ والموت <u>يطلبه في ذلك البلد</u>

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة الجارّ والمجرور، وأصلها التوليدي هو: (**يطلب الموت أحدًا**)، ثمّ قُدِّم الفاعل على سبيل الابتداء به فصارت: (الموت يطلبُ أحدًا)، ولمّا ذكَرَ الشافعي في صدر البيت وصفًا لهذا الأحد، لجأ إلى ضمير الغائب؛ تجنّبًا للتكرار فصارت: (الموت يطلبُه)، ويُلاحَظ أنّ الجملة قبل زيادة الجارّ والمجرور تامّة المعنى في سياقها الذي وردت فيه، ولكنّها في الوقت نفسه لا تعبّر عن معنى جديد؛ إذْ لا فائدةَ في إخبارِكَ بأنّ أحدًا من الناس يطلبه الموت؛ لأنّ ذلك أمرٌ يعلمه جميعُ الناس ويؤمنون به على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم؛ لذلك لجأ الشافعي إلى تقييد الجملة بزيادة الجارّ والمجرور؛ ليصبحَ معناها ذا قيمة، وذا أثرٍ في نفس المتلقّي.

([1]) يُنظَر: الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 234/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتجلّى ذلك في أنّ الجارّ والمجرور قد بيّن المكان الذي يقع فيه الحدث، وذكْرُ الشافعي لمكان الموت ينسجم مع ذكْره للمكان في صدْر البيت، وكأنّه يقول: ربّما يهاجرُ الإنسان من بلدٍ إلى بلدٍ آخر؛ طلبًا للراحة ورغد العيش دون أنْ يعلمَ بأنّ ذلك البلدَ هو مكانُ أجله وموته.

من هنا، تتبيّن لنا قيمة الجارّ والمجرور في الجملة السابقة؛ إذْ إنّه يُضفي عليها قيمةً معنويّة، ويجعلها صالحةً لأنْ تكونَ خبرًا يتلقّاه السامع ويتأثّر فيه، وينفعلُ معه.

ومن التراكيب الجمْليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات، قولُ الشافعي:

وليس الذئب يأكلُ لحم ذئبٍ ويأكلُ بعضُنا بعضًا عَيانا

لم تقتصر الجملة الفعليّة السابقة على الأركان الرئيسة فيها، وإنّما ضمّت عنصرًا آخرَ يُعَدُّ من متمّمات الجملة وفضلاتها؛ ألا وهو الحال، وهو اسمٌ منصوب يُؤتى به لبيان الهيئة؛ نحو: (جاء زيدٌ ضاحكًا)، فإنّه لو لم تُذكَرْ "ضاحكًا" لكانت هيئة زيد وقت المجيء مبهمةً، أو يُؤتى به للتوكيد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ **[النساء 79]**، فمعلومٌ من قوله: "أرسلناك" أنّه رسول، لكنّه أكّد بذكْر الرسول،[1] وقد أطلق النحْويون على هذه الحال الحالَ المؤسِّسة؛ وذلك لأنّها تؤسِّسُ معنى جديدًا عند ذكْرها.[2]

ولا يخفى على القارئ أنّ الحال المذكورة في الجملة السابقة حالٌ مؤسِّسة تبيّن هيئة صاحبها، ويرى الباحث أنّ صاحبها ممثَّلٌ بالفاعل والمفعول به كليهما، وليس مقصورًا على أحدهما؛ وذلك أنّ الشافعي جعل الفاعل والمفعول به مشتركين في إيجاد الحدث؛ فكلّ واحدٍ من الناس يأكلُ لحم أخيه عَيانًا، ويؤكَلُ لحمُه من قِبَلِ غيره عَيانًا أيضًا، فهو آكلٌ ومأكولٌ في الوقت نفسه.

([1]) يُنظَر: الإشبيلي، ابن عصفور، "**شرح جمل الزجّاجي**"، 326/1.

([2]) يُنظَر: الأزهري، خالد بن عبد الله، "**التصريح بمضمون التوضيح**"، 569/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبناءً على ما سبق، فإنّ الجملة الفعليّة السابقة ضمّت معنيين اثنين: الأول هو الإخبار بأنّ الناس يأكلُ بعضُهم بعضًا من خلال الغيبة والنميمة، والثاني هو الإخبار بكيفيّة أكْلِهم بعضَهم.

يرى الباحث أنّ إتيان الشافعي بالمعنى المستفاد من الحال، إنّما هو تعبيرٌ عن إنكاره للفعل، وشدّة عتْبه على الناس، وكأنّه يقول: ليتنا اكتفينا بهذا الفعل على قُبْحِه، ولكنّنا جمعنا معه المجاهرة والعَيان فيه.

ومن ذلك أيضًا قوله:

وميّزْ كلامَكَ قبلَ الكلامِ فإنّ لكلِّ كلامٍ جواب

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة ظرف الزمان المضاف بعد المفعول به؛ إذْ إنّ أصلها التوليدي هو: **(ميّزْ كلامَك)**، والجملة على هذا النحو تامّةُ المعنى؛ إذْ تتضمّنُ طلبَ الشافعي من المخاطَب أنْ يتبيّنَ من كلامه، وهذا المعنى يحسنُ السكوتُ عليه عندما تكون غاية المتكلّم من المخاطَب أنْ يقومَ بِحَدَثِ التبيّن وتمييز الكلام تحديدًا.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ هذا المعنى ليس هو غايةَ الشافعي؛ فما قيمة تمييز الكلام والتحقّق منه بعد أنْ يكون قد خَرَجَ من فَمِ قائله؛ لذلك كان لا بُدَّ من تقييدٍ زمنيٍّ لفعل الأمر السابق، فأتى بظرف الزمان المضاف، ولو بقيت الجملة على صورتها التوليديّة، لكان تنفيذ الأمر يتحقّق بمجرّد القيام بحدث التبيّن سواءً كان ذلك قبل الكلام أم بعده، وهذا ما لا يريده الشافعي.

ومن الجمل الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات، قول الشافعي:

ما حَكَّ جلدَكَ مثلُ ظفرك فتولَّ أنت جميعَ أمرك

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة الضمير المنفصل **(أنت)**، وقد عُدَّ هذا الضمير في السياق الذي وَرَدَ فيه عنصرَ زيادةٍ؛ لأنّه يجوز حذفُه دون أنْ يؤثّرَ ذلك في المعنى العامّ للجملة، فالأصل التوليدي للجملة هو: **(تولَّ جميعَ أمرك)**، ويكون فاعل الفعل ضميرًا مستترًا وجوبًا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقديره أنت، فإذا قام المتكلّم بإظهار الضمير، فإنّه يكون قد أتى بضميرٍ جديدٍ يؤكِّد فيه الضمير المستتر، وليس هو ذاتَ الضمير الذي أخَذَ موقع الفاعليّة في الجملة.

وبناءً على ما سَبَق، فإنّ إضافة الضمير في مواضع الاستتار الوجوبي، يُعَدُّ زيادةً على الجملة، والغاية من هذه الزيادة، هي تأكيد مباشرة الفاعل للفعل بنفسه؛ ولتوضيح ذلك أقول: إذا طلبْتَ من شخصٍ أنْ يُحضرَ لك كتابًا وقلتَ: أحضرْ لي كتابًا، فإنّه ربّما كلّفَ غيره بذلك، ولكنّكَ إنْ قلتَ: أحضرْ أنت لي كتابًا، فإنّكَ تطلب منه مباشرة فعل الإحضار بنفسه، وهذا ما يؤدّيه الضمير المنفصل في البيت السابق.

وثمّة قسمٌ آخر من أقسام الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات؛ تتمثّل في مجموعة الأفعال المتعدّية إلى مفعولين اثنين؛ إذْ لم تقتصر الجملة فيها على الفعل والفاعل والمفعولين، وإنّما جاءت مصحوبةً بعناصرَ أخرى، وقد وردتْ في تسعة مواضع، موزعةً بين الماضي والمضارع والأمر؛ وذلك حسب الصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل ومفعول به أول مضاف وجار ومجرور ومفعول به ثانٍ

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين، منهما قول الشافعي، مادحًا عبادَ الله الصالحين في رؤيتهم الصحيحة للدنيا:

جعلوها لُجَّةً واتخذوا صالحَ الأعمال فيها سُفُنا[1]

<u>الصورة الثانية:</u> فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل ومفعول به أول ومفعول به ثانٍ وصفة

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

لذلّ السؤال وهول الممات كلاًّ وجدناهُ طعمًا وبيلا[2]

([1]) "الديوان"، ص 112.

([2]) "الديوان"، ص 92.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثالثة: فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل ومفعول به أول مضاف وجار ومجرور ومفعول لأجله

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وجعلتُ معتمدي عليكَ توكّلاً وبسطتُ كفّي سائلاً أتضرّعُ[1]

الصورة الرابعة: فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل ومفعول به أول وتوكيد معنوي ومفعول به ثانٍ

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

العلم من شأنه لمَنْ خدَمَه أنْ يجعلَ الناسَ كلَّهم خدَمَه[2]

الصورة الخامسة: فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل ومفعول به أول ومفعول به ثانٍ وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

تغمّدْني بنصحكَ في انفرادي وجنّبني النصيحةَ في الجماعة[3]

الصورة السادسة: فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل وظرف ومفعول به أول ومفعول به ثانٍ

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ تحدّث فيه الشافعي عن القناعة وعزّة النفس هو:

فصيّرْها لنفسكَ رأسَ مالٍ وصيّرْ بعدَها التقوى بضاعة[4]

([1]) "الديوان"، ص 76.

([2]) "الديوان"، ص 105.

([3]) "الديوان"، ص 74.

([4]) "الديوان"، ص 74.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

التحليل:

لم تقتصر التراكيب الجمْليّة السابقة على الأركان الرئيسة فيها؛ وهي الفعل والفاعل والمفعولين، وإنّما جاءت مصحوبةً بعناصرَ أخرى؛ كالجارّ والمجرور، والتوابع، وبعض المنصوبات، وكان لهذه الزيادات أثرٌ بارزٌ في تحقّق المعنى الذي يريده الشافعي من التركيب، ولتوضيح ذلك نأخذُ قوله:

جعلوها لُجَّةً واتخذوا صالحَ الأعمال فيها سُفُنا

ذكَرَ الشافعي هذا البيت في مدْحِ عباد الله الصالحين، الذين تركوا الدنيا، وأيقنوا أنّها جسرٌ يعبرون منه إلى الآخرة، وقد تحوّلت الجملة الفعليّة فيه بزيادة الجارّ والمجرور **(فيها)**؛ إذْ الأصل التوليدي لها هو: **(اتخذوا صالح الأعمال سفنا)**، وممّا لا شكّ فيه أنّ زيادة الجارّ والمجرور قد أحدثتْ زيادةً في المعنى؛ وذلك أنّ الشافعي لم يكتفِ بقوله: إنّ عباد الله الصالحين قد اتخذوا من الأعمال الصالحة سفنًا تُوصلهم إلى الآخرة، وإنّما ذَكَر إلى جانب ذلك المكان الذي تُتخَذُ فيه الأعمال الصالحة وهو الدنيا، ويُستفادُ ذلك من المعنى الذي يفيده حرف الجرّ المذكور في الجملة؛ وهو الظرفيّة المكانية، وهو من المعاني التي يفيدها حرف الجرّ **(في)** بل وأوّلها ذكرًا في كتب النحْويين.[1]

وذكْرُ الشافعي للمكان ليس على سبيل الإعلام والإخبار بأمرٍ يجهله السامع؛ فكلّ مَنْ أيقن بالآخرة يعلم أنّ الدنيا مزرعةٌ للأعمال، ولكنّ ذكْرَه له هو من باب التذكير والتنبيه بأمرٍ قد يغفل عنه أكثر الناس؛ فتؤدّي بهم غفلتُهم إلى الحسرة والندامة في يومٍ لا ينفعُ فيه الندم، وهذا ما أكّده الله تعالى في كتابه العزيز قال: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ لَعَلِّيٓ

(1) الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 191/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾[**المؤمنون 99، 100**] إذْ تشير الآية الكريمة إلى أنّ العبد يطلب من الله أنْ يُرجعَه إلى الدنيا؛ مكانِ العمل وزمانِه، ولكنْ هيهات له ذلك.

ومن الجمل الفعليّة المحوّلة بالزيادة ذات الفعل الماضي المتعدّي إلى مفعولين اثنين، قول الشافعي:

وجعلتُ معتمدي عليكَ توكّلاً وبسطتُ كفّي سائلاً أتضرّعُ

تحوّلت الجملة الفعليّة السابقة بزيادة المفعول لأجله، وهو مصدرٌ فضلة يؤتى به ليبيّن علّة القيام بالحدث،[1] وقد قسّم النحْويون العلّة في المفعول لأجله على ضربين: علةٍ ليستْ موجودةً أثناء الفعل، وإنّما يُراد تحقيقها؛ نحو: (ضربْتُه تأديبًا)، فالتأديب غايةٌ تتحقّق بعد تحقّق الفعل، وعلةٍ موجودةٍ قبل وقوع الفعل، وقد وقع الفعل بسببها؛ نحو: (قعدْتُ عن الحرب جبنًا)، فالجبن وُجِدَ قبل فعل القعود وهو سببٌ في تحقّقه.[2]

ويرى الباحث أنّ العلّة الكامنة في المفعول لأجله في البيت السابق تصلح لأنْ تكونَ سابقةً للفعل وتاليةً له؛ وذلك على تقديرين اثنين: الأول أنْ يكونَ اعتمادك على الله تعالى بسبب توكّلٍ استقرّ عندك أساسًا، والثاني أنْ يكونَ اعتمادك على الله تعالى من أجل أنْ تحقّق المعنى الحقيقي للتوكّل، وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾[**إبراهيم 12**]؛ فقد وصَفَ الله تعالى المأمورين بأنّهم متوكّلون، وهذا يعني أنّ التوكّلَ موجودٌ عندهم، وفي الوقت نفسِه طلب منهم أنْ يتوكّلوا عليه؛ أي يحقّقوا معنى التوكّل.

([1]) يُنظَر: الفاكهي، عبد الله بن أحمد، "**شرْح كتاب الحدود**"، تحقيق: د. المتولى رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، 1414هـ – 1993م. ص 216.

([2]) يُنظَر: الإستراباذي، "**شرْح الرضي لكافية ابن الحاجب**"، القسم الثاني ص 607.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثَمّ ملاحظةٌ أخرى في الجملة السابقة؛ وهي أنّ الشافعي جعل التوكّل على الله علّةً للحدث، ولم يقلْ مثلاً: وجعلتُ معتمدي عليكَ إيمانًا أو يقينًا؛ وذلك أنّ لفظ التوكّل فيه إشارةٌ إلى أخْذه بالأسباب، فهو لا يُوكِل أمرَه إلى الله إلا بعد عملٍ وسعْيٍ فيما يرمي إليه، ولو أنّه جعل علّة الحدث بلفظ الإيمان أو اليقين، فلربّما ظنّ السامع أنّ الشافعي قد اكتفى عن الأخذ بالأسباب بقوة إيمانه ويقينه على الله.

ومن التراكيب الجمْليّة المحوّلة في هذا القسم قولُ الشافعي:

العلم من شأنه لمَنْ خدمَه أنْ يجعلَ الناسَ كلَّهم خدمَه

تكوّنت الجملة الفعليّة السابقة من الفعل المتعدي إلي مفعولين، وفاعله المستتر، ومفعوليه، بالإضافة إلى عنصر الزيادة مثلاً بلفظةٍ من ألفاظ التوكيد المعنوي؛ وهي **(كلّ)**، والتوكيد بصورة عامّة من شأنه أنْ يقوّيَ المؤكَّد، ويجعله أكثر تمكينًا في نفس المتلقّي؛ جاء في كتاب **(المفصّل)**: "وجدوى التأكيد أنّكَ إذا كرّرتَ فقد قرّرتَ المؤكَّد وما عَلِقَ به في نفس السامع، ومكّنته في قلبه، وأمطتَ شبهةً ربّما خالجتْه، أو توهمتْ غفلتهُ، أو ذهابًا عمّا أنتَ بصَدَدِهِ فأزلْته".[1]

أمّا التوكيد المعنوي، فيعرّفه **الأشموني** بأنّه: "التابع الرافع احتمالَ إرادة غير الظاهر"[2]، ومعنى ذلك أنّه يُزيل جميع الاحتمالات التي قد تقع على غير ما نُسِبَ إليه الحكم في الجملة، وينطبق هذا الكلام على لفظتي **(نفس وعين)** من بين ألفاظ التوكيد المعنوي، أمّا لفظة **(كلّ)** والتي بزيادتها انتقلت الجملة السابقة من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل، فتدلّ على العموم، والشمول، واستغراق كافّة أفراد الجنس؛ جاء في **(مغني اللبيب)**: "كلّ: اسم موضوع لاستغراق

([1]) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، "**المفصّل**"، ص 111– 112.

([2]) الأشموني، "**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، 402/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أفراد المنكَّر؛ نحو: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[آل عمران 185]، والمعرّف المجموع؛ نحو: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴾[مريم 95]، وأجزاء المفرد المعرّف؛ نحو: كلّ زيدٍ حسن".[1]

وبناءً على ما سبق، فإنّ عنصر الزيادة في الجملة، جاء ليدفعَ الشبهة التي قد تدور في ذهن المتلقّي، حول شمول الحكم لكافّة الناس؛ إذْ قد يظنُّ بأنَّ حكْم الجعْل يخصّ معظم الناس أو جلّهم، ولكنّ الشافعي قصَدَ الكلّيّة فأتى بلفظةٍ تدلّ على ذلك.

ويرى الباحث في هذا المقام أنَّ كلّيّة الناس المذكورة في البيت السابق، كلّيّةٌ على مستوى مَنْ يعرفُه من الناس، ويسمعُ بعلمه لا على مستوى البشر جميعًا؛ أي إنّ العلم يجعل كلّ الناس الذين يعرفون هذا العالم أو يسمعون بعلمه خدمًا له، والخدمة في هذا السياق تعني الاحترام والتوقير.

ومن ذلك أيضًا، قول الشافعي:

تعمّدْني بنصحكَ في انفرادي وجنّبْني النصيحة في الجماعة

تكوّنت الجملة السابقة من فعل الأمر، وفاعله المستتر، ومفعوليه؛ ممثّلين بياء المتكلّم والاسم الظاهر، بالإضافة إلى الجارّ والمجرور الذي يُعَدُّ قيدًا على الجملة، والذي به انتقلت الجملة من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بالزيادة.

وممّا لا شكَّ فيه، أنّ زيادة الجارّ والمجرور على الجملة قد أدّتْ إلى تغيير المعنى؛ فالجملة بأصلها التوليدي تدلّ على طلب المتكلّم من المخاطَب أنْ يُجنّبَه النصيحة على الإطلاق، ومعنى ذلك أنّه لا يقبل سماعَ النصيحة بتاتًا، هذا المعنى ليس مقبولًا عند الشافعي

(1) الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 218/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على هذه الصورة؛ وذلك أنّه يسمع النصيحة من غيره، ويقبلها إنْ وَجَدَ فيها خيرًا لنفسه؛ لذلك أدخل الجارّ والمجرور؛ لينقلَ الأمر من حالة العموم إلى حالةٍ خاصّةٍ، هي المعنيّة بالحكم، وكأنّه يقول: أرفضُ النصيحة في الجماعة، وأقْبَلُها فيما سوى ذلك، وهذا المعنى مختلفٌ تمامًا عن المعنى الذي تقدّمُه الجملة قبل زيادة الجارّ والمجرور.

* * *

وثمّة قسمٌ آخر من أقسام الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة المتمّمات؛ تتمثّل في مجموعة الأفعال المبنيّة للمجهول؛ إذْ لم تقتصر فيها الجملة على الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل، أو الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل ومفعوله الثاني؛ إنْ كان الفعل متعدّيًا إلى مفعولين، وإنّما جاءت مصحوبة بعناصرَ أخرى، وقد وردت في سبعةَ عشرَ موضعًا، موزعةً بين الماضي والمضارع؛ وذلك حسب الصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> فعل مبني للمجهول وجار ومجرور وظرف زمان مضاف ونائب فاعل

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وناءٍ عن الأهل ذي غربةٍ أتيحَ له بعدَ يأسٍ إياب[1]

<u>الصورة الثانية:</u> فعل مبني للمجهول ونائب فاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في أحدَ عشرَ موضعًا منها:

الهمّ فضلٌ والقضا غالبُ وكائنٌ ما خُطَّ في اللوح[2]

ومن المضارع، قوله:

يا مَنْ تُحَلُّ بذكْره عقدُ النوائب والشدائد[3]

([1]) "الديوان"، ص 30.

([2]) "الديوان"، ص 43.

([3]) "الديوان"، ص 51. للوقوف على تراكيبَ أخرى في لهذه الصورة يُنظَر: ص 76 البيت الخامس، ص 86 البيت العاشر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثالثة: فعل مبني للمجهول ونائب فاعل ومفعول مطلق

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

بُليتُ كثيرًا من أُناسٍ صحبتُهم فما منهم إلا حسودٌ ومبغض[1]

الصورة الرابعة: فعل مبني للمجهول ونائب فاعل مستتر وحال

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين تمثّلا في البيت التالي:

أما ترى الأسد تُخشى وهي صامتةٌ والكلبُ يُخسَى لعمري وهو نبّاحُ[2]

الصورة الخامسة: فعل مبني للمجهول ونائب فاعل ومفعول به ثانٍ وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

رُزِقْتَ مالاً على جهلٍ فعشْتَ به فلستَ أول مجنونٍ ومرزوق[3]

الصورة السادسة: فعل مبني للمجهول ونائب فاعل مستتر وظرف زمان وجار ومجرور وصفة ومفعول به ثانٍ

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أرجو بأنْ أُعطى غدًا بيدي اليمين صحيفتي[4]

التحليل:

شكّلت عناصر الزيادة في الجملة الفعليّة ذات الفعل المبني للمجهول ركيزةً أساسيّةً، اتّكأ عليها الشافعي في التعبير عن المعاني التي يريدها، ولتوضيح ذلك نأخذ قوله الآتي:

وناءٍ عن الأهل ذي غربةٍ أُتيحَ له بعدَ يأسٍ إياب

([1]) "الديوان"، ص 72.

([2]) "الديوان"، ص 42.

([3]) "الديوان"، ص 88.

([4]) "الديوان"، ص 38.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكوّنت الجملة الفعليّة السابقة من الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، يليه الجارّ والمجرور، ثمَّ ظرف الزمان المضاف، ثمَّ نائب الفاعل، ويُلاحَظ من هذه المكوّنات أنّ الجملة لم تقتصر على الأركان الرئيسة فيها، وإنّما ضمّت عناصرَ أخرى، أخرجتها من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بالزيادة، مع الأخْذ بعين الاعتبار أنّ الجملة محوّلةٌ بحذْف الفاعل؛ فقد قُيّدت الجملة بالجارّ والمجرور المقدَّم للاهتمام، فصارت أُتيحَ للنائي إياب، ولمّا ذُكِرَ "النائي" في بداية البيت استُغنيَ عن ذكْره بضمير الغائب.

والجملة على هذا النحو تامّةُ المعنى في سياقها الذي وردت فيه؛ إذ تقول: رُبَّ رجلٍ بعيدٍ عن أهله في بلاد الغُرْبة، أُتيحَ له رجوعٌ إليهم، ولكنّ الشافعي لم يكتفِ بتقديم الخبر للمخاطَب على هذه الصورة، وإنّما أتى بظرْف الزمان المضاف؛ وذلك لينسجمَ المعنى الذي يتضمّنه البيت السابق مع الموقف الذي قيل فيه، ولتوضيح ذلك نقول: ذكَرَ الشافعي هذا البيت في سياق الحديث عن رحمة الله تعالى بالعبد، وأنّ الله سبحانه يأتي بالفرج بعد الكرْب، فعنصر الزمن في هذا الموقف مهمٌ جدًّا؛ وذلك أنّ العبد في حالة الكرْب لا يشغلُهُ إلا زمن مجيء الفرج.

وقد دلَّ ظرف الزمان المضاف في الجملة على شدّة المعاناة والمكابدة التي كان يلاقيها النائي في محاولة الرجوع إلى أهله، وذلك أدعى لاستحضار فضْل الله على الإنسان، ولو جاءت الجملة السابقة مجرّدةً من ظرف الزمان، لقصّرت في التعبير عن هذا المعنى، ولكانت أقلَّ تأثيرًا في نفس المتلقّي.

ومن التراكيب الجمْليّة المحوّلة بالزيادة في هذا القسم قول الشافعي:

رُزِقْتَ مالاً على جهلٍ فعشْتَ به فلستَ أوّلَ مجنون ومرزوق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحوّلت الجملة الفعْليّة بزيادة الجارّ والمجرور بعد المفعول به الثاني؛ وذلك أنّ الأصل التوليدي الخالي من الزيادات لها هو: **(رُزِقْتَ مالاً)**، وبزيادة الجارّ والمجرور توسّع معنى الجملة ليصبح دالاً على الحالة التي عليها المخاطَب عندما رُزِقَ مالاً.

وذكْر الشافعي لحال المخاطَب يُسهم بشكلٍ كبير في إبراز المعنى الذي يريده، والعبرة التي يسعى إلى بيانها، فليس ثَمَّ أثر تُحدِثُه الجملة في النفوس عندما تقول: رُزِقْتَ مالاً فعشْتَ به؛ إذْ لا غرابة في أنْ يُرْزَقَ الإنسانُ مالاً يعيش به، أمّا الجملة بصورتها التحويليّة، فتقدّم لنا عبرةً مفادها، أنّ العلم والجهل ليس لهما علاقةٌ في الرزق؛ فقد يكون الإنسان على قدْرٍ كبيرٍ من العلم والمعرفة إلا أنّه فقير الحال، وعكس ذلك يكون.

من هنا تبرز قيمة الجارّ والمجرور في الجملة، فهو موضع الاهتمام من قِبَل المتكلّم والسامع، وهو موضع النبر، والنبر كما هو معلومٌ طاقةٌ صوتيّةٌ زائدةٌ على جزءٍ معيّن من الجملة بقصْد لفْت الانتباه إليه، وهذا ما بيّنه فوزي الشايب في حديثه عن وضائف النبر؛ قال: "يُستخدَم لأجل إبراز كلمةٍ ما، أو جزءٍ من كلمة، وإعطائها قوّةً خاصّةً لمعناها بحيثُ يُجبر السامع لأنْ يكونَ فعلاً أكثرَ اهتمامًا بهذا الجزء المنبور من البقيّة".[1] وهذا ما تجلّى في الجارّ والمجرور؛ لانّه العنصر الذي عليه مَدار العبرة والفائدة.

ومن ذلك أيضًا، قولُ الشافعي:

أما ترى الأسْد <u>تُخشى وهي صامتةٌ</u> والكلب <u>يُخسى لعمْري وهو نبّاحُ</u>

ذكَرَ الشافعي هذا البيت في معرض الحديث عن فضْل الصمت، وعدم الردِّ على السفهاء والجهلة، الذين يحبّون المخاصمة والجدَل؛ لأنّه يرى أنّ الردَّ على مثل هؤلاء لا يحقّق للإنسان

([1]) الشايب، فوزي حسن، "**محاضرات في اللسانيّات**"، ط1، وزارة الثقافة، عمّان – الأردن، 1419هـ – 1999م. ص 248.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منفعةً، فضلاً عن كونه مفتاحًا للشرّ، فجاء بالبيت السابق؛ ليكونَ مثالاً واقعيًّا يؤكّد وجهةَ نظره.

وقد اشتمل على جملتين فعليّتين محوّلتين بزيادة الحال، وجاءت جملة اسميّة، فضلاً عن التحويل بحذْف الفاعل، وقد اشترط النحويون في الجملة التي تكون حالاً أنْ تكونَ خبريّة خاليةً من دليل استقبال.[1]

ولا يخفى على القارئ أنّ الزيادة في الجملتين السابقتين تمثّل موضع اهتمام الشافعي؛ لأنّها تسهم إلى حدٍّ كبيرٍ في إبراز المعنى الذي يريده، ولتوضيح ذلك أقول: إنّ الأصل التوليدي الخالي من الزيادات لكلتا الجملتين هو: **(تُخشى الأسْدُ)** و**(يُخسى الكلبُ)**، فلمّا ذُكِرت "الأسْد" وذُكِرَ "الكلب" مقدَّمًا، استُغني عن ذكْرهما بالضمير المستتر، والجملتان على هذه الصورة التوليديّة لا تعبّران عن الموقف الذي من أجله أتى الشافعي بالبيت السابق؛ فإخبارك المخاطَبَ بأنّ الأسْدَ تُخشى، والكلبَ يُخسى لا يعني له شيئًا؛ وذلك لعدم وجود علاقة تربط الخبر بالموقف الذي قيل فيه.

من هنا تبرز قيمة الحال في الجملة؛ إذْ إنّها تمثّل وسيلة الربط المعنوي بين الخبر والموقف، كما أنّها تبعثُ على الدهشة في القول وبها يتجلّى المعنى الذي يريده الشافعي، وكأنّه يقول: سكوتي عن مجادلة السفهاء ليس دليلَ ضعفٍ فيَّ، وكثرةُ الكلام والجدل ليست مؤشّرَ قوة ولا دليل غلبةٍ لصاحبها.

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني

وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني وحدها في تسعةٍ وأربعين موضعًا، موزعةً بين الماضي والمضارع؛ وذلك حسب الأنماط والصور الآتية:

([1]) يُنظَر: السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع**"، 42/4. والأزهري، خالد بن عبد الله، "**التصريح بمضمون التوضيح**"، 608/1، 609.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط الأول: حرف معنى وفعل لازم وفاعل

ورد هذا النمط في أربعةَ عشرَ موضعًا؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: قد وفعل لازم وفاعل

وردت هذه الصورة في أربعةِ مواضعَ منها:

قُضاةُ الدهر قد ضلّوا فقد بانتْ خسارتُهم[1]

الصورة الثانية: ما النافية وفعل لازم وفاعل

وردت هذه الصورة في ثلاثةِ مواضعَ منها:

سَكَتُّ عن السفيه فظنّ أنّي عييتُ عن الجواب وما عييتُ[2]

الصورة الثالثة: لا النافية وفعل لازم وفاعل

وردت هذه الصورة في خمسةِ مواضعَ منها:

مِحَنُ الزمان كثيرةٌ لا تنقضي وسرورُه يأتيكَ كالأعياد[3]

الصورة الرابعة: ليس وفعل لازم وفاعل

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أأنعمُ عيشًا بعدما حلَّ عارضي طلائعُ شيبٍ ليس يغني خضابها[4]

الصورة الخامسة: اسم استفهام وفعل لازم وفاعل

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ألهى جهولاً أملُه يموت مَنْ جا أجلُه

وكيف يبقى آخِرٌ قد مات عنه أوّلُه[5]

([1]) "الديوان"، ص 35. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 45 البيت الثامن.

([2]) "الديوان"، ص 35. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 35 البيت الرابع.

([3]) "الديوان"، ص 49. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 18 البيت الثامن، ص 99 البيت العاشر.

([4]) "الديوان"، ص 27.

([5]) "الديوان"، ص 97.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

تختلفُ التراكيب الجمْليّة في هذا القسم عن التراكيب الجمْليّة في القسم السابق، في أنّ الجملة الفعليّة هنا، لم تُتبَعْ بمتمّمات؛ كالجارّ والمجرور، والتوابع، وغيرها، وإنّما تمّ تحويلها بزيادة حروف المعاني قبلها، ومن ذلك قول الشافعي:

سَكَتُّ عن السفيه فظنّ أنّي عييتُ عن الجواب وما عييتُ

تحوّلت الجملة الفعليّة الماضية بزيادة **(ما النافية)** إلى الجملة، وكما هو معلوم فإنّ من شروط الجملة التوليديّة أنْ تكونَ مثبتةً لا منفيّة؛[1] وسبب ذلك كما يرى الباحث أنّ الأصل في الجملة الخبريّة التوليديّة أنْ يُخاطَبَ بها مَنْ هو خالي الذهن من الخبر؛ إذْ إنّه لا يملك حيالها نفيًا، أو شكًّا، أو إنكارًا؛ لأنّ هذه الحالات تدلّ على علمٍ مسبقٍ بإحداثيّات الخبر، أمّا الجملة المنفيّة، فيُخاطَبُ بها مَن اعتقد بتحقّق حدثٍ لم يتحقّق؛ أي إنّها بمثابة تصحيحٍ للخبر الذي استقرّ في ذهن المخاطَب على نحوٍ يخالفُ الواقع، وبعبارةٍ أخرى نقول: إنّ الجملة المنفيّة لا بُدَّ لها من أنْ تُبنى على اعتقادٍ مسبقٍ أو كلامٍ مخالفٍ للحقيقة؛ وسبب هذا الاعتقاد والكلام الخاطئ يعود إلى أحد أمرين: الأول هو الجهل بحقيقة الخبر، والثاني هو تعمّدُ تغييره أو ما يُسمّى الكذب، وفي مثل هاتين الحالتين، تبرز قيمة النفي باعتباره أسلوبًا من أساليب العربيّة؛ لأنّ به تُرَدُّ الاعتقادات الخاطئة، وتُبرَزُ الحقيقة.

وقد نبّهَ **فاضل السامرائي** إلى هذا الكلام في حديثه عن ما النافية؛ قال: "إنّ (ما) كثيرًا ما تكون ردًّا على كلامٍ أو ما نُزِّل هذه المنزلة؛ وذلك كأنْ يقول لك قائل: لقد ذهب سالمٌ إلى سعيد، فتقول: ما ذهب إليه" [2].

([1]) نعوم جومسكي، "**البنى النحْويّة**"، ترجمة: د يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، 1408هـ – 1987م. ص 160.

([2]) السامرائي، فاضل، "**معاني النحو**"، 167/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا ما تجلّى في كلام الشافعي، إذْ إنّه نفى عن نفسه عدم القدرة على الجواب عندما اعتقد غيره ذلك.

وقد أشار النحْويون إلى أنّ هذا التركيب المنفي يحمل في طيّاته معنى التأكيد؛ فقد قال **سيبويه** في باب نفي الفعل: "وإذا قال: لقد فَعَلَ، فإنّ نفْيَهُ ما فَعَلَ؛ لأنّه كأنّه قال: والله لقد فَعَل، فقال: والله ما فَعَل".[1]

واستدلّ **ابن الحاجب** من كلام سيبويه على أنّ ما النافية تحمل معنى التأكيد؛ جاء في كتاب **(الإتقان في علوم القرآن)** على لسان ابن الحاجب: "ومقتضى كلام سيبويه أنّ فيها معنى التأكيد؛ لأنّه جعلها في النفي جوابًا لـــ قد في الإثبات، فكما أنّ قد فيها معنى التأكيد، فكذلك ما جُعِلَ جوابًا لها".[2]

ويُستنتَجُ من ذلك أنّ الشافعي في كلامه السابق يؤكّد قدرته على الجواب، ولكنّ امتناعه عنه كان من باب الترفّع عن مخاطبة السفيه.

ومن ذلك أيضًا، قول الشافعي:

وكيفَ يبقى آخرٌ قد مات عنه أوّلُه

إذْ تكوّنت الجملة من الفعل المضارع وفاعله الظاهر وحسب، وجاءت مسبوقةً باسم الاستفهام **(كيف)**، الذي نقلها من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بالزيادة، والجملة قبل زيادة الاستفهام جملةٌ خبريّة، تُثْبِتُ البقاء للفاعل، وهذا معنًى لا يختلفُ على فساده وبطلانه اثنان؛ وذلك لعدم مطابقته للواقع الذي يقضي بفناء السابق واللاحق؛ لذلك قام الشافعي بإدخال اسم الاستفهام على الجملة الفعليّة مجرّدةً من القيود؛ وذلك أنّه يَسْتفهِمُ عن حدث البقاء لذاته، دون

([1]) سيبويه، "**الكتاب**"، 117/3.

([2]) السيوطي، جلال الدين، "**الإتقان في علوم القرآن**"، 244/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنْ يكونَ مرتبطًا بكيفيّة، أو زمانٍ، أو مكان؛ لأنّ ارتباطه بهذه القيود يغيّر دلالته؛ فالبقاء وحدَه يقابلُه الموت والفناء، وهذا ما يريده الشافعي، أمّا البقاء مصحوبًا بحالةٍ معيّنةٍ، فيقابله البقاء مصحوبًا بحالةٍ أخرى تخالف الحالةَ السابقةَ، وهذا ما لا يريده الشافعي، ودليل ذلك ذِكْرُه للموت في عجُز البيت، وهو ضدّ البقاء؛ لذلك جاءت الجملة مجرّدةً من القيود.

والغاية من إدخال الاستفهام على الجملة، هو إنكارُ مضمونها، فهو ليس استفهامًا حقيقيًّا ينتظر منه السائل جوابًا لا يعلمه، وكأنّه يقول: لا يبقى آخرٌ قد مات عنه أوّلُه.

ومن ذلك أيضًا، قولُ الشافعي:

مِحَنُ الزمان كثيرةٌ لا تنقضي وسرورُهُ يأتيكَ كالأعياد

فالأصل التوليدي للجملة الفعليّة هو: **(تنقضي مِحَنُ الزمان)**، ثمّ قُدِّم الفاعل على سبيل الابتداء به، فصارت (مِحَنُ الزمان تنقضي) مع إضمار فاعل للفعل بعد عمليّة التقدّم، وهي على هذا النحو جملةٌ خبريّةٌ مثبَتَةٌ تدلّ على انقضاء مِحَن الزمان وانتهائها، وهذا المعنى غيرُ صحيح؛ لأنّ مصائب الدهر وشدائدَهُ باقيةٌ بقاءَ الحياة الدنيا؛ فكلّما خَرَجَ الإنسان من مصيبةٍ دَخَلَ في أخرى، ويؤكِّد هذا الكلام قولُه تعالى: ﴿ **لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ** ﴾**[البلد 4]**.

يُلاحَظ أنّ الله تعالى قد استخدم حرف الجرّ **(في)**، الذي يفيد الظرفيّة المكانيّة أو الزمانيّة،[1] واستخدامه لهذا الحرف يصوّرُ لنا شدّةَ المعاناة التي يواجهها الإنسان؛ إذْ يجعل المكابدةَ بمثابة ظرفٍ، والإنسانُ في داخله، وكأنّه غارقٌ بالمكابدة، وهي محيطةٌ به من كلِّ الجهات.

([1]) يُنظَر: الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 191/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه الصورة التي تبيّنها الآية الكريمة تنقض مضمون الجملة بصورتها التوليديّة؛ لذلك كان لا بُدَّ من نفْي هذا المضمون؛ لينسجمَ مع واقع الحياة الصحيح، فجاء بلا النافية؛ تحقيقًا لذلك.

النمط الثاني: حرف معنى وفعل ماضٍ متعدٍّ وفاعل ومفعول به

ورد هذا النمط في أربعةٍ وعشرين موضعًا؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: قد وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به

وردت هذه الصورة في أربعةِ مواضعَ، منها:

قيل لي: قد أسا عليكَ فلانٌ ومقام الفتى على الذلّ عار

قلتُ: قد جاءني وأحدث عذرًا دِيَةُ الذنب عندنا الاعتذار[1]

الصورة الثانية: لا الناهية وفعل وفاعل ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

احفظ لسانكَ أيها الإنسان لا يلدغنّكَ إنّه ثعبانُ[2]

الصورة الثالثة: لم وفعل وفاعل ومفعول به

وردت هذه الصورة في ستةِ مواضعَ منها:

تبغي النجاة ولم تسلك طريقتها إنّ السفينةَ لا تجري على اليبس[3]

الصورة الرابعة: لن وفعل ومفعول به وفاعل

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أُهينُ لهم نفسي لأكرمها بهم ولنْ يُكرمَ النفسَ الذي لا يهينها[4]

([1]) "الديوان"، ص 56. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذا النمط يُنظَر: ص 121 البيت التاسع.

([2]) "الديوان"، ص 114.

([3]) "الديوان"، ص 68. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 30 البيت الحادي عشر، ص 43 البيت الأول.

([4]) "الديوان"، ص 115.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الخامسة: لا النافية وفعل وفاعل ومفعول به

وردت هذه الصورة في سبعةِ مواضعَ منها:

فإنّ النصحَ بين الناس نوعٌ من التوبيخ لا أرضى استماعه[1]

الصورة السادسة: ليس وفعل ومفعول به مقدّم وفاعل

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

اعلمْ بأنّ العلمَ ليس ينالُهُ مَنْ همُّهُ في مطعمٍ أو ملبس[2]

الصورة السابعة: حرف استقبال وفعل وفاعل ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

سأطلبُ علمًا أموتُ ببلدةٍ يقلّ بها هطلُ الدموع على قبري[3]

الصورة الثامنة: اسم استفهام وفعل وفاعل ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وكيف يداري المرء حاسدَ نعمةٍ إذا كان لا يُرضيهِ إلا زوالها[4]

التحليل:

تنوّعت التراكيب الجمليّة في هذا النمط بتنوّع حرف المعنى السابق لها، ولتوضيح الأثر المعنوي الذي تُحدثه هذه الحروف عندما تدخل على الجملة نأخذ قول الشافعي:

فإنّ النصح بين الناس نوعٌ من التوبيخ لا أرضى استماعه

([1]) "الديوان"، ص 74. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 93 البيت الخامس، ص 98 البيت الثامن.

([2]) "الديوان"، ص 67.

([3]) "الديوان"، ص 60.

([4]) "الديوان"، ص 97.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة لا النافية عليها، وأصلها التوليدي هو: **(أرضى استماع النصح)**، وقد استُبدِلَ بكلمة النصح ضميرُ غيبة؛ تجنّبًا للتكرار فصارت الجملة (أرضى استماعه)، وهي جملة تُثبتُ رضا الشافعي بالاستماع للنصيحة بين الناس، وهذا المعنى ليس مطلوبًا عنده، وهو يخالف وصْفه للنصح بأنّه توبيخ؛ لذلك قام بإدخال حرف النفي على الجملة الفعليّة المضارعة؛ لينفيَ الحكم الذي تتضمّنُه، ويُثبتَ في الوقت نفسِه عدم قبوله للنصيحة إذا كانت بين الناس.

وعدَمُ القبول هذا ليس مقصورًا على فترةٍ زمنيّةٍ معينة، وإنّما هو ممتدٌّ ومستمرٌّ على مرّ الأزمان، ويُستفاد ذلك من المعنى الذي تُحدثه لا النافية عندما تدخل على المضارع؛ إذْ إنّها تخلّصه للدلالة على الاستقبال.[1]

ومن شواهد الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة في هذا النمط قول الشافعي:

احفظ لسانكَ أيها الإنسان لا يلدغنّكَ إنّه ثعبانُ

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة عنصرين من عناصر الزيادة؛ وهما لا الناهية، ونون التوكيد الثقيلة؛ إذْ إنّ أصلها التوليدي هو: **(يلدغ اللسان إياكَ)**، ولمّا ورد ذكْر اللسان في صدْر البيت استُعيض عن ذكْره في العجُز بالضمير المستتر فصارت الجملة (يلدغ إياكَ)، ولمّا كان لضمير النصب المنفصل بديلٌ متّصلٌ يقوم مقامه، ويؤدّي معناه دون أي تغيير، استُبدل المتّصل بالمنفصل فصارت الجملة (يلدغك)، وهي جملة تفيد الإخبار بأنّ اللسان يلدغ المخاطَب وهو الإنسان، غير أنّ الشافعي لا يريد الإخبار، وإنّما أراد النهي على سبيل النصح والإرشاد، فأدخل لا الناهية على الجملة؛ تحقيقًا لمعنى التحذير، وهو من المعاني التي يخرج النهي إليها عن معناهُ الحقيقي.[2]

([1]) الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 272/1.

([2]) يُنظَر: أبو العدوس، يوسف، "**مدخل إلى البلاغة العربيّة**"، ص 70.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أدخل الشافعي النون الثقيلة؛ لتحقيق مزيدٍ من التوكيد لهذا النهي، ودليل زيادتها للتوكيد ما جاء في كتاب سيبويه: "وزعم الخليل أنّهما توكيد كما التي تكون فصلًا، فإذا جئتَ بالخفيفة فأنت مؤكِّد، وإذا جئتَ بالثقيلة فأنتَ أشدُّ توكيدًا".[1]

ومن ذلك أيضًا، قوله:

قلتُ: <u>قد جاءني</u> وأحدث عذرًا دِيَةُ الذنب عندنا الاعتذار

تحوّلتْ الجملة السابقة عن أصلها التوليدي بزيادة الحرف (قد)، وهو أحد حروف المعاني، يختصّ بالدخول على الجملة الفعليّة؛ لتحقيق أغراضٍ معنويّة عديدة.

وقد ذَكَرَ **ابن هشام** في كتابه المعانيَ المستفادةَ من (قد) عندما تدخل على الفعل الماضي؛ ومن ذلك معنى التقريب؛ أي تقريب الماضي من الحال، فإنّكَ تقول: (قام زيد)، فيحتملُ الماضيَ القريبَ والماضيَ البعيدَ، فإنْ قلتَ: (قد قام)، اختصّ بالقريب، ومن معانيها مع الماضي أيضًا، التحقيق؛ أي تأكيد وقوع الفعل؛ نحو قوله تعالى:﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾.[2]

[الشمس 9]

وجاءت (قد) دالّةً على هذه المعاني في السياق السابق؛ إذْ أفادت معنى التقريب؛ أي إنّ مجيء المسيء لتقديم الاعتذار أمام الشافعي قد حصلَ من فترة زمنيّة قريبة، ولا يمنع ذلك من إفادتها معنى التحقيق والتأكيد أيضًا.

* * *

(1) سيبويه، "**الكتاب**"، 509/3.

(2) يُنظَر: الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 195/1، 197.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثمّة قسمٌ آخر من أقسام الجملة الفعلية، المحوّلة بزيادة حروف المعاني وحدها؛ يتمثّل في مجموعة الأفعال المبنيّة للمجهول؛ إذْ لم تقتصر الجملة على الفعل ونائب الفاعل، وإنّما جاءت مسبوقةً بحروف المعاني، وقد وردت في خمسة مواضعَ؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: قد وفعل مجهول الفاعل ونائب فاعل

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع، منها:

قالوا: سكتَّ وقد خوصمتَ قلتُ لهم: إنّ الجواب لباب الشرّ مفتاح[1]

ومن المضارع، قوله:

كلُّ العداوة قد تُرجى إماتتُها إلا عداوةَ مَنْ عاداكَ بالحسد[2]

الصورة الثانية: حرف استقبال وفعل مجهول الفاعل ونائب فاعل

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

سيُفتَحُ بابٌ إذا سُدَّ باب نعم وتهون الأمور الصعاب[3]

التحليل:

لم تخْلُ الجملة الفعليّة ذات الفعل المبني للمجهول من عناصر الزيادة في بنيتها؛ فقد جاءت الصورتان السابقتان مصحوبتين بحرفين من حروف المعاني، كان لهما أثرٌ كبير في إبراز المعنى الذي يطلبه الشافعي؛ ولتوضيح ذلك نأخذ قوله:

سيُفتَحُ بابٌ إذا سُدَّ باب نعم وتهونُ الأمور الصعاب

لم تقتصر الجملة الفعليّة السابقة على الأركان الرئيسة فيها، وإنّما جاءت مصحوبةً بعنصرٍ من عناصر الزيادة؛ تمثّل بحرف الاستقبال الداخل على الفعل المضارع، وبهذا الحرف

([1]) "الديوان"، ص 42.

([2]) "الديوان"، ص 47.

([3]) "الديوان"، ص 30.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصبحت الجملة الفعليّة محوّلةً بالزيادة، فضلاً عن تحويلها بحذْف الفاعل، وقد حقّقت هذه الزيادة للمتكلّم معنى لا يتحقّق بدونها؛ ولتوضيح ذلك أقول: إنّ الجملة الفعليّة قبل الزيادة تدلّ على أنّ بابًا من أبواب الفرج يُفتَحُ للإنسان بمجرّد أنْ يُغلقَ في وجهه بابٌ آخر، وهذه السرعة في مجيء الفرَج ربّما تجد مشكّكين ممّن يعانون الكروب الكثيرة ولمّا يأتهم الفرَج؛ لذلك أتى الشافعي بالسين وهو حرفٌ يدلّ على قرب وقوع الفعل؛ ليبيّنَ للناس أنّه سيكون فرجٌ قريبٌ من بعد الكرب، وقرْب الفرج لا يعني مجيئه مباشرة، وإنّما ثَمَّ فترةٌ قصيرة الأمد قبل تحقّق الفعل.

وليس هذا حسبُ، فإنّ دخول حرف الاستقبال على الفعل المضارع يؤكّدُ تحقّقه في المستقبل دون أدنى شكٍّ في ذلك، وهذا ما أشار إليه **الزمخشري** في تفسير قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾[**التوبة 71**]؛ إذْ قال: "السين مفيدةٌ وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكّد الوعد كما تؤكّد الوعيد في قولك: (سأنتقم منك يومًا) تعني أنّكَ لا تفوتني، وإنْ تباطأ الزمن"،[1] ومعنى ذلك أنّ الشافعي في كلامه السابق يؤكّد قرب الفرَج في حال إقبال الكرب على الإنسان.

ومن شواهد الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة في هذا القسم قولُ الشافعي:

كلُّ العداوة <u>قد تُرجى إماتتُها</u> إلا عداوةَ مَنْ عاداكَ بالحسد

فالأصل التوليدي الخالي من الزيادات هو: **(تُرجى إماتةُ العداوة)**، ولمّا ذُكِرَت العداوة في بداية الصدْر، استُغني عن ذكْرها بضمير الغيبة فصارت (تُرجى إماتتُها)، والجملة على هذا النحو في السياق الذي وردتْ فيه تدلّ على يقين الشافعي برجاء إماتة العداوة بمختلف صورها وأشكالها، ولكنّ هذا الرجاء لا يمكن الجزم بشموله وعمومه؛ لذلك أدخل عنصر الزيادة **(قد)**

(1) الزمخشري، "**تفسير الكشّاف**"، 280/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لإفادة معنى الشكّ والتوقّع، وقد أشار **الهروي** في كتابه إلى هذا المعنى؛ قال: "وتكون بمعنى ربّما؛ كقولك: قد يكون كذا وكذا".[1]

ولا يخفى على القارئ أنّ "ربّما" لا تفيد تحقيقًا، وإنّما تفيد توقّعًا، وكأنّه يقول: كلُّ العداوة ربّما تُرجى إماتتُها، والجملة بهذا المعنى أكثرُ واقعيّةً وقبولًا لدى المتلقّي، وفيها احترازٌ للمتكلّم من أنْ يواجَه بنقض ما أيقنَ بثبوته.

* * *

وثمّة قسم آخر من أقسام الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني وحدها؛ يتمثّل في مجموعة الأفعال التي دخلتْ عليها أداة الحصر (إلا) المسبوقة بحرف نفي، وقد وردتْ في ستةِ مواضعَ؛ حسب الصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> لا الناهية وفعل مضارع وفاعل مستتر وإلا ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فلا تخشَ إلا اللهَ جلَّ جلالُه هو الواحد المنّان الله أكبر[2]

<u>الصورة الثانية:</u> لم وفعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به أول وإلا ومفعول به ثانٍ

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فلم أرها إلا غرورًا وباطلاً كما لاحَ في ظهر الفلاة سرابُها[3]

<u>الصورة الثالثة:</u> لا النافية وفعل مضارع ومفعول به مقدّم وإلا وفاعل

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

وكيف يداري المرءُ حاسدَ نعمةٍ إذا كان لا يُرضيه إلا زوالُها؟[4]

([1]) الهروي، علي بن محمد، "**الأزهيّة في علم الحروف**"، ص 212.

([2]) "الديوان"، ص 58.

([3]) "الديوان"، ص 27.

([4]) "الديوان"، ص 97.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الصورة الرابعة: ليس وفعل مضارع ومفعول به مقدّم وإلا وفاعل

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وما التجاهلُ إلا ثوبُ ذي دَنَسٍ وليس يلبسُه إلا سفيهانِ[1]

الصورة الخامسة: ليس وفعل مضارع مجهول وإلا ونائب فاعل

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وفي السماء نجومٌ لا عدادَ لها وليس يُكسَفُ إلا الشمسُ والقمرُ[2]

التحليل:

تحوّلت التراكيب الجمْليّة السابقة بزيادة أداة القصر **(إلا)** مسبوقةً بحرف نفي، وعندما تدخل هذه الأدوات على الجملة الفعليّة، فإنّها تفيد قصْر الحكم على الفاعل، أو قصْره على المفعول به؛ وذلك بحسب المعنى الذي يريده المتكلّم، ولتوضيح ذلك نأخذ قول الشافعي:

وكيف يداري المرءُ حاسدَ نعمةٍ إذا كان لا يُرضيه إلا زوالُها

فالجملة التوليديّة الخالية من الزيادة هي: **(يُرضي الحاسدَ زوالُ النعمة)**، ولمّا ذُكِرَ الحاسدُ، وذُكِرت النعمة في صدر البيت، استغني عنهما بضميري الغيبة لتصبح الجملة (يُرضيه زوالُها)، بصرف النظر عن التقديم والتأخير الوارد في الجملة، وهي على هذا النحو لا تفيد قصْرًا ولا حصْرًا؛ إذ المعنى أنّ الحاسدَ يُرضيه زوالُ النعمةِ عن صاحبها، ولا يمنع ذلك من أنْ يُرضيَه شيءٌ آخر مثلاً؛ كأنْ يُعطى من هذه النعمة، أو أنْ يكونَ له مثلها، غير أنّ هذا المعنى لا يقدّم الصورة الحقيقيّة للحاسد الذي يتمنّى زوال النعمة عن صاحبها، وإذا بَلَغَ حبُّ الحاسد لزوال النعمة إلى درجة التمنّي، فكيف عساهُ يرضى بغير ما يتمنّاه.

([1]) "الديوان"، ص 117.

([2]) "الديوان"، ص 57.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من هذا المنطلق، أدخل الشافعي أسلوب القصر على الجملة السابقة، وبإدخاله قصر الفعل على الفاعل؛ أي أنّه قصر تحقق الرضا من الحاسد على تحقق زوال النعمة عن صاحبها ولا شيءَ غيرُ ذلك، وبهذا التركيب المحوّل يكون الشافعي قد عبّر عن صفة الحاسد تعبيرًا دقيقًا.

ومن الجمل الفعليّة المضارعة المحوّلة المتضمّنة أسلوب القصر، قول الشافعي معبّرًا عن نظرته للحياة الدنيا:

فلم أرها إلا غرورًا وباطلاً كما لاحَ في ظهر الفلاة سرابُها

تقدّم الزيادة في الجملة الفعليّة السابقة معنى جديدًا يختلف عن المعنى الذي تقدّمه الجملة التوليديّة؛ ولتوضيح ذلك نقول: الجملة التوليديّة قبل الزيادة هي: **(أراها غرورًا)**، وهي جملة خبريّة تعبّر عن رؤيةٍ حاليّة للدنيا؛ ويُقصَد بذلك أنّها رؤيةٌ باديةٌ في لحظة حديثه عنها، وهذه الرؤية بهذا المعنى لا تتّسم بالثبات؛ فربّما تتغيّر في قادم الأيام.

أمّا التركيب المحوّل فيدلّ على ثبات الرؤية، وعدم تغيّرها على مرّ الأزمان، ويُستنتج ذلك من الأدوات الداخلة على الجملة؛ فقد سُبِقَ الفعل المضارع بـــ **(لم)**، وهي كما ذكرْتُ في تحليل بعضٍ من تراكيب النمط الثاني، تصرفُ دلالة الفعل المضارع إلى الماضي؛ ومعنى ذلك أنّ الشافعي كلما كان ينظر إلى الدنيا ويتأمّل فيها، كان يزيد يقينًا بأنّها غرورٌ وباطل، فحكمه على الدنيا مبنيٌّ على تأمّلات ونظرات سابقة، وليست تأمّلاتٍ آنيّة، فضلاً عن أنّ التركيب المحوّل يفيد معنى الحصر؛ أي: حصر الدنيا في صفة الغرور من وجهة نظر الشافعي.

3- الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني والمتمّمات

وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حروف المعاني والمتمّمات معًا في أربعةٍ وستين موضعًا، موزعةً بين الماضي والمضارع؛ وذلك حسب الأنماط والصور الآتية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط الأول: حرف معنى وفعل لازم وفاعل ومتمّم

ورد هذا النمط في ستةٍ وثلاثين موضعًا؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: قد وفعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في عشرة مواضع منها:

الناس داءٌ دفينٌ لا دواءَ له والعقل قد حارَ فيهم وهو منذهل[1]

ومن المضارع، قوله:

وعبدٌ قد ينام على حريرٍ وذو نسَبٍ مفارشه ترابُ[2]

الصورة الثانية: قد وفعل لازم وفاعل ونعت جملة

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وعزّة عُمْرِ المرء قبلَ مشيبه وقد فنيتْ نفسٌ تولّى شبابُها[3]

الصورة الثالثة: قد وفعل لازم وفاعل ومفعول فيه

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين هما:

أيا بومةً قد عشّشتْ فوقَ هامتي على الرغم منّي حين طار غرابها[4]

ومن المضارع، قوله:

يا راقدَ الليل مسرورًا بأوّله إنّ الحوادثَ قد يطرقْنَ أسحارا[5]

([1]) "الديوان"، ص 94. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 52 البيت السادس، ص 95 البيت الرابع.

([2]) "الديوان"، ص 24.

([3]) "الديوان"، ص 27.

([4]) "الديوان"، ص 26.

([5]) "الديوان"، ص 55.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الصورة الرابعة: قد وفعل لازم وفاعل وحال

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

قد مات قومٌ وما ماتتْ مكارمُهم وعاش قومٌ وهم في الناس أمواتُ[1]

الصورة الخامسة: ما النافية وفعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وما قصّرْتُ في طلَبٍ ولكنْ لربّ الناس أمرٌ فوق أمري[2]

الصورة السادسة: لا النافية وفعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في سبعة مواضع منها:

لا قصّرا عنها ولا بُلغْنها حتى يطولَ بها لديك طوالها[3]

ومن المضارع، قوله:

تبغي النجاة ولم تسلكْ طريقتها إنّ السفينةَ لا تجري على اليبس[4]

الصورة السابعة: لا الناهية وفعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في خمسةِ مواضعَ منها:

ولا تغفلْ عن الإحسان فيها فلا تدري السكون متى يكون[5]

([1]) "الديوان"، ص 34.

([2]) "الديوان"، ص 64.

([3]) "الديوان"، ص 97.

([4]) "الديوان"، ص 68. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 108 البيت الأول.

([5]) "الديوان"، ص 113. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 17 البيت الثاني، ص 45 البيت الثاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثامنة: ليس وفعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

جسمي على البرد ليس يقوى ولا على شدّة الحرارة[1]

الصورة التاسعة: اسم استفهام وفعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في أربعةِ مواضعَ منها:

جسمي على البرد ليس يقوى ولا على شدّة الحرارة

فكيف يقوى على حميمٍ وقودها الناس والحجارة[2]

الصورة العاشرة: حرف استفهام وفعل لازم وفاعل وتمييز

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أأنعمُ عيشًا بعدما حلَّ عارضي طلائعُ شيبٍ ليس يغني خضابها[3]

الصورة الحادية عشرة: حرف استقبال وفعل لازم وفاعل وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

سأضربُ في طول البلاد وعَرْضها أنالُ مرادي أو أموت غريبا[4]

التحليل:

لم تقتصر التراكيب الجمْليّة في هذا النمط على الفعل اللازم وفاعله، وإنّما جاءت مسبوقة بحروف المعاني من جهة، ومتبوعة بمتمّمات أخرى؛ كالجار والمجرور، وبعض

([1]) "الديوان"، ص 56.

([2]) "الديوان"، ص 56. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 58 البيت السابع، ص 105 البيت الثامن.

([3]) "الديوان"، ص 27.

([4]) "الديوان"، ص 21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنصوبات من جهة أخرى، وكان لهذه الزيادات أثرٌ واضحٌ في إبراز المعنى الذي يريده المتكلّم، ولتوضيح ذلك نأخذ قول الشافعي:

وعِزّةُ عمْرِ المرء قبلَ مشيبه وقد فَنِيَتْ نفسٌ تولّى شبابها

لم تقتصر الجملة الفعليّة ذات الفعل الماضي اللازم على الفعل والفاعل حسب، وإنّما جاءت مسبوقةً بالحرف (قد)، ومتبوعةً بالجملة التي احتلّت موقع الصفة في الجملة، وذَكَرَ **الإستراباذي** لـــ**(قد)** عند دخولها على الفعل الماضي ثلاثةَ معانٍ هي: التحقيق، والتوقّع، والتقريب.[1] وليس ثَمّ خلافٌ بين النحْويين على إفادة (قد) لهذه المعاني الثلاثة، إلا ما كان من **ابن هشام** في اعتراضه على معنى التوقّع، ويُقصَدُ بالتوقّع في هذا المقام، أنّ الحدثَ كان متوقَّعًا قبل حدوثه؛ وفي ذلك جاء في كتاب **سيبويه:** "وأمّا قد، فجوابٌ لقوله: لمّا يفعل، فتقول: قد فعل، وزعم **الخليل (175هـــ)**: أنّ هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر"؛[2] أي يتوقّعون حدوثه.

وقد ذَكَرَ **ابن يعيش** في شرْحه توضيحًا لما ذَكَرَه سيبويه والخليل؛ قال: "وذلك أنّ المخبِرَ إذا أراد أنْ ينفيَ، والمحدَّث ينتظر الجواب، قال: لمّا يفعل، وجوابه في طرف الإثبات قد فعل؛ لأنّه إيجابٌ لما نفاه، وقول الخليل: هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر، يريد أنّ الإنسان إذا سأل عن فعْلٍ، أو علِمَ أنّه متوقَّعٌ أنْ يُخبَرَ به، قيل: قد فعل، وإذا كان المخبِر مبتدئًا، قال: فعل كذا وكذا".[3]

وقد خالفَ **ابن هشام** النحْويين في إثباتهم معنى التوقّع لـــ **(قد)**؛ إذْ قال: "لو صَحَّ إثبات التوقّع لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقَّع، لصحَّ أنْ يقال في لا رجلَ بالفتح: إنّ (لا)

([1]) يُنظَر: الإستراباذي، رضي الدين، "**شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**"، القسم الثاني ص 1389.

([2]) سيبويه، "**الكتاب**"، 223/4.

([3]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 147/8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للاستفهام؛ لأنّها لا تدخل إلا جوابًا لمَنْ قال: هل من رجل ونحوه، فالذي بعْدَ (لا) مستفهَمٌ عنه من جهة شخصٍ آخرَ، كما أنّ الماضي بعْدَ قد متوقَّعٌ كذلك".[1]

ويميلُ الباحث إلى رأي ابن هشام في أنّ (قد) لا تفيد توقّعًا مع الماضي؛ وذلك لما يلي: إذا كان الخليل يقول: إنّ هذا الكلام – ويُقصَد الماضي المقرون بقد – يقال لقومٍ ينتظرون الخبر ويتوقّعونه، فمِنْ باب أولى أنْ نقول: إنّ قائل هذا الكلام قد نَقَلَ هؤلاء القوم – بإخباره إيّاهم – من حالة الانتظار والتوقّع إلى حالة التحقّق والتثبّت، ولكنّ النحْويين بكلامهم السابق قد نظروا إلى حال المخاطَب قبل الكلام، ولم ينظروا إلى حاله وحال المتكلّم بعد الكلام؛ إذْ أصبح الحدث محقّقَ الوقوع وليس متوقّعًا.

وعليه، فإنّ المعنى المستفادَ من دخول (قد) على الفعل الماضي في التركيب السابق هو التحقيق والتأكيد؛ ومعنى ذلك أنّ الشافعي متيقّنٌ من وقوع الحدث، سواءً كان ذلك في الماضي أم المستقبل؛ إذْ يقدّم لنا في عجُز البيت حُكْمًا قطعيًّا مؤكّدًا، وهو أنّ النفس التي تولّى عنها الشباب قد تحقّق فيها الفناء؛ أي صار حُكْمُها كحكْمِ النفس التي فَنِيَتْ منذ زمن، وهذا الحكم الذي تتضمّنه الجملة محقّقُ الوقوع وليس متوقّعًا؛ لأنّ الإنسان قد يتوقّع حدوث أمرٍ، ولكنّه لا يحدث، فالتوقّع شيءٌ والتحقّق شيءٌ آخر.

ومن التراكيب الجمْليّة المحوّلة بالزيادة في هذا النمط قول الشافعي:

<u>لا قصّرا عنها</u> ولا بُلغْنها حتى يطولَ بها لديكَ طوالها

قال الشافعي هذا البيت مخاطبًا هارون الرشيد؛ وذلك عندما أوصى بالولاية لولديه الأمين والمأمون، ولمّا يبلغا سنّ تسلّم الحكم، وفيه يدعو لهما بألا يقصّرَ فيهما العمر عن بلوغ سنّ الحكم، ويدعو لهارون الرشيد بطول العمر أيضًا.

([1])الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 195/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تحوّلت الجملة الفعليّة الماضية بزيادة لا النافية، وزيادة الجارّ والمجرور بعد الفاعل، وكان لهاتين الزيادتين أثرٌ في استقامة المعنى الذي يريده الشافعي، وفي سلامة التركيب أيضًا؛ أمّا الجارّ والمجرور فهو مقيِّدٌ للحكم الذي يتضمّنه الفعل، وموجِّه لمعناه؛ فالفعل قصّر بصورته الخالية من القيود قد يُفهَم على غير معنى؛ إذْ يحتمل أنْ يقصّرَ المرء في الشيء وأنْ يقصّرَ عن الشيء أيضًا، وثَمّ فرقٌ بين التقصيرين؛ فالتقصير في الشيء معناه عدم التوفيق فيه، وهذا يعني أنّكَ زاولْتَه ومارسته، أمّا التقصير عن الشيء فمعناهُ عدمُ بلوغه أصلًا؛ لسبب من الأسباب حال بينكَ وبينه.

وجاء الفعل في البيت مقيّدًا بـــ (عن)، وتقييده بهذا الحرف يدلّ على عدم بلوغ الغاية؛ وهي الحكم، وعدم بلوغ الغاية لحظة الكلام في الموقف السابق لا يعني عدمَ بلوغها في قابل الأيام؛ لذلك كان لا بُدَّ للفعل السابق من قيد آخر يحوّل معناه من صيغة الحدث الذي تحقّق وانتهى زمنه إلى صيغة الحدث الذي يُنتظَرُ وقوعه؛ فأتى بلا النافية، ودخول هذا الحرف على الجملة الفعليّة الماضية حوّل معناها من الإخبار إلى الإنشاء، وبهذه الزيادة أصبح الفعل دالاً على الدعاء بدلاً من دلالته على الحدث الذي تحقّق وانتهى، وهذا ما أشار إليه السهيلي في كتابه؛ قال: "إذا كانت لا في معنى الدعاء، جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي"[1].

وعليه، فإنّ زيادة لا النافية على الجملة السابقة، تحقّق غرضًا معنويًّا يتوافق والمقام الذي قيل فيه البيت السابق.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

وعبدٌ قد ينامُ على حريرٍ وذو نسَبٍ مفارشُهُ ترابُ

([1]) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، "**نتائج الفكر في النحو**"، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوَّض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1412هـ – 1992م. ص 111.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكَرَ الشافعي هذا البيت في سياق الحديث عن أقدار الله التي لا يعلمُها أحدٌ من خَلْقه؛ ومن ذلك أنّه قد يرفع قومًا ويخفِضُ آخرين، وقد يكتب للوضيع عزًّا بعد أنْ كان ذليلًا، وللشريف ذلًا بعد أنْ كان عزيزًا، وكلّ ذلك صادرٌ عن حكمةٍ لا يعلمها إلا هو سبحانه [1].

وقد أتى الشافعي بالجملة الفعليّة السابقة محوّلةً بالزيادة؛ لتكونَ أكثر قدرةً على التعبير عن المعنى الذي يريده، وقد تحوّلت بزيادة الحرف **(قد)**، والجار والمجرور الذي يُعَدُّ قيدًا للجملة؛ إذْ إنّ الأصل التوليدي لها هو: **(ينام عبدٌ)**، ولمّا ذُكِرَت كلمة عبد في بداية الجملة على سبيل الابتداء بها، استُغني عن ذكْرها مرّة أخرى بالضمير المستتر بعد الفعل تجنّبًا للتكرار، فصارت الجملة (عبد ينام) والجملة على هذا النحو ليس فيها خبرٌ جديد؛ إذْ لا غرابةَ في أنْ يكونَ ثَمَّ عبد ينام؛ لذلك قُيّدتْ بالجار والمجرور فصارت (عبدٌ ينام على حرير)، وموطن الغرابة في هذه الجملة المقيّدة ليس حدثَ النوم لذاته، وإنّما هو النوم على الحرير من قِبَلِ عبدٍ فقير.

ولمّا كان الشافعي في البيت السابق يقدّم أمثلةً مفترضة على القضاء والقدر، وليست أمثلةً واقعيّة رآها بعينه، قام بإدخال الحرف **(قد)** على الجملة الفعليّة؛ لإفادة معنى التوقّع؛ أي توقّع وقوع الحدث،[2] وكأنّه يقول: ربّما يأتي زمان ترى فيه العبد الفقير ينام على حرير، وصاحبَ النسب والجاه يتّخذ من التراب فراشًا له.

ومن التراكيب الجمْليّة المحوّلة بالزيادة في هذا النمط قول الشافعي:

جسمي <u>على البرد ليس يقوى</u> ولا على شدّة الحرارة
<u>فكيف يقوى على حميمٍ</u> وقودها الناس والحجارة

([1]) يُنظَر: الشافعي، محمد بن إدريس، "**ديوان الإمام الشافعي المسمّى الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس**"، إعداد وتعليق وتقديم: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، ص 15.

([2]) يُنظَر: الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 194/1. ذكر مجموعة من المعاني التي تفيدها (قد) منها التوقّع، وذلك مع المضارع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اشتمل البيتان السابقان على جملتَيْن فعليّتَيْن محوّلتَيْن بزيادة حروف المعاني، بالإضافة إلى الجار والمجرور المقيّد للجملة، وقد مثّلت كلّ جملة منهما صورةً مستقلّةً من الصور الفرعيّة المذكورة سابقًا، أمّا الجملة الأولى فهي: (على البرد ليس يقوى جسمي)، وأصلها التوليدي هو: **(يقوى جسمي)**، وبتقييد الجملة بالجار والمجرور المقدّم للاهتمام تصبح (على البرد يقوى جسمي)، وهي جملة تفيد الإخبار الإيجابي، وإثبات القدرة على تحمّل البرد، ولمّا كان الشافعي على غير هذا الوصف أراد أنْ يثبتَ عكس ذلك؛ فأدخل حرف النفي **(ليس)** على الجملة؛ لإفادة الإخبار السلبي، وإثبات عدم القدرة على تحمّل البرد فصارت الجملة (على البرد ليس يقوى جسمي)، ولمّا ذُكِرتْ كلمة جسمي في بداية الجملة على سبيل الابتداء بها، استُغني عن ذكْرها مرةً أخرى بالضمير المستتر بعد الفعل فصارت (جسمي على البرد ليس يقوى).

أمّا الجملة المحوّلة الثانية فهي: (فكيف يقوى على حميم؟)، وقد تحوّلت بزيادة اسم الاستفهام **(كيف)**، والأصل التوليدي لها هو: **(يقوى جسمي)**، وبتقييد الجملة بالجار والمجرور تصبح (يقوى جسمي على حميم)، ولمّا ذُكِرت كلمة الجسم في البيت الأول استبدل بها الشافعي ضميرًا مستترًا في البيت الثاني فصارت الجملة (يقوى على حميم)، وهي جملة فعليّة تفيد الإخبار الإيجابي، غير أنّ الشافعي لا يريد الإثبات، وإنّما يريد النفي؛ فأدخل اسم الاستفهام **(كيف)** لإفادة معنى النفي وذلك على تقدير: ولا يقوى على حميم.

ومن ذلك أيضًا، قولُ الشافعي:

<u>سأضربُ في طول البلاد وعَرْضها</u> أنالُ مرادي أو أموت غريبا

يرى الناظر في الجملة الفعليّة المضارعة، أنّها تحوّلتْ بزيادة حرف السين في أوّلها؛ وهو واحدٌ من حروف المعاني، يختصّ بالدخول على الفعل المضارع، فيخلّصه للاستقبال،[1]

([1]) الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب**"، 158/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وممّا لا شكّ فيه، أنّ الجملة الفعليّة بعد دخول السين تختلفُ عنها قبل دخولها؛ وذلك من حيثُ المعنى الذي تقدّمه كلتاهما.

ولتوضيح ذلك أقول: إنّ الجملة الفعليّة قبل الزيادة هي: **(أضربُ في طول البلاد وعَرْضها)**، والفعل المضارع على هذه الصورة المجرّدة يحتملُ الدلالة على الحال والاستقبال، ويؤكّد ذلك ما ذكَرَه **المبرّد** قال: "وتقول: زيدٌ يأكلُ، فيصلح أنْ يكونَ في حال أكْلٍ، وأنْ يأكلَ فيما يُستَقْبَل".[1] وما ذكَرَه **الزمخشري** في **(المفصّل)** متحدّثًا عن أصناف الفعل المضارع قال: "ويشتركُ فيه الحاضر والمستقبل".[2]

ومعنى ذلك، أنّ الفعل المضارع في الجملة الفعليّة التوليديّة، يدلّ على أنّ المتكلّم في حال سَفَرٍ لحظة الكلام، كما يدلّ على أنّه يسافر فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمان، أمّا الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادة حرف الاستقبال، فتقصرُ هذين الاحتمالين على احتمالٍ واحدٍ؛ وهو مزاولة السفر فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمان، وبهذا يتّضح لنا الأثر الذي أحدثتْهُ الزيادة في الجملة؛ وهو الانتقال بها من الدلالة الاحتماليّة إلى الدلالة القطْعيّة.

النمط الثاني: حرف معنى وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به ومتمّم

ورد هذا النمط في عشرين موضعًا، موزّعة بين الماضي والمضارع؛ حسب الأنماط والصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> قد وفعل ماضٍ وفاعل ومفعول به وصفة

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وقد أتيتُ ذنوبًا أنت تعلمُها ولم تكنْ فاضحي بفعلٍ مسي[3]

([1]) المبرّد، "**المقتضب**"، 2/2.

([2]) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، "**المفصّل**"، ط2، دار الجيل، بيروت – لبنان. ص 244.

([3]) "الديوان"، ص 68.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية:لا النافية وفعل ماضٍ وفاعل وجار ومجرور ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

قد أنْطَقَتِ الدراهم بعد عيٍّ أناسًا طالما كانوا سكوتا

فما عادوا على جارٍ بخيرٍ ولا رفعوا لمكرمةٍ بيوتا[1]

الصورة الثالثة: لا النافية وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وصفة

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

سأكتمُ علمي عن ذوي الجهل طاقتي ولا أنثرُ الدرَّ النفيسَ على الغنم[2]

الصورة الرابعة: لا النافية وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وظرف

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فجديد ثوبكَ لا يضرُّكَ بعدما تخشى الإله وتتقي ما يحرم[3]

الصورة الخامسة: ما النافية وفعل متعدٍّ وفاعل وحال مقدّم ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ما حوى العلمَ جميعًا أحدٌ لا ولو مارسه ألف سنة[4]

الصورة السادسة: هل وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وتمييز وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وهل أبصرتْ عيناكَ أقبحَ منظرًا من الشيب لا علمٌ ولا حلم[5]

([1]) "الديوان"، ص 33.

([2]) "الديوان"، ص 110.

([3]) "الديوان"، ص 106.

([4]) "الديوان"، ص 127.

([5]) "الديوان"، ص 106.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة السابعة: هلا وفعل متعدٍّ وفاعل وجار ومجرور ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

هلا تركْتَ لذي الدنيا معانقةً حتى تعانقَ في الفردوس أبكارا[1]

الصورة الثامنة: لا الناهية وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في خمسةِ مواضعَ منها:

ولا ترجُ السماحةَ من بخيلٍ فما في النار للظمآن ماءُ[2]

الصورة التاسعة: لم وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

فلم أدَعِ الأنينَ لقلّ سُقْمي ولكنّي ضعُفْتُ عن الأنين[3]

الصورة العاشرة: لم وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وصفة

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ولم أحذر الدهرَ الخؤونَ فإنّما قصاراهُ أنْ يرمي بي الموتَ والفقرا[4]

الصورة الحادية عشرة: حرف استقبال وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

سأتركُ حبّكُمْ من غير بغضٍ وذاك لكثرة الشركاء فيه[5]

([1]) "الديوان"، ص 55.

([2]) "الديوان"، ص 18. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 34 البيت الثالث، ص 95 البيت الحادي عشر.

([3]) "الديوان"، ص 121.

([4]) "الديوان"، ص 53.

([5]) "الديوان"، ص 126.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية عشرة: حرف استقبال وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وتوكيد معنوي

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

سأنفقُ رَيْعانَ الشبيبة كلِّها على طلب العلياء أو طلب الأجر[1]

الصورة الثالثة عشرة: حرف استفهام وفعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به وشبه جملة

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين تمثّلا في قول الشافعي:

أأنثرُ درًّا بين سارحة النَّعَمْ؟ أأنظمُ منثورًا لراعية الغنم؟[2]

وثمّة قسمٌ آخر من أقسام الجملة الفعلية، ذات الفعل المتعدي، المحوّلة بزيادة حروف المعاني والمتمّمات؛ يتمثّل في مجموعة الأفعال المتعدّية إلى مفعولين اثنين، وقد وردتْ في ثلاثة مواضع؛ حسب الصورتين الآتيتين:

الصورة الأولى: لا النافية وفعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل ومفعول به أول ومفعول به ثانٍ وظرف

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

ورثيثُ ثوبكَ لا يزيدكَ رِفْعَةً عند الإله وأنتَ عبدٌ مجرمُ[3]

الصورة الثانية: لا الناهية وفعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل وجار ومجرور وظرف وجار ومجرور ومفعول به مسبوق بـــ مِن الزائدة

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

فامنن عليَّ بذكْر الصالحين ولا تجعلْ عليَّ إذًا في الدين من لبس[4]

([1]) "الديوان"، ص 60.

([2]) "الديوان"، ص 110.

([3]) "الديوان"، ص 106.

([4]) "الديوان"، ص 68.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثمّة قسمٌ آخرُ من أقسام الجملة الفعليّة، المحوّلة بزيادة حروف المعاني والمتمّمات؛ يتمثّل في مجموعة الأفعال المبنيّة للمجهول، وقد وردت في خمسة مواضع؛ حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: لم وفعل مبني للمجهول وجار ومجرور ونائب فاعل

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

لم يبرح الناس حتى أحدثوا بدعًا في الدين بالرأي لم تُبعَثْ بها الرسلُ[1]

الصورة الثانية: لا النافية وفعل مبني للمجهول ونائب فاعل مستتر وجار ومجرور

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين منهما:

فما كان ليَ الإسلام إلا تعبّدًا وأدعيةً لا تُتقى بدُروع[2]

الصورة الثالثة: حرف استفهام وفعل مبني للمجهول ونائب فاعل ومفعول به ثانٍ وظرف زمان

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أأُرى معوّقَ مؤمنٍ يومَ الجزا أو أنْ أسوءَ محمدًا في أمّته[3]

التحليل:

تعدّدت التراكيب الجمْليّة في النمط السابق بتعدّد حروف المعاني السابقة لها من جهة، وتعدُّد العناصر المتمّمة للجملة بعد المفعول به من جهة أخرى. ولم يقتصرْ أثرُ هذه الزيادات على تعدّد التراكيب الجمْليّة وحسب، وإنّما تعدّى ذلك إلى المعنى ولتوضيح ذلك آخُذُ قول الشافعي:

([1]) "الديوان"، ص 93.

([2]) "الديوان"، ص 79.

([3]) "الديوان"، ص 37.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا ترجُ السماحة من بخيلٍ فما في النار لظمآن ماءُ

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة حرفٍ من حروف المعاني؛ وهو لا الناهية، بالإضافة إلى الجار والمجرور المقيّد للجملة، والنهي في اللغة: "خلاف الأمر، نهاهُ ينهاهُ نهيًا فانتهى وتناهى: كفّ"،[1] وفي الاصطلاح: القول الإنشائي الدالّ على طلب الكفّ عن الفعل، وترْكه على جهة الاستعلاء والإلزام.[2]

والأصل التوليدي للجملة السابقة هو: **(ترجو السماحة)**، وقد قُيّدت الجملة بالجار والمجرور فصارت (ترجو السماحة من بخيل)، وهي جملة فعليّة تفيد الإخبار، غير أنّ الشافعي لا يريد الإخبار، وإنّما يريد نهْيَ المخاطب عن رجاء البخيل؛ لعلمه أنّ طلَبَ الحاجة منه كطلَب الماء من النار في عدم تحقّق المطلوب في كليهما؛ لذلك أدخل لا الناهية على الفعل المضارع؛ تحقيقًا لهذا المعنى.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشافعي:

أأنثرُ دُرًّا بين سارحة النعم؟ أأنظم منثورًا لراعية الغنم؟

اشتمل البيت على جملتين محوّلتين بزيادة همزة الاستفهام؛ وذلك أنّ الأصل التوليدي لكلٍّ منهما هو: **(أنثر دُرًّا)** و**(أنظم منثورًا)**، وقد قُيّدت الجملتان بزيادة شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور؛ ليبيّنَ في الأولى مكان نثر الدرّ، وفي الثانية لمَنْ ينظم المنثور، وهما جملتان فعليّتان تفيدان الإخبار بتحقّق الحكم في كلٍّ منهما؛ وهو كون الشافعي ينثر علومَه، ويبثّ جواهرَه لمَنْ لا يقدّرون قيمه العلم، ولا يعونه أساسًا، وهذا المعنى غيرُ مرادٍ عند

([1]) يُنظَر: ابن منظور، "**لسان العرب**"، مادة (نهى).

([2]) يُنظَر: السكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، "**مفتاح العلوم**"، حقّقه وقدّم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1420هـ – 2000م. ص 429.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشافعي؛ إذْ إنّه يُنكِرُ على نفسه مثل هذا الفعل؛ ولتحقيق معنى الإنكار أدخل همزة الاستفهام على كلتا الجملتين، فتحوّلت الجملة من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء.

وقد ذكَرَ صاحب كتاب **(البرهان في علوم القرآن)** هذا المعنى في حديثه عن استعمالات همزة الاستفهام؛ قال: "ومنها أنّها تُستَعْمَل لإنكار إثبات ما يقع بعدها؛ كقولك: أتضربُ زيدًا وهو أخوك؟".[1] أي تفيد إنكار ما تُثبتُه الجملة التوليديّة قبل زيادتها، وبهذه الزيادة عبّرت الجملة عن المعنى الذي يريده الشافعي.

ومثلُ ذلك، قول الشافعي:

أأُرى معوّقَ مؤمنٍ يومَ الجزا أو أنْ أسوءَ محمدًا في أمّته

ذكَرَ الشافعي هذا البيت في الحديث عن صفْحِهِ، وتجاوزه عمّن يسيئون إليه، وهو يُنكِر على نفسه أنْ يكونَ حائلًا بين المسيئين إليه، وبين دخول الجنّة يوم القيامة، ويرى أنّ ذلك يسيء إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم، الذي يطمعُ في أنْ تدخُلَ أمّته الجنّة.[2]

والأصل التوليدي للجملة هو: (يراني الناس معوّقَ مؤمن)، ثمّ حُوِّل الفعل إلى صيغة المبني للمجهول؛ فصارت الجملة (أُرى معوّقَ مؤمن)، ويرى الباحث أنّ الغرض من هذا التحويل، هو تسليط الضوء على الفعل دون الفاعل، ثمّ قُيِّدَت الجملة بزيادة الظرف الدالّ على الزمان.

والجملة على النحو السابق جملةٌ خبريّة تُثبتُ تحقّق الرؤية على الشافعي، بالصورة المذكورة في البيت؛ وهي إعاقة المؤمنين يوم الجزاء، ولمّا أراد الشافعي إنكار هذا الحدث ونفْيه عن نفسه، أدخل همزة الاستفهام؛ لإفادة هذا المعنى.

([1]) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، "**البرهان في علوم القرآن**"، 348/2.

([2]) يُنظَر: الشافعي، محمد بن إدريس، "**ديوان الإمام الشافعي المسمّى الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس**"، ص 36، 37.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهد الزيادة بحروف المعاني والمتمّمات، قولُ الشافعي:

ولم أحذر الدهرَ الخؤونَ فإنّما قصاراه أنْ يرمي بي الموتَ والفقرا

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة واحدٍ من حروف المعاني عليها؛ وهو **(لم)**، بالإضافة إلى صفة المفعول به ممثّلةً بكلمة **(الخؤون)**، وأصلها التوليدي هو: **(أحذرُ الدهرَ)**، وهي جملة خبريّة تثبتُ حذَرَ الشافعي من الدهر وخوفه منه، وهي على هذه الصورة التوليديّة تقدّم معنًى لا يتوافقُ وشخصَ الشافعي الذي لا يُقيم لنوائب الدهر وتقلّباتِه وزنًا؛ لذلك أدخل حرف النفي **(لم)**؛ لإفادة نفْي الحدث في الزمن الماضي، وقد ذكَرَ النحْويون أنّ (لم) عندما تدخل على الفعل المضارع فإنّها تصرف دلالته الزمنيّة إلى الماضي،[1] وكأنّه يقول: ما مرَّ عليَّ يومٌ فيما مضى من حياتي وأصابني فيه جزعٌ أو خوفٌ من الدهر، وليس هذا وحسب؛ فقد وصف الدهر بأنّه خؤون؛ ليبيّنَ للناس أنّه لم يحذر الدهر حتى وهو في أسوأ حالاته، وهذا دليل على قوّة إيمانه بالله وشدّة توكّله عليه. ومن ذلك أيضًا، قوله:

وهل أبصرتْ عيناكَ أقبحَ منظرًا من الشيب لا علمٌ ولا حلمُ

تحوّلت الجملة الفعليّة السابقة بزيادة حرف الاستفهام **(هل)**، وهو حرفٌ يُقصَدُ به طلب التصديق الإيجابي،[2] وأصلها التوليدي هو: أبصرت عيناك منظرًا قبيحًا، فلمّا أراد المتكلّم معنى المفاضلة في القبح بين الشيب وغيره، صارت الجملة أبصرت عيناك أقبح منظرًا من الشيب، وهي على هذا النحو جملة خبريّة تعطي معنًى مخالفًا لما يريده الشافعي؛ إذْ تُثبتُ أنْ

([1]) يُنظَر: السهيلي، "**نتائج الفكر في النحو**"، ص 115 – 116. والأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، "**أسرار العربيّة**"، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1418هـ – 1998م. ص 172. والإستراباذي، "**شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**"، القسم الثاني 895.

([2]) يُنظَر: العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، "**الطراز**"، طبع بمطبعة المقتطف بمصر 1322هـ – 1914م. 290/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكونَ المخاطَب قد رأى ما هو أقبح من الشيب عندما يكون مصحوبًا بالجهل وعدم الحلم؛ لذلك أتى بحرف الاستفهام (هل)؛ لتتحوّل به الجملة من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء.

ولا يخفى على القارئ أنّ أسلوب الاستفهام في البيت السابق لم يأتِ على معناهُ الحقيقي الذي يُراد به الاستعلام عن أمرٍ يجهله السائل، وإنّما خرج لمعنى آخر، وقد ذكَرَ النحْويون أشهر المعاني التي تفيدها(هل) عندما تخرج عن معناها الحقيقي.[1]

ويرى الباحث أنّ حرف الاستفهام (هل) قد أفاد معنى النفي؛ وذلك على تقدير: ما أبصرت عيناك، وتعبير الشافعي عن معنى النفي بأسلوب الاستفهام يضعُ المخاطَب أمام خيارٍ وحيدٍ؛ وهو الإقرار بهذا النفي، وكأنّه لا يملك إلا أنْ يقول: لا، لم تُبصِرْ عيناي، أمّا النفي الصريح ففيه مظنّة ردّ الحكم من قبل المخاطَب.

وقد أشار **فاضل السامرائي** إلى هذا الكلام في تفريقه بين النفي بـــ **(هل)**، والنفي الصريح قال: "إنّ النفي الصريح، إنّما هو إقرارٌ من المُخْبِر، فإذا قال: ما جزاء الإحسان إلا الإحسان، أو قال: ما على الرسول إلا البلاغ، كان هذا إخبارًا من المتكلّم، أمّا إذا قال ذلك بطريق الاستفهام، فإنّ المقصود، إشراكُ المخاطَب في الأمر، فهو يريد الجواب منه، فإذا قال مثلاً: هل على الرسول إلا البلاغ، كان المخاطَب مدعوًّا لأنْ يجيب، وسيكون جوابُه المنتظَر: لا ليس على الرسول إلا البلاغ".[2]

وبهذا الكلام يتبيّن لنا الأثر المعنوي الذي أحدثه حرف الاستفهام (هل) عند دخوله على الجملة.

([1]) يُنظَر: الهروي، علي بن محمد، "**الأزهيّة في علم علم الحروف**"، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، 1413هـــ – 1992م. ص 208– 209. المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، ص343.

([2]) السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، 211/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الجمل الفعليّة المحوّلة في هذا النمط قولُ الشافعي:

هلّا تركْتَ لذي الدنيا معانقةً حتى تعانقَ في الفردوس أبكارا

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة حرف التحضيض، والحضُّ في اللغة: الحثُّ على الفعل، جاء في **(لسان العرب)**: "الحَضُّ ضرْبٌ من الحثّ في السير والسَوْق وكلّ شيء، والحضُّ أيضًا: أنْ تحثّه على شيءٍ لا سيرَ فيه ولا سَوْق، والحضُّ: الحثّ على الخير".[1]

وهلّا من حروف المعاني التي لا يليها إلا الفعل،[2] وبدخولها على الجملة الفعليّة تتحوّل من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء الطلبي، فالأصل التوليدي للجملة هو: تركْتَ معانقة لذي الدنيا، وهي جملة تفيد الإخبار، ولمّا كان الشافعي لا يريد هذا المعنى، وإنّما أراد حثَّ المخاطَب على ترْكِ الدنيا لأصحابها الذين تعلقتْ قلوبهم بها، أدخل حرف التحضيض؛ لإفادة معنى الحضّ والحثّ.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

ورثيثُ ثوبكَ لا يزيدكَ رِفْعةً عند الإله وأنتَ عبدٌ مجرم

تحوّلت الجملة الفعليّة بزيادة لا النافية عليها، وأصلها التوليديّ هو: **(يزيد رثيثُ ثوبكَ إياكَ رِفْعة)**، ولمّا ذُكِرَ رثيثُ الثوب في بداية الجملة على سبيل الابتداء به، استُغنيَ بالضمير المستتر عن الاسم الظاهر؛ تجنّبًا للتكرار فصارت الجملة (رثيثُ ثوبكَ يزيد إياكَ رِفْعة)، وباستبدال الضمير المتّصل بالضمير المنفصل تصبح الجملة (رثيثُ ثوبكَ يزيدكَ رِفْعة).

ومضمون الجملة بصورتها المثبَتة غير صحيح؛ إذْ يبيّن أنّ رداءة الثوب تزيد العبد رِفْعة ومكانة عند ربّه، وهذا ما قد يظنّه بعض الناس ممّن يسيؤون فَهْم الزهد في الحياة الدنيا؛

([1]) يُنظَر: ابن منظور، "**لسان العرب**"، مادة (حضض).

([2]) يُنظَر: سيبويه، "**الكتاب**"، 115/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذْ يعتقدون بأنّ العبد الزاهد ينبغي أنْ يكونَ رثَّ الثياب، رثَّ الهيئة، وإلا فهو ليس من الزاهدين.

ولمّا كان هذا الاعتقاد يجانبُ الصواب، ويخالف في الوقت نفسِه قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾[الضحى 11] أدخل الشافعي لا النافيةَ على الفعل المضارع؛ ليستقيمَ بها معنى الجملة، وليبصّرَ كلَّ مَنْ يعتقد هذه المعتقدات الخاطئة بأنّ ظاهر الإنسان ليس بموضع نظر الرحمن، وإنّما العبرة بما هو كامنٌ في القلوب والأفئدة.

4- الجملة الفعلية المحوّلة بزيادةٍ على بنية الفعل

يتناول الباحث في هذا القسم الجملة الفعليّة المحوّلة بزيادةٍ طرأتْ على بنية الفعل، أدّتْ إلى زيادةٍ في بنية الجملة، ويشير الباحث بهذا الكلام إلى الجمل الفعليّة المكوّنة من أفعالٍ لازمةٍ في أصل وضْعها، ولكنّها تعدّت إلى المفعول به بسبب زيادةٍ في بنية الفعل، وقد وردتْ في اثني عشرَ موضعًا، موزّعةً بين الماضي المضارع؛ وذلك حسب الصور الآتية:

الصورة الأولى: فعل متعدٍّ وفاعل ومفعول به

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضعَ منها:

أمتُّ مطامعي فأرحْتُ نفسي لأنّ النفس ما طمِعتْ تهون[1]

ومن المضارع، قوله:

وأُظهرُ أسباب الغنى بين رفقتي ليخفاهمُ حالي وإنّي لَمُعْدمُ[2]

الصورة الثانية: فعل متعدٍّ ومفعول به وفاعل

وردت هذه الصورة في ثلاثةِ مواضعَ منها:

ورُبَّ ظلومٍ قد كفيتَ بحرْبِهِ فأوقعَهُ المقدورُ أيَّ وقوع[3]

([1]) "الديوان"، ص 112. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 55 البيت الثاني.

([2]) "الديوان"، ص 107. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 33 البيت الخامس.

([3]) "الديوان"، ص 78. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 103 البيت التاسع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثالثة: فعل متعدٍّ وفاعل وجار ومجرور ومفعول به

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

أُهينُ لهم نفسي لأكرمها بهم ولن يُكرِمَ النفسَ الذي لا يُهينُها[1]

التحليل:

تكوّنت الجمل الفعليّة في القسم السابق من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ به، بصرْف النظر عن موقع المفعول به تقديمًا وتأخيرًا، وقد عدّها الباحث من الجمل الفعليّة المحوّلة بالزيادة؛ لأنّ أفعالها تحوّلت من حالة اللزوم إلى حالة التعدّي؛ بسبب زيادة طرأت على بنيتها، فهي أفعال ثلاثيّة الأصل مزيدة بالهمزة على وزن (**أفعلَ**).

وقد تحدّث **الإستراباذي** عن المعاني المستفادة من هذه الصيغة؛ ومن ذلك قوله: "فاعلم أنّ المعنى الغالب في (أفعلَ) تعدية ما كان ثلاثيًّا؛ وهي أنْ يُجعَلَ ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل، فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهبْتُ زيدًا) جعلتُ زيدًا ذاهبًا، فزيد مفعولٌ لمعنى الجعل الذي استُفيد من الهمزة، فاعلٌ للذهاب كما كان في ذهب زيد".[2]

ومن شواهد الجملة الفعليّة المحوّلة بالزيادة على هذا النحو قول الشافعي:

أمتُّ مطامعي فأرحْتُ نفسي لأنّ النفس ما طمعتْ تهون

فالفعلان(**أمات وأراح**) فعلان لازمان في أصل وضعهما قبل زيادة الهمزة، ومفعول كلٍّ منهما كان فاعلاً للفعل اللازم؛ على تقدير ماتتْ مطامعي وراحَتْ نفسي، من معنى الارتياح، فعندما دخلت الهمزة على الفعل، تحوّل من حالة اللزوم إلى حالة التعدّي، وأصبح الفاعل المرفوع مفعولاً به منصوبًا.

([1]) "الديوان"، ص 115.

([2]) الإستراباذي، رضي الدين، "**شرح شافية ابن الحاجب**"، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1395هـ – 1975م. 86/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وليس أثر الزيادة مقصورًا على الجانب التركيبيّ المتمثّل بتعدية الفعل حسب، وإنّما يتعدّى أثرها إلى المعنى أيضًا؛ ويظهر ذلك جليًّا في أنّ الجملتين في حال كون فعليهما لازمين، تدلان على أنّ المطامع تموت بذاتها، وأنّ النفس ترتاح بذاتها أيضًا؛ إذْ إنّكَ نَسَبْتَ فعل الموت إلى المطامع وفعل الرواح إلى النفس، أمّا في حال كونهما متعدّيين بالهمزة، فإنّك تجعل لصاحب النفس أثرًا في تهذيب نفسه وضبطها؛ إذْ إنّكَ نَسَبْتَ الفعل إليه، وهذا ما أراد الشافعي أنْ يجلّيَه للناس في كلامه السابق؛ وهو أنّ مطامع النفس البشريّة ليس لها حدود تقفُ عندها، ولا يمكن أنْ تموت بذاتها إنْ لم يكنْ لصاحبها إرادة قويّة في ضبطها وتهذيبها، وهذا ما أكّده أبو ذؤيب الهذلي بقوله:

والنفس راغبةٌ إذا رغّبتها وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تقنع[1]

من هذا المنطلق، جاء استخدام الشافعي لصيغة الفعل المزيد بهمزة التعدية، ولم يقلْ ماتتْ مطامعي؛ ليبيّنَ بهذا الاستخدام أنّه كغيره من الناس، له نفسٌ تسعى إلى تحقيق رغَباتٍ لها وملذّات، ولكنّ إرادته القويّة وهمّته العالية جعلته يتغلبُ على نفسه؛ فنال بذلك راحة البال وطمأنينة النفس.

ومن شواهد الجملة الفعليّة المحوّلة في هذا القسم قول الشافعي:

ورُبَّ ظلومٍ قد كُفيتَ بحربْه فأوقعهُ المقدورُ أيَّ وقوع

تكوّنت الجملة الفعليّة من الفعل المزيد بهمزة التعدية، ثمّ المفعول به مثلاً بضمير الغائب العائد على ظلوم، ثمّ الفاعل الظاهر، وأصل الجملة قبل الزيادة هو: **(وقعَ الظلوم)**، ولمّا كان الوقوع في المهالك لا يحصل من الإنسان بإرادته، أراد الشافعي أنْ ينسِبَ الفعل إلى مُحدِثه الحقيقي؛ وهو القضاء والقدر، فأتى بهمزة التعدية التي تحوّل الفاعل إلى مفعولٍ به؛

(1) الهذليين، "**ديوان الهذليّين**"، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1995م. 3/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ليبيّنَ للناس أنّ الإنسان أمام القضاء والقدر لا يملك فعْلَ شيءٍ فيسمّى فاعلاً، وإنّما هو مفعولٌ به تجري عليه الأحداث، كما تجري على غيره.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

وأُظهرَ أسباب الغنى بين رفقتي ليخفاهمُ حالي وإنّي لَمُعْدمُ

فالجملة الفعليّة المضارعة قبل دخول الهمزة هي: **(تَظهر أسباب الغنى)**، وهي جملة خبريّة تدلّ على أنّ الغنى موجود، وأنّ أسبابَه وعلاماتِه باديةٌ للعيان من تلقاء نفسها، ولكنّ هذا المعنى الذي قدّمته الجملة التوليديّة يخالف الواقع الحقيقي الذي يعيشه الشافعي؛ وهو واقع الفقر، وقلة ذات اليد، وهو مع كلّ هذا لا يَكشِفُ للناس حقيقته، وإنّما يتظاهر بالغنى ويدّعيه، وهذا التظاهر والادّعاء لا تعبّر عنه الجملة إلا بعد إدخال الهمزة.

وعليه، فإنّ الزيادة الطارئة على الجملة قد غيّرتْ معناها تمامًا؛ إذْ نقلتها من الدلالة على الغنى المؤكَّد الذي تَظهرُ علاماتُه من تلقاء نفسها، إلى الدلالة على التكلّف في إظهار الغنى، وادّعاء أسبابه.

ومن ذلك أيضًا، قوله بحقّ تلاميذه:

أُهينُ لهم نفسي لأكرمها بهم ولنْ يُكرِمَ النفسَ الذي لا يُهينها

فالجملة بأصلها التوليدي الخالي من الزيادات هي: **(تهون نفسي)**، وبتقييد الجملة بالجار والمجرور تصبح **(تهون نفسي لهم)**، ولا يخفى على القارئ أنّ تقديم الجار والمجرور في البيت أفاد الاختصاص؛ إذْ إنّه يخصّ تلاميذه بإهانة نفسه ولا يفعل ذلك مع غيرهم.

والجملة على هذه الصورة التوليديّة تدلّ على أنّ هوان النفس ذاتيٌّ؛ إذْ نُسِبَ إليها مباشرةً، غير أنّ الشافعي لا يريد هذا المعنى؛ لأنّ ذاتية الهوان في النفس تدلّ على أنّها استمرأت الهوان واعتادت عليه، وحاشا لنفس الشافعي أنْ تكونَ كذلك.

من هذا المنطلق، أتى الشافعي بهمزة التعدية، وبزيادتها تغيّر معنى الجملة؛ إذْ أصبح فعل الهوان مباشَرًا من قِبَلِ الشافعي نفسِه، وفي ذلك إشارةٌ إلى تقديره وحبّه الشديدين لتلاميذه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

أنماط الجملة المحوّلة بالحذف

المبحث الأول: الجملة الاسميّة المحوّلة بالحذف

1-الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف المبتدأ

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف الخبر

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة المحوّلة بالحذف

1-الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفعل

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفاعل

3- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف المفعول به

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

أنماط الجملة المحوّلة بالحذف

الحذف في اللغة: "قطْف الشيء من الطرف، كما يُحذَف ذنَب الدابّة، وحذف الشيء: إسقاطه، ومنه حذفْتُ من شَعْري ومن ذنَب الدابّة؛ أي أخذْتُ"،[1] وجاء في **(إعجاز القرآن) للباقلاّني(403هـ)**: "الحذف: الإسقاط؛ للتخفيف"،[2] والحذف باصطلاح النحْويين وأهل المعاني والبيان: "إسقاط حركةٍ أو كلمةٍ أو أكثر أو أقل".[3]

يُلاحَظ ممّا سبق، أنّ الرابط المشترك بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للحذف، هو الإسقاط والتقليل من الشيء.

والحذف صورةٌ من صور التحويل في الجملة العربيّة، اسميّةً كانت أم فعليّة؛ إذ الأصل أنْ تُذكَرَ جميعُ مكوّناتها، إلا أنّ هذا الأصل لا يبقى على حاله؛ فتجدُ بعض الجمل وقد حُذِفَ منها مكوّنٌ أو أكثر، وليس ذلك بقصْد الإيجاز حسب، وإنّما يكون لغرضٍ معنوي لا يتحقّق إلا به، فالحذف قد يكون أبلغ من الذِكْر في كثيرٍ من المواطن، وهذا ما بيّنه **عبد القاهر الجرجاني** في حدّه للحذف؛ قال: "هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسّحْر؛ فإنّكَ ترى به ترْكَ الذِكْر أفصحَ من الذِكْر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدُكَ أنطقَ ما تكون إذا لم تنطقْ، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِنْ".[4]

([1]) يُنظَر: ابن منظور، "**لسان العرب**"، مادة (حذَفَ).

([2]) الباقلاّني، أبو بكر محمد بن الطيّب، "**إعجاز القرآن**"، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط5، دار المعارف بمصر، 1417هـ – 1997م. ص 262.

([3]) التهانوي، محمد علي، "**موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**"، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناتي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 1416هـ – 1996م. 632/1.

([4]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 146.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يُفهَمُ من كلام الجرجاني، أنّ الحذف في يُفصِحُ عن معانٍ خافيةٍ لا يكون في الذِكْر قدرةٌ على إظهارها؛ فالحذف نطقٌ غيرُ مسموع، وفيه زيادة في المعنى دون زيادة اللفظ، وفيه بيانٌ وتوضيح دون الإبانة عن الألفاظ، وقد شبّهه الجرجاني بالسّحْر؛ لأنّ السّحْرَ في حقيقة أمره خيالٌ وأوهام، ومع ذلك فإنّ له تأثيرًا في الآخرين، والحذف كذلك؛ فإنّه إسقاطٌ للألفاظ نطقًا وكتابةً، إلا أنّ هذا الإسقاط هو عينُ الإفصاح عن المعاني.

ولمّا كان للحذف هذه القيمة المعنويّة ارتأى الباحث أنْ يُفردَ له قسمًا مستقلًّا بذاته، فجاء هذا الفصل لدراسة أسلوب الحذف الوارد في الجملتين الاسميّة والفعليّة؛ مبرزًا أنماطَه وأثره المعنوي، فقسّم الفصل إلى مبحثين: تناول الأول الحذف الوارد في الجملة الاسميّة، وفيه سلّطُ الباحث الضوء على حذْف المبتدأ وحذْف الخبر، وتناول الثاني الحذف الوارد في الجملة الفعليّة، وفيه سلّط الباحث الضوء على حذْف الفعل وحذْف الفاعل وحذْف المفعول به، وقد وردت الجملة المحوّلة بالحذف في المبحثين السابقين في مئتين وأربعَ عشرةَ موضعًا؛ وذلك على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول

الجملة الاسميّة المحوّلة بالحذف

تتكوّن الجملة الاسميّة من ركنين أساسين لا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر لإتمام العمليّة الإسناديّة وإتمام المعنى؛ وهما المبتدأ والخبر، أو المسند إليه والمسند، وفي ذلك يقول **سيبويه** معرّفًا المبتدأ: "كلُّ اسمٍ ابتُدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفْعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه".[1]

وعليه، فإنّ المبتدأ يشكّلُ الركيزة الأساسيّة التي يُبنى عليها الخبر، وهو مع الخبر وحدةٌ متكاملةٌ لا يمكن فصلُها، إلا أنّ ثمَّ حالاتٍ معيّنة تَخْرُجُ فيها الجملة الاسميّة عن أصلها الذي هي عليه؛ إذْ يُحذَفُ أحدُ ركنيها لغرضٍ من الأغراض البلاغيّة، فجاء هذا القسم؛ ليتناول الجملة الاسميّة التي حُذِفَ منها المبتدأ أو الخبر، ويبيّن الأثر المعنوي المتأتّي من هذا الحذف.

لم تحظَ الجملة الاسميّة المحوّلة بالحذف بحضور بارزٍ في ديوان الشافعي؛ إذْ وردتْ في ثمانيةَ عشرَ موضعًا، موزّعة بين حذْف المبتدأ وحذْف الخبر؛ وذلك على النحو الآتي:

1- الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف المبتدأ

وردت الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف المبتدأ في اثني عشرَ موضعًا، موزّعة على سبعِ صور، اختلف بعضُها عن بعض باختلاف الصورة التي قُدِّرَ عليها المبتدأ المحذوف؛ وذلك على النحو الآتي:

([1]) سيبويه، "**الكتاب**"، 126/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الأولى: مبتدأ محذوف تقديره (الشبع) والخبر

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

ولو أنّني أسعى لنفْعي وجدتني كثيرَ التواني للذي أنا طالبه

لكنّني أسعى لأنفعَ صاحبي وعارٌ على الشبعان إنْ جاعَ صاحبُه[1]

الصورة الثانية: مبتدأ محذوف تقديره (هو) والخبر

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

تأدَّمُني بالزيت قالت: مباركٌ وقد أحرقَ الأكبادَ هذا المباركُ[2]

الصورة الثالثة: مبتدأ محذوف تقديره (أنتَ) والخبر

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وإنْ تعفّفتَ عن أموالهم كرمًا قالوا: غنيٌّ وإنْ سألتهم بخلوا[3]

الصورة الرابعة: مبتدأ محذوف تقديره (هو) والخبر

وردت هذه الصورة في ستةِ مواضعَ منها:

وما الدهر إلا هكذا فاصطبر له رزيّةُ مالٍ أو فراقُ حبيب[4]

الصورة الخامسة: مبتدأ محذوف تقديره (هما) والخبر

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

لكنّ مَنْ رُزِقَ الحِجا حُرِمَ الغنى ضدّان مفترقان أيّ تفرّق[5]

([1]) "الديوان"، ص 32.

([2]) "الديوان"، ص 90.

([3]) "الديوان"، ص 95.

([4]) "الديوان"، ص 29. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 24 البيت الخامس، ص 110 البيت الرابع.

([5]) "الديوان"، ص 86.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة السادسة: مبتدأ محذوف تقديره (هم) والخبر

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

لم يبقَ في الناس إلا المكرُ والملَقُ شوكٌ إذا لمسوا زهرٌ إذا رمقوا[1]

الصورة السابعة: مبتدأ محذوف تقديره (هنَّ) والخبر

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

إنّي بُليتُ بأربعٍ يرمينني بالنبل عن قوسٍ لهنّ صرير

إبليسُ والدنيا ونفسي والهوى أنّى يفرُّ من الهوى نحرير[2]

التحليل:

تحوَّلت الجملة الاسميّة في التراكيب السابقة بحذْف الركن الأول من أركانها؛ وهو المبتدأ أو المسند إليه، وهو الركن الذي يُبنى عليه الكلام؛ لذلك يُعَدُّ أهمّ ركنٍ في الجملة الاسميّة، وحذْف المبتدأ في الجملة الاسميّة يأتي على صورتين: فإمّا أنْ يكونَ جوازيًّا، وإمّا أنْ يكونَ وجوبيًّا، وقد ذَكَرَ النحْويون تلك المواضع بالتفصيل في حديثهم عن حذْف المبتدأ والخبر.[3]

جاء حذْف المبتدأ في التراكيب الجمليّة السابقة جوازيًّا؛ إذْ إنّه يُفهَم من سياق الجملة، ويستطيع المتكلّم أنْ يقدّرَه، ويتلفّظَ به، دون أنْ يكونَ ثَمَّ خللٌ في قواعد التركيب الجمْلي، ويؤكّد ذلك ما ذَكَرَه **ابن يعيش** في شرحه؛ قال: "اعلم أنّ المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلُّ الفائدة، فلا بُدَّ منهما، إلا أنّه قد تُوجَدُ قرينةٌ لفظيّةٌ أو حاليّةٌ تُغني عن النطق بأحدهما، فيُحذَف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظَ إنّما جيء

([1]) "الديوان"، ص 85.

([2]) "الديوان"، ص 58. والنحرير: العالم الحاذق في علمه.

([3]) يُنظَر: الأشموني، "**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، 102/1 – 106. وابن الناظم، "**شرح ابن الناظم**"، ص 84 – 86. وابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 244/1 – 256.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِمَ المعنى دون اللفظ جاز أنْ لا تأتيَ به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا".[1]

ولمّا كان الحذف جوازيًّا في التراكيب السابقة، كان لا بُدَّ له من أنْ يقومَ على أغراضٍ بلاغيّة ومعنويّة يقصدها المتكلّم، ويرى الناظر في كتاب **(دلائل الإعجاز)** أنّ الجرجاني ذَكَرَ عددًا من الشواهد الشعريّة على حذْف المبتدأ جوازًا، ولكنّه عندما علّق عليها، جعل فائدة الحذف مقصورةً على قوّة التركيب ومتانته، وأنّ التركيب بهذا الحذف يقع في نفس السامع موقعًا لا يكون معه في حال ذِكْر المحذوف، دون أنْ يقرنَ ذلك الحذف بمعانٍ مباشرة؛ جاء في كتابه: "فتأمّل الآنَ هذه الأبيات كلَّها، واستقْرِها واحدًا واحدًا، وانظر إلى موقعها في نفسكَ، وإلى ما تجدُه من اللطف والظرف إذا أنتَ مررْتَ بموضع الحذف منها ثمّ فَلَيْتَ النفس عمّا تجدُ، وألطفْتَ النظر فيما تُحِسُّ به، ثمّ تكلّفْ أنْ تردَّ ما حذَفَ الشاعر، وأنْ تُخرجَه إلى لفظكَ، وتُوقعَه في سمعكَ، فإنّكَ تعلمُ أنّ الذي قلتُ كما قلتُ، وأنّ رُبَّ حذْفٍ هو قِلادةُ الجيد وقاعدة التجويد".[2]

وقال في موضعٍ آخرَ: "ألا تَرى أنّكَ ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنسُ إلى إضماره؟ وترى الملاحةَ كيف تذهبُ إنْ أنتَ رُمْتَ التكلّم به؟".[3]

فلا يخفى على القارئ أنّ الجرجاني بكلامه السابق، يسلّطُ الضوء على أثر الحذْف في قوّة التركيب ومتانته، ومدى تأثيره في نفس المتلقي.

أمّا علماء البلاغة المحدثون، فيجمعون مع تلك الفائدة أغراضًا بلاغيّة، وأسبابًا تُلجئ المتكلّمَ إلى حذْف المبتدأ؛ ومن ذلك ما ذَكَرَه **عبد العزيز عتيق** قال: "الاحتراز عن العبث؛

([1]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 94/1.

([2]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 151.

([3]) السابق، ص 152.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذلك أنّ ما قامت عليه القرينة، وظهرَ عند المخاطَب يُعَدُّ ذِكْره عبثًا من حيثُ إنّه يقلّل من قيمة العبارة بلاغيًّا، ويكون ذلك إذا وقع المبتدأ في جواب الاستفهام، أو وقع بعد الفاء المقترنة بجواب الشرط، أو وقع بعد القول، ومن ذلك أيضًا، ضيقُ المقام عن إطالة الكلام، وتيسير الإنكار عند الحاجة إليه، وتعجيل المسرّة بالمسند، وإنشاء المدح أو الذمّ أو الترحّم".[1]

وقد تمثّلت هذه الأغراض البلاغيّة في الشواهد الشعريّة السابقة؛ فجاء المبتدأ محذوفًا في بعضها؛ لأجل الاحتراز عن العبث، وتمثّله الشواهد التي حُذِفَ فيها المبتدأ بعد القول، وجاء محذوفًا في بعضها الآخر؛ لضيق المقام عن ذِكْره ويمثّله قول الشافعي:

وما الدهر إلا هكذا فاصطبر له رزيّةُ مالٍ أو فِراقُ حبيب

فلا يخفى على القارئ ما يعانيه الشافعي من مصائب الدهر ونوائبه، سواءً كان ذلك من قلّة المال، أو من فِراق الأحبّة، وهذا مقامٌ تضيق به كثرة الكلام، فكان حذْف المبتدأ أنسب لذلك المقام.

وجاء المبتدأ محذوفًا أيضًا؛ لإنشاء الذمّ كما ذُكِرَ في قوله:

لم يبقَ في الناس إلا المكرُ والملقُ شوكٌ إذا لمسوا زهرٌ إذا رمقوا

يرى الباحث أنّ حذْفَ المبتدأ ليس سببًا في إنشاء معنى الذمّ، فالذمّ مفهومٌ من التركيب سواءٌ حُذِفَ المبتدأ أم ذُكِرَ، ويرى في هذا المقام أنّ حذْف المبتدأ يعمّق معنى الذمّ ويؤكّده؛ وذلك أنّ الشافعي من شدّة ذمّه للناس بادرَ بذِكْر الخبر دون المبتدأ، وكأنّه بهذا الحذف يحفظُ لسانَه من أنْ يلهجَ بذِكْرهم، أو ذِكْر ضمير يعود عليهم.

([1]) يُنظَر: فضل حسن عبّاس في كتابه "**البلاغة العربيّة فنونها وأفنانها (علم المعاني)**، 263/1 – 267 وذَكَرَ هذه الأغراض أيضًا: عبد العزيز بن عتيق، "**في البلاغة العربيّة (علم المعاني)**"، ص 133 – 136.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- الجملة الاسميّة المحوّلة بحذْف الخبر

يمثّل الخبر أو المسند الركنَ الثانيَ من أركان الجملة الاسميّة؛ فبه تتحقّق الفائدة، ويكتمل معنى الجملة؛ بحيثُ تكون صالحةً لأنْ يُسكَتَ عليها، وعلى الرغم من أهمّيّته فيها، فإنّه يكون محذوفًا في بعض السياقات؛ فتجد الجملة الاسميّة مكوّنةً من المبتدأ حسب، دون أنْ يكونَ ثَمَّ وجودٌ للخبر، وحذْف الخبر كحذْف المبتدأ؛ من حيثُ إنّه يكون واجبًا في مواضعَ، وجائزًا في مواضعَ أخرى، وقد ذَكَرَ **ابن إياز البغدادي (681هـ)** تلك المواضع مجتمعةً في كتابه **(قواعد المطارحة في النحو)**.[1]

وقد وردت في ستةِ مواضعَ من ديوان الشافعي، جاء حذْف الخبر فيها واجبًا في خمسةِ مواضع، وجائزًا في موضعٍ واحد فقط.

يُشير الباحث في هذا المقام إلى أنّ الحذفَ الواجبَ للخبر لا يُعَدُّ صورةً تحويليّةً في الجملة الاسميّة، وإنْ كان الأصل أنْ تُذكَرَ جميعُ أركانها؛ وذلك أنّ تلك المواضع وما شابَهَها قد وردت عن العرب الفصحاء محذوفةَ الخبر ابتداءً، فصار الحذف فيها أصلًا والذِكْر تحوّلاً عن هذا الأصل.

ومن تلك المواضع التي حُذِفَ فيها الخبر وجوبًا قولُ الشافعي:

فلولا العلمُ ما سعِدتْ رجالٌ ولا عُرِفَ الحلالُ ولا الحرامُ[2]

فالجملة الاسميّة في البيت مكوّنةٌ من المبتدأ؛ مثلاً بالاسم الظاهر (العلم)، والخبر المحذوف وجوبًا، ويقدّره النحْويون بكلمة (موجود)، وسببُ وجوب الحذف، وقوعُ المبتدأ بعد

---

(1) البغدادي، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله، "**قواعد المطارحة في النحو**"، تقديم وتحقيق: د. ياسين أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النجار، أ.د علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، 1432هـ – 2011م. ص 120 – 122.

(2) "الديوان"، ص 107.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(لولا) الامتناعيّة؛ جاء في (**شرح الأشموني**): "يُحذَف الخبر وجوبًا بعد لولا الامتناعيّة؛ عندما يكون الامتناع معلّقًا بها على وجود المبتدأ الوجودَ المطلق؛ نحو:﴿**وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ**﴾[**البقرة 251**]؛ أي: ولولا دفْع الله الناسَ موجودٌ، أمّا إذا كان الامتناع معلّقًا على الوجود المقيَّد، فيجوز إثباتُ الخبر وحذْفُه؛ نحو قولكَ: لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِم، وذهب الجمهور إلى أنّ الخبرَ بعد لولا واجبُ الحذف مطلقًا؛ لأنّه لا يكون إلا كونًا مطلقًا، فإذا أُريد الكونُ المقيَّد، جُعِلَ مبتدأً؛ فتقول: لولا مسالمةُ زيدٍ إيّانا ما سَلِم؛ أي: موجودة".[1]

فالنحْويون يجعلون حذْف الخبر بعد لولا الامتناعيّة واجبًا؛ لأنّه معلومٌ عند المخاطَب، ولا يزيدُ ذِكْرُه شيئًا في المعنى، وما كان ذِكْرُه وحذْفُه سواءً، كان وجودُه في الجملة حشوًا لا طائلَ منه، وفي هذه الحالة يُقدَّم الحذف على الذِكْر؛ لأنّ العربيّة تميلُ إلى الإيجاز والاختصار، فكلّما كان الكلام أوجزَ وأخصر، كان أبلغَ وأفصح، بشرْط الحفاظ على المعنى.

ومن المواضع التي حُذِفَ فيها الخبر وجوبًا أيضًا قول الشافعي:

لعَمْرِي لئن ضُيّعْتُ في شرِّ بلدةٍ فلستُ مضيّعًا بينهم غُرَرَ الكلم[2]

يقدّر النحْويّون الخبر في مثل هذا الموضع بكلمة (قسَمي)؛ كأنّكَ تقول: لَعَمْري قسمي،[3] ولا يجوز الإفصاح به في الجملة؛ لأنّه معلومٌ عند المخاطَب؛ فيكون الحذف أولى حفاظًا على قوة التركيب ومتانته.

([1]) يُنظَر: الأشموني، "**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، 102/1، 103.

([2]) "الديوان"، ص 110.

([3]) يُنظَر: ابن الناظم، "**شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك**"، ص 88.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا الحذف الجوازي للخبر، فيُعَدُّ صورةً تحويليّةً في الجملة الاسميّة؛ إذْ بالإمكان ذِكْرُه وحذْفُه، دون أنْ يكونَ ثَمَّ خللٌ في قواعد التركيب الجمْلي، ولكنّ المتكلّمَ يلجأ إلى حذْفه؛ لغرضٍ معنوي لا يحقّقه الذِكْر، وقد ورد حذْف الخبر جوازًا في ديوان الشافعي في موضعٍ واحدٍ هو:

تقلّبْتُ في دهري رخاءً وشدّةً ونادَيْتُ في الأحياء: <u>هل من مساعد</u>[1]

فقد جاء المبتدأ بعد حرف الاستفهام مسبوقًا بمِنْ الزائدة للتوكيد، وحُذِفَ خبرُه جوازًا؛ على تقدير: هل هناك من مساعد، أو هل عندكم، أو بينكم، أو منكم من مساعد؛ وذلك قياسًا على قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ **[فاطر 3]** فالخبر محذوف تقديره: هل لكم من خالق،[2] وقد جاء الخبر مذكورًا في موضعٍ آخرَ؛ نحو قوله تعالى:﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ **[الأنعام 148]** وذِكْرُ الخبر في آية الأنعام وحذْفُه في آية فاطر، دليلٌ على أنّ الحذف في مثل هذا الموضع جوازيٌّ لا وجوبي.

ومعنى ذلك أنّه يقوم على غرضٍ معنوي يطلبُه المتكلّم. وبالعودة إلى بيت الشافعي نرى أنّ حذْف الخبر قد أكسبَ المبتدأ صفة العموم، ومجيءُ المبتدأ متلبّسًا بهذه الصفة يناسب المقام الذي ورد فيه؛ ولتوضيح ذلك نقول: وَرَدَ البيت السابق في سياق الحديث عن موقف الناس من الإنسان عندما يَقَعُ في المصائب والشدائد؛ وذلك أنّه قلّما يجِدُ مساعدًا أو معينًا يجيبهُ إنْ ألمّتْ به مصيبة، وهذا ما عاناه الشافعي مع الناس؛ لذلك قال: هل من مساعد؟ فهو يطلب المساعدة من أيِّ إنسان، بصرْف النظر عن الطائفة التي ينتمي إليها، أو المكان الذي يُوجَدُ فيه، ومع ذلك لا يجِدُ مَنْ يجيبُ دعاءه، ولو أنّه ذَكَر خبرًا للمبتدأ السابق، لكان المبتدأ مقيَّدًا بذلك الخبر؛

([1]) "الديوان"، ص 50.

([2]) يُنظَر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، "**التبيان في إعراب القرآن**"، تحقيق: علي محمد البجّاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1395هـ – 1976م. ص 1073.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلو قال مثلاً: هل هناك من مساعد؟ لقيّدَ طَلَب المساعدة بالمكان الذي أشار إليه، ولو قال أيضًا: هل منكم أو عندكم من مساعد؟ لقيّدَ طَلَب المساعدة بالمخاطَبينَ فقط؛ وبذلك التقييد يكون حكمه على الناس عُرْضةً للردّ؛ إذْ يقول القائل: إنّكَ طلبْتَ المساعدة من طائفةٍ معيّنةٍ، ولو أنّكَ طلبْتها من غيرها لأُجبْتَ إلى ما تريد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني

الجملة الفعليّة المحوّلة بالحذف

كان للحذف في الجملة الفعليّة النصيبُ الأكبر في ديوان الشافعي؛ وذلك أنّ دائرة الحذف في الجملة الفعليّة أكثرُ اتّساعًا منها في الجملة الاسميّة؛ إذْ إنّها تضمّ ثلاثة عناصر رئيسة يقعُ فيها الحذف وهي: الفعل، والفاعل، والمفعول به، وفي كلّ حالة من هذه الحالات الثلاث تَخرجُ الجملة الفعليّة من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بالحذف؛ بسبب النقص الذي جرى في مكوّناتها، وفي ذلك يقول **خليل عمايرة:** "فإنّ الحذف يعني أيّ نقصٍ في الجملة النواة التوليديّة الاسميّة أو الفعليّة لغرضٍ في المعنى".[1]

وعليه، فقد قسّم الباحث هذا المبحث إلى ثلاثة أقسام: تناول الأول الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفعل، وتناول الثاني الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفاعل، وتناول الثالث الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف المفعول به، وقد وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بأقسامها الثلاثة في مئةٍ وستةٍ وتسعينَ موضعًا، موزّعة بين الماضي والمضارع والأمر؛ وذلك على النحو التالي:

1- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفعل

تناول الباحث في هذا القسم الجملة الفعليّة التي حُذِفَ منها الفعل حذفًا جوازيًّا، ويُقصَدُ بالجواز في هذا المقام أنّ ذِكْرَ الفعل وحذْفَه متساويان في عدم الإخلال بقواعد التركيب الجمْلي، إلا أنّهما مختلفان في الدلالة؛ فدلالة التركيب عند ذِكْر الفعل تختلف عن دلالته عند الحذف، فإذا عُلِمَ هذا الأمر، فإنّ حذْفَ الفعل جوازيًّا لا يكون إلا في سياق العطف على المفردات، مع الإشارة إلى أنّ الاسم الواقع بعد حرف العطف إذا كان معطوفًا على الفاعل،

([1]) عمايرة، خليل، "**في نحو اللغة وتراكيبها**"، ص 134.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنّ الحذف في الجملة مقصورٌ على الفعل حسب، أمّا إذا كان معطوفًا على المفعول به، فإنّ الحذف عندئذٍ يشمل الفعل والفاعل معًا، وقد جعل الباحث عنوان هذا الجزء: "**الجملة المحوّلة بحذْف الفعل**"، وإنْ كان قد حُذِفَ الفاعل مع الفعل في سياقاتٍ معيّنةٍ؛ وذلك أنّ حذْف الفاعل في هذا المقام ليس صورةً مستقلّةً بذاتها، وإنّما هو مرتبطٌ بالفعل ارتباطًا قويًّا؛ فلا يُحذَفُ الفاعل إلا إذا حُذِفَ الفعل، ولكنّ الفعل قد يُحذَفُ دون الفاعل، ومعنى ذلك أنّ حذْف الفعل ثابتٌ في الحالتين؛ لذلك كان العنوان السابق.

وثَمّ تركيب آخر تناوله الباحث في هذا القسم باعتباره شاهدًا على مواضع الحذف الجوازي للفعل؛ يتمثّل في حذْف فعل الأمر وفاعله عند ذِكْر المصدر وحْدَه؛ وذلك نحو قولك: (قيامًا لا قعودًا)؛ أي قم قيامًا، ولا تقعد قعودًا، مع العلم بأنّ النحويين يقولون بوجوب حذْف الفعل في مثل هذا المقام،[1] وقد عدّه الباحث حذفًا جوازيًّا؛ لأنّ باستطاعة المتكلّم أنْ يقول: قم قيامًا، دون أنْ يكونَ ثمّ إخلال بالقواعد النحويّة.

وقد وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفعل في أربعةَ عشرَ موضعًا، موزّعةً بين الماضي والمضارع والأمر، كلّها في سياق العطف، إلا موضعًا واحدًا حُذِفَ فيه فعل الأمر مع فاعله، ومن ذلك قول الشافعي:

هلكَ المداوي والمداوى والذي جَلَبَ الدواءَ وباعه ومن اشترى[2]

وقوله أيضًا:

تنكّرت البلادُ ومَنْ عليها كأنّ أناسها ليسوا بناس[3]

([1]) ابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 177/2.

([2]) "الديوان"، ص 18.

([3]) "الديوان"، ص 69.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويكمنُ حذْف الفعل في البيتين السابقين فيما يمكنُ أنْ يُقدَّرَ بعد حرف العطف؛ إذْ بالإمكان القول: (هلكَ المداوي وهلكَ المداوى)، وتقول: (تنكّرت البلادُ وتنكّر مَنْ عليها)، ولكنّ الشافعي استغنى بذِكْر الأول عن الثاني؛ وبذلك كان ثمَّ تحويلٌ بالحذْف، ويؤكّد ذلك ما ذَكَرَه **محمد حماسة**؛ إذْ قال: "المعطوف والمعطوف عليه المفردان مركّبٌ محوّل من جملتين، حُوّلتا لجملةٍ واحدة؛ للاختصار وحذْف المكرَّر... ففي هذا المثال: (حضر خالدٌ وعمرو)، الأصل فيه هو: حضر خالدٌ وحضر عمرو، وقد تمّ التحويل فيه بحذْف المكرَّر؛ وهو الفعل الثاني حضر؛ لإفادة الاختصار، فصارت حضر خالدٌ وعمرو".[1]

يُلاحَظ ممّا سبق، أنّ محمد حماسة جَعَلَ السبب الذي يُلجئ المتكلّمَ إلى حذْف الفعل في سياق العطف هو الاختصارَ حسْب، دون أنْ يُشيرَ إلى ما يمكن أنْ يقدّمَه الحذف من دلالاتٍ معنويّةٍ ولا يكتفي الباحث بما قاله حماسة في كلامه السابق؛ وذلك أنّ الاختصار علّةٌ تصْدقُ على مختلف أشكال الحذف وصوَرِه، وليست مقصورةً على حذف الفعل في سياق العطف، فلا يجوز أنْ تكونَ علّةً وحيدةً لتفسير سبب الحذف.

ويرى الباحث أنّ حذْف الفعل في سياق العطف ربّما كان إشارةً من المتكلّم إلى أنّ الفعل الصادر من المعطوف والمعطوف عليه، أو الواقعَ عليهما واحدٌ في هيئته وصفاته؛ فعندما تقول: (حضر خالدٌ وعمرو)، فإنّ حضورَ خالد لا يختلفُ عن حضور عمرو في الكيفيّة والهيئة وكأنّه حضورٌ واحدٌ، أمّا إذا كرّرتَ فعْلَ الحضور، فربّما اقتضى ذلك أنْ يكونَ الحضور الثاني مغايرًا للحضور الأول؛ كأنْ يحضرَ خالدٌ مثلاً حضورًا يليقُ بصفات الرجال وأصحاب الهيبة والمكانة الرفيعة، ثمّ يحضر عمرو حضورًا يأنفُ صغار السنّ عن مثله، فتقول: حضر خالدٌ وحضر عمرو، فلا تجمع بينهما في حضورٍ واحدٍ؛ إشارةً منكَ إلى اختلاف

([1]) يُنظَر: محمد حماسة عبد اللطيف، "**من الأنماط التحْويليّة في النحو العربي**"، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1411هـ – 1990م. ص 65.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحضورين. ويؤكّد ذلك أنّ العطف عند النحْويين يقتضي المغايرة، جاء في **(نتائج الفكر للسهيلي (581هـ)** في أثناء حديثه عن العامل في المعطوف قال: "أمّا القياس فإنّه ما بعد حرف العطف لا يعملُ فيه ما قبله، فإذا كان النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينهما واسطة، ومع ذلك فلا يعمل في النعت ما يعمل في المنعوت، فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه وبينهما واسطة وهو الحرف؟"[1]

وما يهمّنا من كلام السهيلي قوله: "إنّ المعطوف غير المعطوف عليه"؛ فإذا عطفْنا فعلاً على فعلٍ، كان الفعل الثاني مغايرًا للأول، فإنْ قال قائلٌ: إنّ المغايرة بين المتعاطفين تتحقّق باختلاف الفاعلين دون اختلاف الفعلين، قلنا: إنّ اختلاف الفاعلين يؤدي بالضرورة إلى اختلاف الفعلين، ولكنّه اختلافُ هيئةٍ لا اختلافُ مضمون.

ويستند الباحث في كلامه هذا على ما ذَكَرَه **الشيخ الشعراوي** من فرْقٍ بين قوله تعالى:﴿ **وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ** ﴾[**المائدة 92**]، وقوله تعالى: ﴿ **قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ** ﴾[**آل عمران 32**]؛ إذْ كرَّر فعل الطاعة في الآية الأولى ووحّده في الثانية، وفي ذلك يقول: "وإذا قال الحق: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، تكون طاعة الله في الحكم العام، وطاعة الرسول في تفصيل الحكم... وعندما يتوحّد الأمران: أطيعوا الله والرسول، فهذا يعني أنّ هناك أمرًا واحدًا قد صَدَرَ من الله، وصدورُ وحصولُ الفعل **[كذا]**[2] من الرسول يكون للقدوة والأسوة، وتوكيدًا للحكم".[3]

يتبيّن لنا من كلام الشعراوي أنّ تكرار فعل الطاعة في آية المائدة يدلّ على أنّ ثمَّ طاعتين مختلفتين، وتوحيد فعل الطاعة في آية آل عمران يدلّ على أنّها طاعةٌ واحدة.

([1]) يُنظَر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، "**نتائج الفكر في النحو**"، ص 195.

([2]) هكذا وردَ التركيب في تفسير الشعراوي، والتركيب الصحيح وَفْقَ قواعد اللغة هو: صدور الفعل وحصوله؛ وذلك أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنّهما كالشيء الواحد. انظر: ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 19/3.

([3]) "**تفسير الشعراوي**"، 3384/6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإذا فُهِمَ هذا الأمر، فإنّ توحيد الفعل في البيتين السابقين يدلّ على أنّ الحدث قد وقَعَ بكيفيّة واحدة على الرغم من تعدّد الفاعلين؛ فتوحيد الفعل (هلكَ)، يُشير إلى المصير الواحد الذي يلقاهُ كلٌّ من المذكورين، وكذلك الفعل (تنكّر)؛ إذْ يُشير إلى صورة واحدة في التنكّر، ولو أنّه كرَّر الفعل، لدلّ ذلك على اختلاف كيفيّة الفعل باختلاف فاعله.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

خلقْتَ العبادَ على ما علمْتَ ففي العلم يجري الفتى والمسنّ[1]

يُلاحَظ أنّ الشافعي لم يكرّر الفعل يجري بعد حرف العطف، فلم يقُلْ: يجري الفتى ويجري المسنّ؛ وذلك أنّه يسلّط الضوء على سعْي العباد وجرْيهم في هذه الحياة الدنيا بعِلْم الله وأمره، دون الاهتمام بالكيفيّة التي يجري فيها كلٌّ منهما، ولو أنّه كرّر الفعل، لربّما دلّ ذلك على أنّ الشافعي يسلّط الضوء على كيفيّة الجرْي والسعْي من قِبَل الفتى والمسنّ؛ وكأنّه يقول: إنّ جرْيَ الفتى وسعْيَه في الحياة الدنيا يختلف عن جرْي المسنّ وسعْيه.

أمّا التركيب الآخر الذي حُذِفَ فيه الفعل، فتمثّل بقول الشافعي:

لِذلِّ السؤال وهوْل الممات كلاًّ وجدناه طعمًا وبيلا

فإنْ كان لا بُدَّ إحداهما فمشيًا إلى الموت مشيًا جميلا[2]

تحوّلت الجملة الفعليّة ذات فعل الأمر، بحذْف عامل المصدر (الفعل)، وفاعلِه المستتر؛ إذْ ذُكِرَ المصدرُ وحده (مشيًا)، وتقديرُ الجملة قبل الحذف هو: امشِ مشيًا، وقد تحدّثَ النحْويون عن المواضع التي يُحذَفُ فيها عامل المصدر؛ ومن ذلك ما ذَكَرَه **ابن عقيل** في شرحه؛ قال: "يُحذَفُ عامل المصدر وجوبًا في مواضعَ منها: إذا وقعَ المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيسٌ في

([1]) "الديوان"، ص 123.

([2]) "الديوان"، ص 92.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأمر والنهي؛ نحو: قيامًا لا قعودًا؛ أي: قمْ قيامًا ولا تقعدْ قعودًا، والدعاء؛ نحو: سقيًا لك؛ أي: سقاكَ الله".[1]

وجاء في **(شرح المفصّل)**: "اعلم أنّ هذه المصادر قد وردتْ منصوبةً بإضمار فعلٍ، وذلك الفعل لم يظهرْ مع هذه المصادر؛ وذلك قولك في الدعاء للإنسان: سقيًا ورعيًا، والمراد: سقاكَ الله سقيًا، ورعاكَ الله رعيًا... ومن ذلك قولك للمدعوّ عليه: خيبةً، وجدعًا، وعقرًا، وبؤسًا، وبُعْدًا، وسحقًا".[2]

ولا أعلمُ السببَ الذي جعل النحْويين يقولون بوجوب حذْف الفعل في مثل هذه المواضع، مع أنّه بالإمكان القول: امشِ مشيًا، ويؤكّد ذلك ما ورد في القرآن الكريم من تراكيبَ مشابهةٍ للتركيب السابق؛ نحو قوله تعالى:﴿ **فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلٗا** ﴾**[المعارج 5]**، وقوله:﴿ **وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا** ﴾**[المزمّل 10]** فقد ذُكِرَ فعلُ الأمر ومصدرُه دون أي حذْف في التركيب.

وأيًّا كان السبب، فإنّنا أمام تركيبين مختلفين: تركيبٍ محوّلٍ بحذْف الفعل والفاعل، يمثّله قول الشافعي: فمشيًا إلى الموت، وتركيبٍ توليدي لم يستخدمه الشافعي، يتمثّل بالقول: امشِ مشيًا، وممّا لا شكَّ فيه أنّ ثمَّ فارقًا بين التركيبين، وقد بيّن ذلك **فاضل السامرائي** في شرْحه لبعض الأمثلة المشابهة؛ قال: "فهناكَ فرقٌ بين قولنا: إقدامًا، وقولنا: أقدمْ إقدامًا؛ فإذا قلنا: إقدامًا يا فلان، فإنّ المصدر يتضمّن معنى الأمر، أمّا إذا قلنا: أقدمْ إقدامًا يا فلان، فإنّ المصدر مؤكِّدٌ للفعل وليس دالاً على الأمر".[3]

([1]) ابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 177/2.

([2]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 114/1.

([3]) يُنظَر: السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، 145/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وربّما يسألُ سائلٌ عن الفرق الدلالي بين استخدام صيغة الأمر المباشر (أقدمْ)، وصيغة المصدر المتضمّن معنى الأمر (إقدامًا)، وفي ذلك يقول **فاضل السامرائي:** "المصدر أقوى وأثبت من الفعل، ثمّ إنّ المصدر هو الحدثُ المجرّد، والفعل هو الحدثُ المقترنُ بالزمن، فأنتَ حين تأمرُ بالمصدر، فقد أمرتَ بالحدث المجرّد وهو آكدُ من الفعل".[1]

وبناءً على ما سبق، فإنّ استخدام الشافعي لصيغة المصدر الذي حُذِفَ عاملُه أكثرُ تأكيدًا من استخدام التركيب التوليدي، وتتجلّى زيادة التأكيد في أنّكَ إذا قلتَ: امشِ مشيًا، كان الأمر فيه مؤكَّدًا بغيره؛ وهو المصدر، أمّا إذا قلتَ: مشيًا، فإنّ الأمر هنا مؤكَّدٌ بنفسه، وما كان مؤكَّدًا بنفسه أثبتُ تأكيدًا ممّا كان مؤكَّدًا بغيره.

2- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفاعل

تناول الباحث في هذا القسم الجملة الفعليّة التي حُذِفَ منها الركن الثاني من أركانها الرئيسة؛ ألا وهو الفاعل، ويشير بهذا الكلام إلى التراكيب التي يكون فيها الفعل مبنيًّا للمجهول؛ أي أنّ المتكلم صاغ كلامه على نحوٍ يكون فيه الفاعل مجهولاً لدى المخاطَب، وقد عرّف **ابن يعيش** الفعل المبني للمجهول بقوله: "هو ما استُغنيَ عن فاعله، فأُقيمَ المفعول مقامه وأُسند إليه معدولًا عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، ويُسمّى فعْلَ ما لم يُسمَّ فاعلُه".[2]

وردت الجملة الفعليّة المحوّلة بحذْف الفاعل في مئةِ موضعٍ، موزعةً بين الماضي والمضارع، اختلفت عن بعضها باختلاف الصورة التي أتى عليها نائب الفاعل؛ وذلك على النحو الآتي:

([1]) السابق، 146/2.

([2]) ابن يعيش، "**شرح المفصّل**"، 69/7.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الأولى: فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في ستةٍ وعشرين موضعًا منها:

إذا سُئِلَ المسكينُ في أمر دينه رأيتَ الخَطاوالعَيا في وجهه سِيَمُ[1]

ومن المضارع، قوله:

عليَّ ثيابٌ لو يُباعُ جميعُها بفلسٍ كان الفلس منهنَّ أكثرا

وفيهنَّ نفسٌ لو يُقاس بمثلها جميعُ الورى كانت أجلّ وأخطرا[2]

الصورة الثانية: فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل (ضمير المتكلّم)

وردت هذه الصورة في ثلاثةَ عشرَ موضعًا منها:

ولا دُعيتُ إلى مجدٍ ومكرمةٍ إلا أجبْتُ: ألا مَنْ ذا يناديني؟[3]

ومن المضارع، قوله:

ولربّما عرضتْ لنفسي فكرةٌ فأودُّ منها أنّني لم أُخلق[4]

الصورة الثالثة: فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل (ضمير الخطاب)

وردت هذه الصورة في ثلاثةَ عشرَ موضعًا منها:

وكم بردٍ خِفْتَهُ من سحابٍ فعوفيتَ وانجاب عنكَ السحاب[5]

([1]) "الديوان"، ص 106 للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 30 البيت السادس، ص 100 البيت الثالث، ص 107 البيت السادس.

([2]) "الديوان"، ص 54. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 24 البيت التاسع، ص 30 البيت السادس، ص 47 البيت السابع.

([3]) "الديوان"، ص 121. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 76 البيت الثامن، ص 98 البيت الثاني.

([4]) "الديوان"، ص 86. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 22 البيت الثالث، ص 61 البيت الخامس.

([5]) "الديوان"، ص 30. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 42 البيت الثاني، ص 74 البيت الثاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المضارع، قوله:

ارحلْ بنفسكَ من أرضٍ تُضامُ بها ولا تكنْ من فراق الأهل في حُرَق[1]

الصورة الرابعة: فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل (واو الجماعة)

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

لم يبرح الناس حتى أحدثوا بِدعًا في الدين بالرأي لم تُبعَثْ بها الرسل

حتى استخفّ بحق الله أكثرُهم وفي الذي حُمِّلوا من حقّه شُغُل[2]

الصورة الخامسة: فعل مبني للمجهول ونائب الفاعل (ضمير الغيبة)

وردت هذه الصورة في سبعةٍ وثلاثين موضعًا منها:

الهمّ فضلٌ والقضا غالب وكائنٌ ما خُطَّ في اللوح[3]

ومن المضارع، قوله:

وأحقُّ خلق الله بالهمّ امرؤٌ ذو همّةٍ يُبلى بعيشٍ ضيّق[4]

الصورة السادسة: فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل (جار ومجرور)

وردت هذه الصورة في ستةِ مواضع منها قول الشافعي في مناجاة ربّه:

فخَفيُّ لُطْفِكَ يُستعا نُ به على الزمن المعانِد[5]

([1]) "الديوان"، ص 87. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 106 البيت الثامن.

([2]) "الديوان"، ص 94.

([3]) "الديوان"، ص 43. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 31 البيت الرابع، ص 99 البيتان الثالث والثامن.

([4]) "الديوان"، ص 86. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 22 البيت السادس، ص 23 البيت الخامس، ص 31 الأبيات الثاني والسادس والتاسع.

([5]) "الديوان"، ص 52. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 24 البيت التاسع ، ص 70 البيت الخامس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة السابعة: فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل (جملة)

وردت هذه الصورة في موضعين اثنين، منهما قول الشافعي في الردّ على مَنْ يعتذرُ عن زيارة صاحبه إنْ نابه من الدهر خطبٌ؛ بِحُجّة بُعْد المكان قال:

لمشيي على بُعْدٍ على علّة الوَجا أدبٌ ومَنْ يقضي الحقوقَ دَبوبُ

ألذّ وأحلى من مقالٍ وخلفه يُقال إذا ما قمْتَ: أنت كذوب[1]

التحليل:

خَرَجَت الجملة الفعليّة في الشواهد الشعريّة السابقة عن أصلها التوليدي، بحذْف الركن الثاني من أركانها؛ ألا وهو الفاعل، ولا يُحذَفُ هذا الركنُ في الغالب إلا في سياق الفعل المبني للمجهول، ويكون ذلك لأغراضٍ معنويّةٍ عديدة ذَكَرَها النحْويون في كتبهم؛ ومن ذلك ما جاء عند **ابن عقيل**؛ إذْ قسّم تلك الأغراض إلى قسمين رئيسين: "أغراض لفظيّة وأخرى معنويّة؛ أمّا اللفظيّة فمنها القصد إلى الإيجاز، والمحافظة على السجع في الكلام المنثور، والمحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، أمّا المعنويّة فمنها كونُ الفاعل معلومًا للمخاطَب فلا حاجةَ لذِكْره، ومنها كونه مجهولاً للمتكلّم فلا يستطيع تعيينه للمخاطَب، ومنها رغبة المتكلّم في الإبهام على السامع، ومنها رغبة المتكلّم في إظهار تعظيمه للفاعل بصون اسمه عن أنْ يجريَ على لسانه أو بصونه عن أنْ يقترنَ بالمفعول به؛ كقولك: (خُلِقَ الخنزير)، ومنها تحقير الفاعل، أو الخوف منه، أو عليه من أنْ يمسّه أحدٌ بمكروه".[2]

ومن التراكيب الجمْليّة التي حُذِفَ فيها الفاعل قول الشافعي:

ولا دُعيتُ إلى مجْدٍ ومكرمةٍ إلا أجبتُ: ألا مَنْ ذا يناديني

([1]) "الديوان"، ص 25.

([2]) يُنظَر: ابن عقيل، "**شرح ابن عقيل**"، 111/2 – 112.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد ذَكَرَ الشافعي الفعل (دعا) ولم يحدّدْ له فاعلاً، وعدمُ تحديد الفاعل في هذا السياق راجعٌ إلى اهتمام الشافعي بما يُدعَى إليه أكثرَ من اهتمامه بمَنْ يدعوه؛ وكأنّه يقول: إنّه يُجيبُ مَنْ يدعوه إلى المكارم والأمجاد وسائر الفضائل سواءً كان صديقًا أم عدوًّا، مسلمًا أم كافرًا، ولو أنّه حدّد فاعلاً للفعل السابق، لربّما ظنَّ السامع أنَّ إجابة الشافعي للدعوة لم تكنْ لذات الدعوة وإنّما لذات الداعي، وهذا ما لا يصدقُ على الشافعي.

ومن ذلك أيضًا قوله:

الهمُّ فضلٌ والقضا غالبُ وكائنٌ ما خُطَّ في اللوح

فلا يخفى على القارئ أنّ الغرض المعنوي من حذْف الفاعل في هذا السياق هو علم المخاطَب به؛ فالذي يخطُّ مقادير الخلق في اللوح المحفوظ هو الله سبحانه وتعالى، ويُشير الباحث في هذا المقام إلى أنّ الكتابة المذكورة في البيت السابق تختلف عن الكتابة التي نسَبَها الله تعالى للملائكة الكرام في قوله تعالى:﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾[الانفطار 10، 11] فما جاء في البيت يُعدُّ كتابةً من الله تعالى لِما يعلمُهُ عن خلقه من الأقوال والأفعال التي سيقومون بها في حياتهم الدنيا ولكنّهم لمّا يقوموا بها؛ لذلك قال: وكائنٌ ما خُطَّ أي: سيكون ما علِمَه الله من أفعال خلقه، أمّا كتابة الملائكة فهي للأفعال والأقوال التي صدَرَت عن الخلق وانتهت.

وعليه، فإنّ المخاطَبَ لمّا كان على علمٍ بالفاعل لجأ المتكلّم إلى بناء الفعل للمجهول، وليس هذا حسب، فثمَّ غرضٌ معنويٌّ آخرُ يمكن أنْ يُستفادَ من حذْف الفاعل في ذلك المقام؛ ولتوضيح ذلك أقول: لو أنّ الشافعي أسند الفعل إلى لفظ الجلالة مباشرةً بقوله: وكائنٌ ما خطّهُ الله، فلربّما أدّى ذِكْر الفاعل إلى انشغال السامع بما ليس فيه فائدة؛ كأنْ ينشغلَ مثلاً بالكيفيّة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التي يقع فيها حَدَثُ الكتابة من الله تعالى، أمّا بناء الفعل لِما لم يُسمَّ فاعلُه فيصرفه إلى الانشغال بالحدث نفسه، وهذا ما يريده الشافعي.

ومن ذلك أيضًا، قوله:

عليَّ ثيابٌ لو يُباعُ جميعُها بفلسٍ كان الفلس منهنَّ أكثرا

وفيهنَّ نفسٌ لو يُقاسُ بمثلها جميعُ الورى كانت أجلّ وأخطرا

اشتمل البيتان السابقان على فعلين مضارعين بُنيا لما لم يُسمَّ فاعلُه؛ وهما: **(يُباع ويُقاس)**، وبهذا البناء خَرَجَت الجملتان الفعليّتان من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل؛ إذ الأصل في الجملة الفعليّة التوليديّة أنْ يكونَ فاعلُ فِعْلِها معلومًا، وهذا ما أشار إليه **نعوم تشومسكي** في حدّه للجمل النواة في الإنكليزيّة؛ قال: "هي الجمل الخبريّة المثبَتة المبنيّة للمعلوم"،[1] فإذا أراد المتكلّم أنْ يُخفيَ ذِكْر الفاعل لسببٍ من الأسباب لجأ إلى استخدام صيغة الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه.

وممّا لا شكَّ فيه أنّ ثمَّ فرقًا في المعنى بين تركيب الجملة قبل الحذف وبعده؛ ولتوضيح ذلك نقول: إنّ الجملة الفعليّة الأولى قبل حذْف الفاعل هي: (عليَّ ثيابٌ لو أبيعُ جميعَها)، بنسبة فعل البيع إلى المتكلّم نفسِه، أمّا بعد الحذف فلا يكون الفعل منسوبًا إلى فاعلٍ معلوم.

ويرى الباحث في هذا المقام أنّ الشافعي، ربّما أراد بهذه الصيغة أنْ يعبّرَ عن فقره الشديد؛ وكأنّه يريد القول: إنّ الفقر الذي يعانيه قد بَلَغَ به مبلغًا كبيرًا، حتى إنّ الثيابَ التي يرتديها لا يملكُ أنْ يبيعَها؛ لأنّه لا يملكُها أصلًا؛ فجاء بفعْل البيع من غير أنْ ينسبَه لنفسه، ولو أنّه قال: أبيعُ جميعَها لدلّتْ هذه الصيغة على أنّه يملكُ البيع؛ لأنّه يملكُ الثياب، وممّا يدلّ على فقره الشديد ما جاء في كتاب **(مناقب الإمام الشافعي) للرازي**؛ إذْ وَرَدَ فيه: "قال الشافعي: ولمّا

([1]) نعوم تشومسكي، "**البنى النحْويّة**"، ص 160.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ختمْتُ القرآن، دخلْتُ المسجد، فكنتُ أجالس العلماء، وأحفظ الحديث أو المسألة، وكان منزلنا بمكّةَ في شِعْب الخيف، وكنتُ فقيرًا بحيثُ ما كنْتُ أجدُ ما أشتري به القراطيس".[1]

أمّا الجملة الفعليّة الثانية، فجاءت في سياق مدْح الشافعي لنفسه؛ فناسبَ ذلك كونَ الفعل مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعلُه؛ فلو أنّه قال: وفيهنَّ نفسٌ لو أقيسُ بمثلها، بنسبة الفعل إلى نفسه لكان ذلك أدعى لردِّ هذا الكلام؛ إذْ يقول القائل: هذا مقياسٌ منكَ لنفسك، وكلُّ إنسانٍ يرى في نفسه ما تراه أنتَ في نفسكَ، ولكنّه قال: لو يُقاسُ بمثلها، بنسبة الفعل للمجهول؛ لئلا يرتبطَ بفاعلٍ معين؛ وكأنّه يريد القول: إنّ أيَّ فاعلٍ يقيس نفسي بغيرها قياسًا صحيحًا عادلاً فلنْ يقولَ فيها إلا ما قلتُه.

ومن الشواهد الشعريّة المحوّلة بحذْف الفاعل قوله في مناجاة الله سبحانه وتعالى:

فخفيُّ لُطْفكَ يُستعا نُ به على الزمن المعاند

يرى الناظر في البيت السابق أنّ الشافعي لم يحدّدْ فاعلاً لفعل الاستعانة؛ إذْ أتى به مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعلُه، وعدمُ ذِكْر الفاعل أو تحديده في السياق السابق، يدلّ على معنًى جليلٍ لا يُتوصَّل إليه في حال كان الفاعل مذكورًا؛ وذلك أنّ كلَّ إنسانٍ على هذه البسيطة مهما كان مبدؤه أو معتقدُه الديني، إنْ تعرّضتْ له صروف الدهر ونوائبُه، فإنّه يلجأ إلى الله تعالى بفطرته التي فطَرَه عليها، ويطلب منه العون، وإنْ لم يكنْ معتقدًا بوجود إله أصلًا، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ

(1) الرازي، "**مناقب الإمام الشافعي**"، ص 37.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾[يونس 22]

جاء في تفسير هذه الآية: "الله هو الذي يسيّركم أيّها الناس في البَرّ على وجه الأرض، ويسيّركم في البحر في ركوبكم الفلك؛ وهي السفن، حتى إذا كنتم في السفن وجرَتْ تلك السفن بالناس في البحر بريح طيّبة، وفَرِحَ الراكبون بتلك الريح الطيّبة جاءت الفلكَ ريحٌ عاصفة شديدة، وجاء الركّابَ الموجُ من كلّ مكان، وظنّوا أنّ الهلاكَ قد أحاطَ بهم من كلِّ جانب أخلصَ الركّاب هنالك الدعاء لله، وفزعوا إليه وحده دون أوثانهم وآلهتهم".[1]

وقال **القرطبي (671هـ)** معلّقًا على هذه الآية: "وفي هذا دليلٌ على أنّ الخلقَ جُبلوا على الرجوع إلى الله في الشدائد، وأنّ المضطرّ يُجابُ دعاؤه وإنْ كان كافرًا؛ لانقطاع الأسباب، ورجوعه إلى الواحد ربّ الأرباب".[2]

ولمّا كانت هذه حالَ الإنسان عند الشدائد بصرْف النظر عن المِلل والمعتقدات، جاء فعْل الاستعانة وقد حُذِفَ فاعلُه؛ لئلا يظنَّ ظانٌّ أنّ الاستعانة بالله لا تكون إلا من المؤمنين به، وليس هذا حسب، فربّما يقول قائل: أليس بالإمكان القول: يستعين الناس به؟ فلفظة الناس شاملةٌ للمؤمن وغيره، وفي الإجابة عن هذا السؤال أقول: إنّ عَوْنَ الله ليس مقصورًا على الإنسان وحده، فهو ممتدٌّ إلى الحيوان والنبات وسائر المخلوقات.

([1]) يُنظَر: الطبري، "**تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن**"، هذّبه وحقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: الدكتور بشّار عوّاد معروف، عصام فارس الحرستاني، ط1، مؤسّسة الرسالة، 1415هـ – 1994م. 198/4.

([2]) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، "**الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان**"، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيق هذا الجزء: محمد رضوان عرقسوسي، ماهر حبّوش، ط1، مؤسّسة الرسالة، 1427هـ – 2006م. 475/10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ذلك أيضًا قوله:

لَمشيي على بُعدٍ على علّة الوَجا أدبٌ ومَنْ يقضي الحقوق دَبوب

ألذُّ وأحلى مِنْ مقالٍ وخلفه يُقالُ إذا ما قمتَ: أنت كذوب

بيّنَ الباحث أثناء عَرْض التراكيب، أنّ الشافعي ذَكَرَ هذين البيتين في سياق الردِّ على مَنْ يعتذرُ عن زيارة صاحبه إنْ ألمَّتْ به مصيبة؛ بِحُجّة بُعْد المكان؛ إذْ يقول: إنّه يذهب لمواساة صاحبه مشيًا على قدميه، وإنْ كان بهما عِلّة، فذلك أهون عنده مِنْ أنْ يُتّهَمَ بالكذب في اختلاق الأعذار.

ويُلاحَظ في هذا المقام أنّ الشافعي أتى بفعْل القول مبنيًّا للمجهول؛ أي أنّه لم يذكر القائل؛ وسبب ذلك أنّ فاعل القول ليس مهمًّا عند الشافعي بقدْر ما يُهمّه مقول القول، وبقدْر ما يُهمّه الحدث الكلامي أيضًا، وكأنّ الشافعي بهذه الصيغة لا يريد أنْ يُوجَدَ مَنْ يقول: إنّه كذوب؛ أي: لا يريد أنْ يوجَدَ الحدث أساسًا.

وقد أشار **ابن جني** في **(المحتسب)** إلى أنّ المتكلّم قد يلجأ إلى صيغة الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه وغايتُه من ذلك الحدث نفسه؛ قال: "وقد يقول الإنسان: ضُرِبَ زيدٌ، وإنْ كان القائل لذلك هو الضارب، وهذا يدلُّ على أنّ الغرض هنا أنْ يُعلَمَ أنّه مضروب، وليس الغرض أنْ يُعلَمَ مَنْ ضَرَبَه؛ ولذلك بُنيَ الفعل للمفعول، وأُلغيَ معه حديث الفاعل؛ فقام في ذلك مقامَه، ورُفِعَ رَفْعَه، فهذه طريق ما لم يُسمَّ فاعلُه".[1]

([1]) ابن جني، "**المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**"، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أعدّه للطبعة الثانية وقدّمَ لها: محمد بشير الأدلبي، 1388هـ – 1969م. 104/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال في موضعٍ آخر: "إنّ الفعل إذا بُنِيَ للمفعول لم يلزم أنْ يكونَ ذلك للجهل بالفاعل... إنّما هو الإخبار عن وقوع الفعل به حسب، وليس الغرض فيه ذِكْرَ مَنْ أوقعَه به".[1]

يُلاحَظ من كلام ابن جني أنّه جعل علّة البناء للمجهول واحدةً في جميع السياقات، ويُفهَم ذلك من قوله: فهذه طريق ما لم يُسمَّ فاعلُه؛ أي أنّ كلّ فعل بُنِيَ على هذه الصيغة فلا بُدَّ من أنْ يكونَ اهتمام المتكلّم فيه بالحدث نفسه، بالإضافة إلى المعاني الأخرى التي ذَكَرَها النحْويون.

3- الجملة الفعليّة المحوّلة بحذف المفعول به

تناول الباحث في هذا الجزء الجملة الفعليّة التي حُذِفَ منها المفعول به، سواءً كان الحذف في الجملة التي يتعدّى فعلها إلى مفعولٍ به واحد، أو إلى مفعولين اثنين، وقد وردت في اثنين وثمانين موضعًا، موزّعةً بين الماضي والمضارع والأمر؛ وذلك حسب الصور الآتية:

<u>الصورة الأولى:</u> فعل متعدٍّ وفاعل (اسم ظاهر) ومفعول به محذوف

وردت هذه الصورة في ثلاثة مواضع منها:

سهام الليل لا تخطي ولكنْ لها أمدٌ وللأمد اقضاءُ

فيمسكُها إذا ما <u>شاء ربّي</u> ويرسلُها إذا نَفَذَ القضاءُ[2]

وثمّ تراكيب جمْليّة أخرى تابعةٌ للصورة الأولى؛ من حيثُ حذْفُ المفعول به، ومجيءُ الفاعل اسمًا ظاهرًا، ولكنّها تختلفُ عن سابقتها في أنّ المفعول المحذوف يُقدَّرُ بعد الفعل لا الفاعل؛ أي أنّه مقدَّمٌ على الفاعل، وقد وردت في ثلاثة مواضع منها:

أتهزأ بالدعاء وتزدريه وما تدري بما <u>صنع الدعاء</u>[3]

([1]) ابن جني، "**المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**"، 135/1.

([2]) "الديوان"، ص 18.

([3]) "الديوان"، ص 18.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصورة الثانية: فعل متعدٍّ وفاعل (ضمير المتكلّم) ومفعول به محذوف

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضع، منها:

ولا دعيتُ إلى مجدٍ ومكرمةٍ إلا أجبْتُ: ألا مَنْ ذا يناديني؟[1]

ومن المضارع، قوله:

أحبُّ مكارمَ الأخلاق جهدي وأكرهُ أنْ أَعيبَ وأنْ أُعابا[2]

الصورة الثالثة: فعل ماضٍ وفاعل (ضمير المخاطَب) ومفعول به محذوف

وردت هذه الصورة في واحدٍ وثلاثين موضعًا، منها:

فدَعْ ما هويْتَ فإنّ الهوى يقود النفوس إلى ما يُعاب[3]

ومن المضارع، قوله:

ودَعِ التخشّنَ في الثياب تواضعًا فالله يعلمُ ما تُسِرُّ وتكتمُ[4]

ومن الأمر، قوله:

تعلّم يا فتى والعود رطْبٌ وطيفُكَ ليّنٌ والطبع قابل[5]

الصورة الرابعة: فعل متعدٍّ وفاعل (واو الجماعة) ومفعول به محذوف

وردت هذه الصورة في ثمانية مواضعَ، منها:

ماذا تؤمّلُ من قومٍ إذا غضِبوا جاروا عليكَ وإنْ أرضيتهم ملّوا[6]

([1]) "الديوان"، ص 121.

([2]) "الديوان"، ص 22. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 74 البيت الأول، ص 77 البيت الخامس.

([3]) "الديوان"، ص 31. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 123 البيتان السادس والسابع.

([4]) "الديوان"، ص 106. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 52 البيت الخامس، ص 57 البيت الثامن، ص 91 البيت الثالث.

([5]) "الديوان"، ص 101.

([6]) "الديوان"، ص 94. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصفحة يُنظَر: ص 46 البيت الأول، ص 85 البيت الأول.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن المضارع، قوله:

فما لِغُواةٍ يشتمونَ سفاهةً وما لِسفيهٍ لا يحيصُ ويخرصُ[1]

الصورة الخامسة: فعل متعدٍّ وفاعل (ضمير الغيبة) ومفعول به محذوف

وردت هذه الصورة في سبعةٍ وعشرين موضعًا، منها:

وهل أحدٌ يصغي إلى عذر كاذبٍ إذا قال لم تأبَ المقالَ قلوبُ[2]

ومن المضارع، قوله:

بالذلّ قد وافيتُ بابكَ عالمًا إنّ التذلّلَ عند بابكَ ينفعُ[3]

الصورة السادسة: فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل (ضمير المخاطَب) ومفعول به أول (ضمير الغائبينَ) ومفعول به ثانٍ محذوف

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

وإنْ تعفّفتَ عن أموالهم كرمًا قالوا: غنيٌّ وإنْ سألتهم بخلوا[4]

الصورة السابعة: فعل متعدٍّ إلى مفعولين وفاعل (ضمير الغائبة) ومفعول به أول محذوف ومفعول به ثانٍ (اسم ظاهر)

وردت هذه الصورة في موضعٍ واحدٍ هو:

يومَ القيامة لا مالٌ ولا ولدٌ وضمّة القبر تُنسي ليلةَ العرس[5]

([1]) "الديوان"، ص 70.

([2]) "الديوان"، ص 25. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 44 البيت الأول، ص 81 البيت الثاني، ص 129 البيت الخامس.

([3]) "الديوان"، ص 76. للوقوف على تراكيبَ أخرى لهذه الصورة يُنظَر: ص 50 البيت الخامس، ص 63 البيتان الثاني والثالث، ص 99 البيت السادس.

([4]) "الديوان"، ص 95.

([5]) "الديوان"، ص 68.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التحليل:

يرى الناظر في التراكيب الجمْليّة السابقة أنّها خَرَجَتْ عن أصلها التوليدي بحذف ركنٍ رئيسٍ من أركانها؛ وهو المفعول به، وممّا لا شكَّ فيه أنّ الغالبَ على الجمل الفعليّة ذات الفعل المتعدّي أنْ يُذكَرَ فيها المفعول به؛ فهو الركن الثالث من أركانها، وبه تمام المعنى،وقد عرّفه النحْويون بأنّه "ما وَقَعَ عليه فعْل الفاعل"،[1] وذَكَرَ **الفاكهي (972هـ)** أنّ المراد بوقوع الفعل عليه "تعلّقه به من غير واسطة؛ بحيثُ لا يُعقَل إلا به".[2]

يدلُّ هذا الكلام على أهمّيّة المفعول به في الجملة التي يكون فعلها متعدّيًا؛ إذْ لا يتمُّ معناها إلا بذِكْره، ولا يحسنُ السكوت على الجملة إلا بوجوده، وعلى الرغم من هذه الأهمّيّة المعنويّة التي يحتلّها هذا الركن في الجملة، إلا أنّه قد يُحذَف في سياقاتٍ معيّنة، ويكون حذْفُه أبلغَ من ذِكْره في التعبير عن معنى الجملة، والإفصاح عن قصْد المتكلّم فيها.

وقد نبَّه **عبد القاهر الجرجاني** إلى ذلك بقوله: "فاعلم أنّ أغراضَ الناس تختلف في ذِكْر الأفعال المتعدّية؛ فهم يذكرونها تارةً ومرادُهم أنْ يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتُقّتْ منها للفاعلين، من غير أنْ يتعرّضوا لذِكْر المفعولين. فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدّي كغير المتعدّي مثلاً؛ في أنّكَ لا ترى له مفعولاً لا لفظًا ولا تقديرًا... وهكذا كلُّ موضعٍ كان القصد فيه أنْ تُثبتَ المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأنْ تُخبرَ بأنّ من شأنه أنْ يكونَ منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإنّ الفعل لا يُعدَّى هناك؛ لأنّ تعديتَه تنقض الغرض، وتغيّر المعنى".[3]

([1]) يُنظَر: السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع**"، 7/2. والأنصاري، ابن هشام، "**شرح قطر الندى وبل الصدى**"، ص 189.

([2]) الفاكهي، عبد الله بن أحمد، "**شرح كتاب الحدود في النحو**"، ص 195.

([3]) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 154 – 155.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يُلاحَظ من كلام الجرجاني أنّه يعامِل الفعل المتعدّيَ معاملة الفعل اللازم؛ إذا قصَدَ المتكلّم منه إثباتَ ما يتضمّنهُ من معنى للفاعل نفسه، دون أنْ يعدّيَ أثره إلى المفعول به، وقد تبدّى ذلك واضحًا في قول الشافعي:

تعلّمِ يا فتى والعود رطْبٌ وطيفُكَ ليّنٌ والطبع قابل

إذْ لا يخفى على القارئ أنّ فعْلَ الأمر (تعلَّم) فعْلٌ متعدٍّ وليس لازمًا، ومع ذلك جاء مجرّدًا من ذِكْر المفعول به؛ وسبب ذلك أنّ الشافعي بأمره السابق أراد أنْ يوجّهَ المخاطَبَ إلى التعلّم في الفترة التي يكون فيها قادرًا على الفهم والاستيعاب والحفظ، ويكون فيها أكثرَ إقبالاً على العلم، بصرْف النظر عن المجال العلمي الذي يتعلّمه؛ لذلك لم يكنْ لذِكْر المفعول به أيّة أهمّيّة.

وقد ذَكَرَ **ابن مالك** في **(شرح التسهيل)** أيضًا أبرز البواعث التي تُلجئ المتكلّمَ إلى حذْف المفعول به من الجملة؛ ومن ذلك: "تضمين الفعل معنًى يقتضي اللزوم، والمبالغة، والنيابة عن الفاعل، والإيجاز، وحذف المفعول لكونه معلومًا، وحذفه لكونه مجهولًا، وحذفه تعظيمًا للفاعل، أو خوفًا من المفعول نفسِه".[1]

وممّا جاء من حذْفٍ للمفعول به في ديوان الشافعي قوله:

وهل أحدٌ يُصغي إلى عذر كاذبٍ إذا قال لم تأبَ المقالَ قلوبُ

تكونت الجملة من فعل القول المتعدّي، يليه الفاعل المستتر، من غير أنْ يُذْكَر المفعول به، أو ما يُسمّى مقولَ القول، وإذا ما أردنا الموازنة بين التركيب السابق قبل الحذف، وبينه

([1]) يُنظَر: الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني المعروف بابن مالك، "**شرح التسهيل**"، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، ود. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1410هـ – 1990م. 161/2 – 163.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعد الحذف، وجدْنا أنفسنا أمام جملتين: جملةٍ توليديّةٍ، الأصلُ فيها أنْ يُذْكرَ مفعولُ فِعْلها؛ وذلك على تقدير: إذا قال قولاً أو كلامًا، وجملةٍ تحويليّةٍ حُذِفَ منها المفعولُ به.

ويرى الباحث أنّ ثَمَّةَ فرقًا بين الجملتين لا من حيثُ المعنى العام لكلٍّ منهما، وإنّما مناسبةُ إحداهما لمقام التقريع والتوبيخ الموجّه للكاذب في البيت السابق؛ فقد بيّن لنا الشافعي موقفَ الناس من الشخص الذي استمرأ الكذب واعتاد عليه؛ وهو أنّهم يرفضون كلامه، ويكذّبونه دون أنْ يسمعوا له؛ فجاء فعل القول مجرّدًا من المفعول إشارة إلى سرعة تكذيبهم له، ولو أنّه ذَكَر المفعول به، فلربّما أشار ذلك إلى أنّ السامعين قلّبوا فِكْرهم في كلام القائل، ثمّ بعد ذلك كذّبوه. وعليه، فإنّ التركيب المحوّل بالحذف في السياق السابق أدلُّ على مقام التوبيخ والتقريع من التركيب الآخر.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشافعي:

فدَعْ ما هويْتَ فإنّ الهوى يقود النفوس إلى ما يُعاب

فقد حُذِفَ مفعول الفعل (هويْتَ)، وتقديره قبل الحذف هو: دَعْ ما هويتَهُ، ويرى الباحث أنّ هذا الحذف قد أدّى إلى توسعة المعنى؛ وذلك أنّ الفعل الماضي جاء مسبوقًا بـــ (ما)، وهي في سياقها الذي وردت فيه تحتمل معنيين: الأول أنْ تكونَ موصولةً على تقدير: دع الذي هويت، والثاني أنْ تكونَ مصدريّةً على تقدير: دعْ هواكَ، واحتمال (ما) لهذين المعنيين متأتٍّ من خلو الفعل الذي بعدها من الضمير الذي شَغَل موقع المفعول به، ولو أنّه جاء مذكورًا لاقتصرت دلالتها على معنًى واحدٍ؛ وهو كونها موصولة، ويؤكّدُ ذلك ما في كتاب **(الجنى الداني)**؛ إذْ وردَ فيه: "وزعم السهيلي أنّ شرْط كون ما مصدريّة، صلاحية وقوع ما الموصولة موقعها، وأنّ الفعل بعدها لا يكون خاصًّا... ومذهب سيبويه والجمهور أنّ ما المصدريّة حرفٌ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلا يعود عليها ضمير من صلتها، وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين إلى أنّها اسمٌ فتفتقر إلى ضمير".[1]

يتبيّن لنا ممّا سبق أنّ ما المصدريّة لا يجوز أنْ يعودَ عليها ضمير ممّا بعدها؛ لأنّها بهذا الضمير تصبح موصولة. وعليه، فإنّه يمكننا القول: إنّ ما المصدريّة تكون موصولة، ولكنّ ما المتعيّنة للصلة لا تكونُ مصدريّة.

وثمَّ أمرٌ آخرُ يُستفاد من حذْف الشافعي لمفعول الفعل السابق؛ وهو إرادة الإطلاق والعموم، وعدمُ حصْر الفعل بمفعولٍ معيّن؛ وذلك أنّ الإنسان إذا استسلم لأهوائه ورغَبَاته، فلنْ يكونَ بمقدوره أنْ يَحُدَّ هذه الرغَبات؛ لذلك لم يَذكرْ مفعولاً به؛ لعلمه بأنّ الهوى لا يقِفُ بصاحبه عند هذا المفعول، وإنّما يتعدّى ذلك إلى مفاعيل أخرى.

ومن الشواهد التي جاءت محوّلةً بحذْف المفعول به قول الشافعي:

ماذا تؤمّلُ من قومٍ إذا غضِبوا جاروا عليكَ وإنْ أرضيتهم ملّوا

ذَكَرَ الشافعي هذا البيت في سياق الحديث عن طبائع الرؤساء والمسؤولين، وأنّ الإنسان لا يأمنُ على حياته إذا كان بصحبتهم؛ فلربّما صَدَرَتْ منه زلّةٌ بعد طول برٍّ وإحسان فلا يكون لهذا البرّ والإحسان معها أيُّ اعتبار، ويؤكّد ذلك ما ورد في كتاب **(كليلة ودمنة)**؛ إذ جاء فيه: "وقد قالت العلماء: أمورٌ ثلاثة لا يجترئ عليها إلا الأهوج، ولا يسلم منها إلا القليل: صحبةُ السلطان، وائتمانُ النساء على الأسرار، وشرْبُ السمّ للتجربة"؛[2] لذلك يدعو الشافعي في كلامه بألا تكونَ للإنسان صلةٌ مباشرةٌ مع ذي سلطان.

([1]) المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، ص 331 – 332.

([2]) ابن المقفّع، عبد الله،"**كليلة ودمنة**"، تحقيق: عبد الوهاب عزام وطه حسين، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 1422هـ – 2012م. ص 78.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويُلاحَظ أنّ الجملة الفعليّة الماضية في البيت السابق قد تكوّنت من الفعل المتعدّي، وفاعله المتمثّل بواو الجماعة، دون أنْ يُذْكَرَ المفعول به، وكان القياس أنْ يقول: وإنْ أرضيتهم ملّوكَ، إلا أنّ هذا الحذف يُبرز قيمةً دلاليّة لا يُبرزها الذِكْرُ، فضلاً عن مناسبته للمقام الذي وردت فيه الجملة.

ويتجلّى ذلك في أنّ وصْف الشافعي للملوك والسلاطين يُعَدُّ حُكْمًا عامًّا لا يخصّ المخاطَب وحده، وإنّما ينطبق على كلّ الناس، فلو أنّه قال: وإنْ أرضيتهم ملّوك، لربّما دلّ ذلك على أنّهم يملّون المخاطَب ولا يملّون غيره إنْ بادرهم بالرضا؛ لذلك حذَف المفعول به؛ ليبيّن أنّ هذا الفعل هو دأبهم وطبعهم الذي لا يتغيّر.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشافعي:

وإنْ تعفّفتَ عن أموالهم كرَمًا قالوا: غنيٌّ وإنْ سألتَهم بخلوا

ذَكَرَ الشافعي في هذا البيت بعضًا من صفات الناس، الذين لا يسلمُ أحدٌ من ألسنتهم، وكأنّهم لا شُغْلَ لهم إلا الوقوعُ في أعراض الآخرين، والحطُّ من شأنهم، وهم في الوقت نفسِه شديدو البخل بأموالهم؛ فلا يجيبون سائلًا، ولا يلتفتون إليه أصلًا، وقد عبّر الشافعي عن ذلك بقوله: (وإنْ سألتهم بخلوا)، ويُلاحَظ في هذا التعبير أنّ الجملة الفعليّة الماضية قد تحولت بحذْف المفعول الثاني للفعل سأل؛ إذْ إنّ تقدير الجملة قبل الحذف: وإنْ سألتهم مالاً أو سألتهم حاجةً، أو غير ذلك ممّا يمكن أن يُسأل.

ويرى الباحث أنّ هذا الحذف يقدّم لنا صورةً من صور البخل لا يقدّمها الذِكْرُ؛ ولتوضيح ذلك نقول: لو أنّ الشافعي ذَكَرَ المفعول الثاني لربّما دلَّ على أنّ صاحبَ المال قد سمِعَ حاجة السائل حتى انتهى، ثمّ بعد ذلك اعتذر بأعذار كاذبةٍ لكي لا يعطيَه شيئًا، أمّا حذْف المفعول فيدلّ على سرعة ردّ السائل، ومنْعه من العطاء، وكأنّه بمجرّد أنْ سأل، قوبلَ بالبخل، وربّما لم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينتظرْه صاحب المال حتى يفرَغَ من طلب حاجته، وهذه صورةٌ من صور البخل أبشعُ من سابقتها، وإنْ كان الأمر بالنسبة للسائل واحدًا من حيثُ إنّه لم يأخذ حاجته.

ومن التراكيب التي حُذِفَ منها المفعول به أيضًا، قوله:

أحبُّ مكارمَ الأخلاق جهدي وأكره أنْ أعيبَ وأنْ أعابا

فقد حُذِفَ مفعول الفعل المضارع (أعيب)، وكان الأصل به قبل الحذف أنْ يقول مثلاً: وأكره أنْ أعيبَ الناس، أو أنْ أعيبَ أحدًا، ولكنّه آثرَ الحذف على الذِكْر؛ لغرضٍ من الأغراض المعنويّة، ويتجلّى ذلك في أنّ الكراهية التي نسَبَها الشافعي لنفسه واقعةٌ على حَدَث العيب لذاته دون أنْ يكونَ متلبّسًا بأحد، وقد نبَّه **عبد القاهر الجرجاني** إلى ذلك بقوله: "فكما أنّكَ إذا قُلتَ: ضَرَبَ زيدٌ، فأسندتَ الفعل إلى الفاعل، كان غرضُكَ من ذلك أنْ تُثبتَ الضرب فعلاً له... كذلك إذا عدّيتَ الفعل إلى المفعول فقُلتَ: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، كان غرضُكَ أنْ تُفيدَ التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعَه عليه".[1]

وعليه أقول: لو أنّ الشافعي ذَكَرَ مفعولاً به للفعل السابق، فلربّما ظنَّ السامع عندها أنّ كراهية الشافعي للعيب متحقّقةٌ إذا كانت على هذا المفعول، أمّا إذا كان العيب على غيره فالأمر مختلف، وهذا المعنى غيرُ مرادٍ عند الشافعي؛ لأنّ الكراهية التي ذَكَرَها في البيت السابق كراهيةٌ عامّةٌ، ولا تخصّ أحدًا بعينه؛ لذلك كان حذْف المفعول به أنسبَ للتعبير عن هذا العموم.

ومن ذلك أيضًا قوله:

بالذلِّ قد وافيتُ بابكَ عالمًا إنّ التذلّلَ عند بابكَ ينفعُ

(1) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 153.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يرى الناظر في البيت السابق أنّ الفعل المضارع كان من حقّه أنْ ينصبَ مفعولاً به، ولكنّ الشافعي أتى به مجرّدًا من المفعول، وبهذا التجرّد أصبحت الجملة الفعليّة المضارعة محوّلةً بالحذف، وممّا لا شكَّ فيه أنّ الشافعي لو أراد ذِكْرَ المفعول به لقال: ينفعني؛ وذلك أنّ الكلام الذي يسبق الفعل يقتضي تقدير ياء المتكلّم؛ إذْ إنّه يتكلّمُ عن تذلّله لله، ووقوفه بين يديه فلا بُدَّ أنْ يكون النفْع عائدًا إليه أيضًا.

وقد تحدّث **الجرجاني** عن حذْف المفعول به عندما يكون معلومًا مقصودًا، وبيّن دلالة ذلك؛ قال: "وهذا نوعٌ آخرُ منه؛ وهو أنْ يكونَ معكَ مفعولٌ معلومٌ مقصودٌ قصْدُه، قد عُلِمَ أنّه ليس للفعل الذي ذَكَرْتَ مفعولٌ سواه، بدليل الحال، أو ما سبق من الكلام، إلا أنّكَ تطّرحُه وتتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس؛ لغرض غير الذي مضى، وذلك الغرض أنْ تتوفّرَ العناية على إثبات الفعل للفاعل، وتخلصَ له، وتتصرفَ بجملتها وكما هي إليه".[1]

وعليه، فإنّ الغاية من حذْف المفعول به في السياق السابق، هي إثبات أنّ تذلّلَ العبد لله تعالى من شأنه أنْ يحقّقَ النفْع، ولو أنّه قال: ينفعني لظنّ السامع أنّ غايةَ الشافعي هي إثبات النفْع لنفسه بتذلّله لله، وليس هذا هو المرادَ؛ فالنفْع المذكور في الجملة ليس مقصورًا على الشافعي وحدَه، وإنّما هو حكمٌ عامٌّ ينطبق على كلِّ متذلّلٍ لله سبحانه.

ومن التراكيب الجمليّة التي حُذِفَ فيها المفعول به قول الشافعي في تقديم الموعظة لغيره:

يومُ القيامة لا مالٌ ولا ولدٌ وضمّةُ القبر تُنسي ليلةَ العرس

تحوّلت الجملة الفعليّة السابقة بحذْف المفعول الأول للفعل المضارع (تُنسي)، وهو فعلٌ في أصل وضْعه متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وقد أصبحَ متعدّيًا إلى مفعولين اثنين بسبب الزيادة التي طرأتْ على بِنْيته، فأصل الجملة التوليدي هو: ينسى الميْتُ ليلةَ العرس، بنسبة حدث

(1) الجرجاني، عبد القاهر، "**دلائل الإعجاز**"، ص 156.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النسيان إلى الميْت دون تأثيرٍ من أحد، ثمّ لمّا أراد الشافعي أنْ يجعلَ حدث النسيان متلبّسًا بالميْت بتأثيرٍ من عامل آخرَ؛ وهو ضمّة القبر، أدخلَ على الفعل عنصر زيادة؛ وهو همزة التعدية التي لا تظهر إلا في الماضي، فصارت الجملة: ضمّة القبر تُنسي ليلةَ العرس، فالنسيان حاصل للميْت في كلتا الجملتين، ولكنّه في الأولى من تلقاء نفسه، وفي الثانية بتأثيرٍ من ضمّة القبر.

والمهمُّ في هذا المقام ما وقعَ في الجملة الثانية من حذْف للمفعول الأول؛ وسبب ذلك كما يرى الباحث يعود إلى أمرين: الأول أنّ ذِكْرَ المفعول به لا يقدّمُ للسامع معنى جديدًا؛ وذلك أنّه معلومٌ عنده، ويستطيع تقديره من خلال السياق الذي ورد فيه الفعل، والثاني أنّ حذْف المفعول به يصرف السامعَ إلى الاهتمام بالحدث نفسه؛ وكأنّ الشافعي يقول: إنّ ضمّة القبر من شأنها أنْ تُنسي؛ أي تحدثَ نسيانًا عند الميْت لكلّ ما كان يتمتّع به في الحياة الدنيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع ديوان الشافعي، رحلةِ البحث، والتصنيف، والتحليل، استطاع الباحث أنْ يُجمِلَ مجموعةً من النتائج جاءت على النحو الآتي:

أولاً: في مبحث الجملة الفعليّة المحوّلة بالتقديم والتأخير، لا يَعتبرُ الباحث تقدّمَ الفاعل على الفعل صورةً تحويليّةً طرأتْ على الجملة الفعليّة؛ وذلك أنّ الجملة بهذا الإجراء تنتقلُ من كونها فعليّةً إلى كونها اسميّةً؛ أي أنّها فَقَدَتْ كينونتها الحقيقيّة، واستدلّ الباحث على ذلك بأنّ النحْويين ولا سيّما البصريون، جعلوا الجملة الفعليّة صورةً من الصور التي يأتي عليها خبر المبتدأ.

ومن جانبٍ آخرَ، فإنّ المتكلّمَ عندما يبتدئ بذِكْر الاسم مرفوعًا، يكون قد هيّأ السامع لتلقّي خبرٍ عنه، فالسامع قبل ذِكْر الخبر، لا يعلمُ إنْ كان المتكلّم سيذكرُ بعد الاسم المرفوع فعلاً أم اسمًا آخرَ يخبِرُ به عن الأول؛ أي إنّ اعتبار الاسم الذي ذُكِرَ ابتداءً فاعلاً لفعلٍ لاحقٍ أمْرٌ مغيَّبٌ عن ذهن السامع، وهذا بدوره يُبطلُ فكرة أنْ يكونَ الفاعل قد قُدِّمَ على الفعل للاهتمام به.

ثانيًا: في فصْل الجملة المحوّلة بالزيادة، لا يَعتبرُ الباحث المضاف إليه عنصرَ تحويلٍ بالزيادة، وإنْ كان ينظر إليه من جانبٍ آخرَ على أنّه عنصرٌ زائد على الأركان الرئيسة؛ ويُقصَدُ بالزيادة هنا، زيادةُ الكمّ في الكلمات لا الأركان، فإذا قلنا مثلاً: (الكتاب مفيدٌ)، فهذه جملة مكوّنةٌ من ركنين اثنين؛ هما المبتدأ والخبر، وجاء هذان الركنان ممثَّلينِ بكلمتين اثنتين فقط، أمّا إذا قلتَ: (كتاب الطالب مفيدٌ)، فهذه جملةٌ مكوّنةٌ من ركنين أيضًا، ولكنّهما تمثّلا في ثلاث كلمات، ومعنى ذلك، أنّ زيادة المضاف إليه زيادةٌ لازمةٌ لا يمكنُ الاستغناء عنها لسلامة المعنى والتركيب، وليستْ زيادةً تُخرجُ الجملة من دائرة التوليد إلى دائرة التحويل بالزيادة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثًا: إذا حُذِفَ الفعل في سياق العطف؛ نحو قولك: (حضرَ محمد وخالد)، فإنّ ذلك يدلّ على أنّ المتكلّمَ يسلّطُ الضوءَ على الحدث الواقع من كلا الفاعلين، دون تركيزٍ منه على كيفيّته، ولا يجوز أنْ نقصُرَ سببَ الحذف على الإيجاز والاختصار حسب، أمّا إذا كُرِّرَ الفعل؛ نحو قولك: (حضرَ محمد وحضرَ خالد)، فينبغي أنْ يدلَّ ذلك على أنّ المتكلّمَ يسلّطُ الضوءَ على الكيفيّة التي وقعَ بها الفعل من قِبَل الفاعلين، فإنْ كُرِّرَ الفعل وليس في نيّة المتكلّم هذا المعنى، كان ذِكْرُه للفعل حشوًا لا فائدةَ منه.

رابعًا: إنّ الأثر الذي تُحْدِثُه النواسخ الحرفيّة في الجملة الاسميّة الداخلة عليها ليس أثرًا نحويًّا مثلاً بنصْب المبتدأ ورفْع الخبر حسب، وإنّما هو أثر معنويٌّ أيضًا؛ فبعضُها ينقل الجملة الاسميّة التوليديّة من صورتها البسيطة الخالية من المؤكّدات إلى صورةٍ أخرى يكون المعنى فيها مؤكّدًا؛ ويتأتّى ذلك عند دخول **(إنّ وأنّ)** على الجملة، وبعضُها الآخر يغيّر المعنى الذي تتضمّنه الجملة الاسميّة تمامًا؛ إذْ ينقلها من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء؛ ويظهر ذلك عند دخول **(ليت ولعل)** عليها، ويتغيّر معنى الجملة مع الحفاظ على صيغتها الخبريّة في سائر النواسخ الحرفيّة الأخرى.

خامسًا: يُعَدُّ السياق عنصرًا رئيسًا لبيان المعنى الذي يُؤدّيه التركيب أو المفردة في اللغة العربيّة، ومعنى ذلك أنّ الصورَ التحْويليّة التي تطرأ على الجملتين الاسميّة والفعليّة ليست قوالبَ ثابتةً لمعانٍ معينةٍ ومحدّدة، وإنّما هي قوالبُ لتراكيب جمليّة تستقي دلالتها من السياقات المتعدّدة التي تَرِدُ فيها؛ لذلك تعدّدت الأغراض البلاغيّة المستفادة من تقديم بعض الأركان على بعضٍ، أو حذْف بعض الأركان في الجملة، وما ذَكَرَه البلاغيّون منها، إنّما هو على سبيل التمثيل لا الحصر؛ وسبب ذلك أنّ السياقات التي تَرِدُ فيها التراكيب الجمْليّة غيرُ محدودة؛ إذْ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تختلف باختلاف الظروف والمواقف الحياتيّة، أمّا الصور التحْويليّة للتراكيب الجمْليّة، فهي وإنْ كانت متعدّدةً إلا أنّها محدودة.

سادسًا: ركَّز النحويون في حديثهم عن الفعل الناقص (ليس) على الزمن الذي تقترن به عندما تدخلُ على الجملة الاسميّة؛ فمنهم مَنْ قرنَها بالحال ومنهم مَنْ قرنَها بالأزمنة كلِّها؛ وذلك وَفْقَ سياق الجملة، وقد بيّن الباحث أنّ ثَمَّ سياقاتٍ متعدّدةً تدخل عليها (ليس)، فلا يكون للزمن فيها أيُّ حضور؛ وذلك في الجمل الاسميّة التي يكون فيها الخبر صفةً ثابتةً لا تتغيّر؛ كقولك مثلاً: (ليس الكذبُ منجاةً للمرء)؛ فنفْيُ النجاة عن الكذب حكْمٌ ثابتٌ وصفةٌ لا تتغيّر فيه فلا يجوز أنْ نخصَّ هذا الحكم بزمن؛ لأنَّ ذلك يُبطل ثبات الحكم وعمومَه.

سابعًا: الكلام المنفيُّ لا يكون ابتدائيًّا على الإطلاق، ويُقصَدُ بذلك أنَّ النفيَ لا بُدَّ وأنْ يُسبَقَ بموقفٍ يؤدّي بالمتكلّم إلى استخدام أسلوب النفي؛ كأنْ يعتقدَ المخاطَب حصولَ أمْرٍ، وواقعُ الحال أنّه لم يحصل، فيلجأ المتكلّم إلى تصحيح هذا الاعتقاد باستخدام النفي، فأنت تقول مثلاً: "ما سرقْتُ الكتاب" لمَنِ اعتقد بأنّك قد سرقْتَ الكتاب فِعْلًا، فهذا الاعتقاد الخاطئ من قِبَل المخاطَب هو الذي ألجأ المتكلّمَ إلى ردِّ هذا الاعتقاد من خلال نفْي مضمون الجملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الآيات القرآنيّة

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾	[البقرة 9]	44
﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ ﴾	[البقرة 251]	195
﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ ﴾	[آل عمران 32]	201
﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ﴾	[آل عمران 185]	145
﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ ﴾	[النساء 79]	138
﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ ﴾	[النساء 171]	132
﴿ وَلَهُمۡ عَذَابٞ مُّقِيمٞ ﴾	[المائدة 37]	18
﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْۚ ﴾	[المائدة 92]	201
﴿ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾	[الأنعام 33]	125
﴿ كُلّٗا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحٗا هَدَيۡنَا مِن قَبۡلُۖ ﴾	[الأنعام 84]	43
﴿ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ ﴾	[الأنعام 148]	196
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ ﴾	[التوبة 71]	160
﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنۡ أَنجَيۡتَنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾	[يونس 22]	211

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ﴾	[إبراهيم 12]	143
﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۙ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾	[النحل 78]	13
﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾	[الإسراء 85]	41، 119
﴿ وَكَانَ يَأۡمُرُ أَهۡلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾	[مريم 55]	80
﴿ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴾	[مريم 95]	145
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ ﴾	[المؤمنون 99، 100]	143
﴿ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ﴾	[الشعراء 80]	56
﴿ لَعَلَّكُمۡ تَخۡلُدُونَ ﴾	[الشعراء 129]	108
﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ ﴾	[النمل 14]	125
﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَلَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾	[القصص 70]	18
﴿ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ ﴾	[القصص 77]	134
﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾	[فاطر 3]	196

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾	[الصافات 47]	114
﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾	[الحاقة 20]	100
﴿ فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا ﴾	[المعارج 5]	203
﴿ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا ﴾	[المزمل 10]	203
﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴾	[عبس 3]	108
﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴿١١﴾ ﴾	[الانفطار 10، 11]	208
﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي كَبَدٍ ﴾	[البلد 4]	154
﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾	[الشمس 9]	158
﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾	[الضحى 11]	182
﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾	[العاديات 8]	137

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
إبراهيم مصطفى	37، 230، 234
ابن الأثير	43، 53
الأخفش	108، 111، 219
الإستراباذي	85، 167، 183
الأشموني	144، 195
ابن إياز البغدادي	194
الباقلاّني	187
ثعلب	94
الجرجاني	15، 42، 63، 73، 112، 119، 121، 187، 188، 192، 216، 217، 221، 222
جمال الدين محمد بن عمرون	73
ابن جني	15، 35، 212، 213
ابن الحاجب	72، 153
أبو حيّان	111
الخضراوي	111
الخليل	111، 158، 167، 168
خليل عمايرة	60، 65، 198

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبو ذؤيب الهذلي	**184**
الرازي	**8**
الرمّاني	**105**
الزركشي	**16، 43**
الزمخشري	**160، 172**
ابن السرّاج	**72، 73، 124**
سمير استيتيه	**60**
السهيلي	**99، 169، 201، 218**
سيبويه	**17، 42، 111، 153، 158، 167، 218**
السيوطي	**60، 132**
الشعراوي	**3، 201**
عبّاس حسن	**24**
عبد العزيز عتيق	**23، 192**
عبده الراجحي	**11**
ابن عقيل	**35، 114، 202، 207**
علي بن أبي طالب	**27**
علي الحمد	**124**
فاضل السامرائي	**44، 74، 79، 80، 100، 152، 180، 203، 204**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفاكهي	**216**
الفرّاء	**94، 95، 104**
فضل حسن عبّاس	**106، 125، 126**
فوزي الشايب	**149**
القرطبي	**211**
الكسائي	**89، 108**
ابن مالك	**24، 25، 71، 217**
المبرّد	**173**
المتنبّي	**34**
محمد حماسة	**200**
المرادي	**104**
مصطفى الغلاييني	**30**
الميداني	**18، 19**
ميشال زكريا	**11**
نعوم تشومسكي	**209**
هارون الرشيد	**89، 168**
الهروي	**161**
ابن هشام	**72، 98، 137، 158، 167، 168**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن يعيش	**36، 61، 65، 81، 83، 86، 89، 94، 95، 104، 132، 167، 191، 204**
يوسف أبو العدوس	**118**
أبو يوسف القاضي	**89**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المراجع

* القرآن الكريم

1- إبراهيم مصطفى، "**إحياء النحو**"، ط2، دار الكتاب الإسلامي، مكتبة الثقافة الدينيّة – القاهرة، 1413هـ - 1992م.

2- ابن الأثير، ضياء الدين، "**المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**"، قدّمه وعلّق عليه: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانه، ط2، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة– القاهرة، 1317هـ - 1900م.

3- الأزهري، خالد بن عبد الله، "**التصريح بمضمون التوضيح**"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1421هـ - 2000م.

4- الإستراباذي، رضي الدين، "**شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**"، دراسة وتحقيق: د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط1، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، 1414هـ - 1993م.

5- الإستراباذي، رضي الدين، "**شرح شافية ابن الحاجب**"، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1394هـ 1975م.

6- استيتية، سمير شريف، "**اللسانيّات المجال والوظيفة والمنهج**"، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 1425هـ - 2005م.

7- الإشبيلي، ابن عصفور، "**شرح جمل الزجّاجي**"، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد، 1390هـ - 1971م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

8- الأشموني، "**شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 1375هـ - 1955م.

9- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، "**أسرار العربيّة**"، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1418هـ - 1998م.

10- الأندلسي، أبو حيّان، "**ارتشاف الضرب من لسان العرب**"، تحقيق وشرْح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوّاب، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ - 1998م.

11- الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، "**شرح قطر الندى وبلّ الصدى**"، ط4، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1425هـ - 2004م.

12- الأنصاري، ابن هشام، "**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1428هـ - 2007م.

13- الباقلاّني، أبو بكر محمد بن الطيّب، "**إعجاز القرآن**"، تحقيق: السيّد أحمد صقر، ط5، دار المعارف بمصر، 1417هـ - 1997م.

14- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، "**صحيح البخاري**"، حقّق أصوله وأجازه: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط1، دار الفكر، 1411هـ - 1991م.

15- البغدادي، جمال الدين بن بدر بن إياز بن عبد الله، "**قواعد المطارحة في النحو**"، تقديم وتحقيق: د. ياسين أبو الهيجاء، د. شريف عبد الكريم النّجّار، أ. د علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، 1432هـ - 2011م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

16- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، "**مناقب الشافعي**"، تحقيق: السيّد أحمد صقر، ط1، مكتبة دار التراث – القاهرة، 1390هـ - 1970م.

17- التهانوي، محمد علي، "**موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**"، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربيّة: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبيّة: د. جورج زيناتي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 1416هـ - 1996م.

18- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، "**دلائل الإعجاز**"، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1412هـ - 1992م.

19- الجرجاني، عبد القاهر، "**المقتصد في شرح الإيضاح**"، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، دار الرشيد للنشر،1402هـ - 1982م.

20- ابن جني، أبو الفتح عثمان، "**الخصائص**"، تحقيق: محمد علي النّجّار، مطبعة دار الكتب المصريّة – القاهرة، 1374هـ - 1955م.

21- ابن جني، أبو الفتح عثمان، "**كتاب اللمع في العربيّة**"، حقّقه: فائز فارس، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، مكتبة الكندي، 1409هـ - 1988م.

22- ابن جني، أبو الفتح عثمان، "**المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**"، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، أعدّه للطبعة الثانية وقدّم لها: محمد بشير الأدلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1388هـ - 1969م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

23- الحمد، علي توفيق، والزعبي، يوسف جميل، "**المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**"، ط2، دار الأمل، إربد، 1414هـ - 1993م.

24- الحموي، ياقوت، "**معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**"، تحقيق: د. إحسان عبّاس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، 1414هـ - 1993م.

25- الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، "**الإيضاح في علوم البلاغة**"، وضع حواشيَه: إبراهيم شمس الدين، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1424هـ - 2003م.

26- ابن خلّكان، أبو العبّاس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، "**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**"، تحقيق: د. إحسان عبّاس، دار صادر – بيروت، 1398هـ - 1978م.

27- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، "**سير أعلام النبلاء**"، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، ط2، مؤسّسة الرسالة، 1408هـ - 1988م.

28- الراجحي، عبده، "**النحو العربي والدرس الحديث**"، ط1، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، 1399هـ - 1979م.

29- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، "**مناقب الإمام الشافعي**"، تحقيق: د. أحمد حجازي السقّا، مكتبة الكليّات الأزهريّة، ط1، 1406هـ - 1986م.

30- رمضان عبد التوّاب، "**المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**"، ط3، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1417هـ - 1997م.

31- الرمّاني، أبو الحسن علي بن عيسى، "**معاني الحروف**"، تحقيق: د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، 1401هـ - 1981م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

32- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، "**البرهان في علوم القرآن**"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مكتبة التراث – القاهرة، 1376هـ - 1957م.

33- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، "**تفسير الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**"، رتّبه وضبَطَه وصحّحه: محمد عبد السلام شاهين، ط5، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1430هـ - 2009م.

34- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، "**المفصّل**"، ط2، دار الجيل، بيروت – لبنان.

35- السامرائي، فاضل صالح، "**معاني النحو**"، ط4، دار الفكر، عمّان، 1430هـ - 2009م.

36- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، "**الأصول في النحو**"، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1408هـ - 1988م.

37- السكّاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، "**مفتاح العلوم**"، حقّقه وقدّم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1421هـ - 2000م.

38- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، "**نتائج الفكر في النحو**"، حقّقه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوَّض، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1412هـ - 1992م.

39- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "**الكتاب**"، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1408هـ - 1988م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

40- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، "**المحكم والمحيط الأعظم**"، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1421هـ - 2000م.

41- السيوطي، جلال الدين، "**الإتقان في علوم القرآن**"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، من إصدارات وزارة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، المكتبة العصريّة، صيدا – لبنان، 1407هـ - 1987م.

42- السيوطي، جلال الدين، "**الأشباه والنظائر في النحو**"، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط3، عالم الكتب، القاهرة – مصر، 1423هـ - 2003م.

43- السيوطي، جلال الدين، "**شرح عقود الجمان في المعاني والبيان**"، تحقيق: د. إبراهيم محمد الحمداني، د. أمين لقمان الحبّار، ط1، دار الكتب العلميّة – بيروت، 1432هـ - 2011م.

44- السيوطي، جلال الدين، "**المطالع السعيدة**"، تحقيق: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر والتوزيع، 1401هـ - 1981م.

45- السيوطي، جلال الدين، "**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**"، تحقيق وشرْح: د. عبد العال سالم مكرَم، وعبد السلام محمد هارون، ط2، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1413هـ - 1992م.

46- الشافعي، محمد بن إدريس، "**ديوان الإمام الشافعي**"، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ط5، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 1429هـ - 2008م.

47- الشافعي، محمد بن إدريس، "**ديوان الإمام الشافعي المسمّى الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس**"، إعداد وتعليق وتقديم: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

48- الشايب، فوزي حسن، "**محاضرات في اللسانيّات**"، ط1، وزارة الثقافة، عمّان – الأردن، 1420هـ - 1999م.

49- الشعراوي، محمد متولّي، "**تفسير الشعراوي**"، قطاع الثقافة والكتب والمكتبات، 1411هـ - 1991م.

50- الصبّان، "**حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك**"، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، 1427هـ - 2006م.

51- الطبري، "**تفسير الطبري من كتابه جامع البيان عن تأويل آي القرآن**"، هذّبه وحقّقه وضبَطَ نصّه وعلّق عليه: د. بشّار عوّاد معروف، عصام فارس الحرستاني، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1415هـ - 1994م.

52- ابن عاشور، محمد الطاهر، "**تفسير التحرير والتنوير**"، الدار التونسيّة للنشر، 1404هـ - 1984م.

53- عبّاس حسن، "**النحو الوافي**"، ط9، دار المعارف، القاهرة.

54- عبّاس، فضل حسن، "**البلاغة العربيّة فنونها وأفنانها (علم المعاني)**"، ط4، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1417هـ - 1997م.

55- عبد العزيز عتيق، "**في البلاغة العربيّة (علم المعاني)**"، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1405هـ - 1985م.

56- أبو العدوس، يوسف، "**مدخل إلى البلاغة العربيّة**"، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمّان – الأردن، 1427هـ - 2007م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

57- ابن عقيل، بهاء الدين، "**شرح ابن عقيل**"، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث – القاهرة، 1400هـ - 1980م.

58- ابن عقيل، بهاء الدين، "**المساعد على تسهيل الفوائد**"، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، 1400هـ - 1980م.

59- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، "**التبيان في إعراب القرآن**"، تحقيق: علي محمد البجّاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1395هـ - 1976م.

60- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، "**الطراز**"، طُبِعَ بمطبعة المقتطف بمصر، 1322هـ - 1914م.

61- علي الجارم، ومصطفى أمين، "**البلاغة الواضحة**"، الدار المصريّة السعوديّة، 1425هـ - 2004م.

62- علي بن أبي طالب، "**ديوان أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب**"، جمْع وترتيب: عبد العزيز الكرم، ط1، المكتبة الشعبيّة، نابلس – فلسطين، 1409هـ - 1988م.

63- عمايرة، خليل أحمد، "**في نحو اللغة وتراكيبها**"، ط1، عالم المعرفة – جدّة، 1404هـ - 1984م.

64- العمودي، مطاوع محمد، "**النظريّة التوليديّة التحويليّة أصولها وأهدافها وأثرها في التحليل اللغوي**"، مكتبة الطلبة، إربد، 1424هـ -2003م.

65- الغلاييني، مصطفى، "**جامع الدروس العربيّة**"، راجعه ونقّحه: د. عبد المنعم خفاجة، ط30، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، 1414هـ - 1993م.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

66- الفاكهي، عبد الله بن أحمد، "**شرح كتاب الحدود**"، تحقيق: د. المتولى رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، مصر – القاهرة، 1414هـ - 1993م.

67- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، "**الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لِما تضمّنه من السنّة وآي الفرقان**"، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيق الجزء العاشر: محمد رضوان عرقسوسي، ماهر حبّوش، ط1، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1427هـ - 2006م.

68- الكنفراوي، صدر الدين، "**الموفي في النحو الكوفي**"، علّق عليه: محمد بهجة البيطار، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مجلّة المجمع العلمي سابقًا.

69- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني، "**شرح التسهيل**"، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، د. محمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1410هـ - 1990م.

70- ابن مالك، جمال الدين محمد، "**شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ**"، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد، 1397هـ - 1977م.

71- المتنبّي، "**ديوان المتنبّي**"، المؤسّسة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان.

72- المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، "**المقتضب**"، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1415هـ - 1994م.

73- محمد حماسة عبد اللطيف، "**من الأنماط التحويليّة في النحو العربي**"، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1411هـ - 1990م.

74- المخزومي، مهدي، "**في النحو العربي نقد وتوجيه**"، ط2، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، 1406هـ - 1986م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

75- المرادي، ابن أمّ قاسم، "**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**"، شرْح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1422هـ - 2001م.

76- المرادي، الحسن بن قاسم، "**الجنى الداني في حروف المعاني**"، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1413هـ - 1992م.

77- ابن المقفّع، عبد الله، "**كليلة ودمنة**"، تحقيق: عبد الوهّاب عزام، وطه حسين، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 1433هـ - 2012م.

78- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، "**لسان العرب**"، ط3، دار صادر – بيروت، 1414هـ - 1994م.

79- الميداني، عبد الرحمن حسن حبنكة، "**البلاغة العربيّة أسسها وعلومها وفنونها**"، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، الدار الشاميّة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، 1416هـ - 1996م.

80- ميشال زكريّا، "**الألسنيّة التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة (النظريّة الألسنيّة)**"، ط1، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1402هـ - 1982م.

81- ميشال زكريّا، "**الألسنيّة (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها**"، بيروت، 1400هـ - 1980م.

82- ناظر الجيش، محبّ الدين محمد بن يوسف بن أحمد، "**شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**"، تحقيق: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، إبراهيم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جمعة العجمي، جابر السيّد مبارك، علي السنوسي محمد، محمد راغب نزّال، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1428هـ - 2007م.

83- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، "**شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك**"، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، 1420هـ - 2000م.

84- نعوم تشومسكي، "**البنى النحْويّة**"، ترجمة: د يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، ط1، 1407هـ - 1987م.

85- النووي، أبو زكريّا محي الدين بن شرف، "**تهذيب الأسماء والصفات**"، عنيت بنشْره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيريّة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان.

86- الهذليين، "**ديوان الهذليين**"، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، 1415هـ - 1995م.

87- الهروي، علي بن محمد، "**الأزهيّة في علم الحروف**"، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، ط2، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413هـ - 1992م.

88- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، "**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**"، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1422هـ - 2001م.

89- ابن يعيش، موفّق الدين، "**شرح المفصّل**"، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبّي – القاهرة، 1318هـ - 1900م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص باللغة الأنجليزية

Abstract

Al-Bashaireh, Hammam, Patterns of Transformation Sentence and their Meaning in Al ShafeeDiwan Analyzed and Descriptive Study, 2017 PhD in Yarmouk University, Department of Arabic Language

Supervisor (Prof: Abdelkader Mari Bani Bakr)

This Stduy seeks to reveal the patterns and forms of the sentence found in the book (Dewan) of Imam Shafi'I emphasizing on more). Of Imam Shafi'I emphasizing on moral effect that diversity of Pattens and differences made.

The researcher highlights on the sentence structurs that came out their generative Origin the roughout insertion to it's structure, for warding or Omission in it's components and that the Fransformational forms based on rhetorical purposes may not be in Generative Sentence.

Et Should be noted the Transformational sentence by adjustment (forwarding or backwarding) or by Omission is optional due to it includes different rhetorical purposes whereas the obligatory one is according to the Decessity of rules of the sentence structure and it doesn't include rhetorical purposes.

Each one of the former Fransformational forms came in separated chapter in which the researcher showed in it is patterns and sub forms conforming the moral effect.

The researcher found out after the study that transformational sentence suits to beused for contexts of preaching, guiding and reporting that Alhekmah's poetry based on where as Generative sentence has no additional meaning, consequenty, this sentence is in need of expression about the different contexts that Alhekmah's poetry requires.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University